

Distr.: General
20 April 2009
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل رسالة مؤرخة ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، موجهة إليكم من السيد عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية، بشأن نتائج القمة العربية التي عقدت في الدوحة يومي ٢٩ و ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٩ (انظر المرفق).

وتجدون طيه نسخة مما صدر عن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة من قرارات، ونسخة من إعلان الدوحة الذي أصدره في ختام قمته يوم ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٩. وأرجو ممتنا تعميم نص هذه الرسالة ومرفقاتها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن، عملاً بالمادة ٥٤ من ميثاق الأمم المتحدة.

(توقيع) يحيى المحمصاني

السفير



مرفق الرسالة المؤرخة ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية]

أتشرف بأن أرفق مع هذا نسخة ورقية وأخرى ممغنطة من الوثيقة رقم [ق/21(03/09)18 - و(0201)] والتي تحتوي مجموعة القرارات والبيانات الصادرة عن الدورة (21) لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة والتي عقدت في الدوحة بتاريخ ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٩.

وكما تعلمون فإن تلك الوثيقة تتضمن عددا من القرارات الهامة التي تناولت موقف الدول العربية من أبرز المستجدات السياسية العربية والإقليمية، وخاصة المتعلقة بالقضية الفلسطينية والتراع العربي الإسرائيلي وتطورات الأوضاع في السودان والعراق والصومال ولبنان، إضافة إلى القرار الخاص باحتلال الجزر العربية الثلاثة التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، وعددا آخر من القرارات ذات الاهتمام في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، راجيا التفضل بتوزيعها كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

وفي هذا الإطار، أكدت القمة على عدم قبول سياسة التعطيل والمماطلة الإسرائيلية لجهود السلام، وعلى ضرورة تحديد إطار زمني لقيام إسرائيل بالوفاء بالتزاماتها تجاه عملية السلام، وعلى رأسها الوقف الفوري لعمليات الاستيطان في الضفة الغربية والقدس الشرقية، والتحرك بخطوات واضحة ومحددة نحو تنفيذ استحقاقات عملية السلام القائمة على المرجعيات المتمثلة في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وكذلك مبادرة السلام العربية.

كما دعت القمة العربية مجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياته والتحرك لاتخاذ الخطوات والآليات اللازمة لدفع جهود السلام في المنطقة وفقا للمرجعيات المتفق عليها وأحكام القانون الدولي ذات الصلة وقرارات مجلس الأمن السابقة في هذا الشأن، كما طالبوا مجلس الأمن بتوفير الحماية للشعب الفلسطيني واتخاذ ما يلزم من إجراءات لإلزام إسرائيل بأحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ وكذلك بالفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية بشأن الجدار والمستوطنات الفلسطينية، وتحميل إسرائيل المسؤولية القانونية عما ارتكبه من جرائم في عدوانها الأخير في قطاع غزة وملاحقة مرتكبي هذه الجرائم.

كما أود الإشارة إلى القرار والبيان الصادرين عن القمة بشأن قرار المحكمة الجنائية الدولية في حق رئيس جمهورية السودان والذين حذرا من التدايعات السلبية لقرار المحكمة على الجهود المبذولة لتحقيق السلام والتنمية والوحدة في جمهورية السودان، ودعا القادة

العرب مجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياته في إقرار السلام والاستقرار في السودان ودعم جهود المنظمات الإقليمية والدولية المبدولة لتحقيق التسوية السياسية بين مختلف الأطراف السودانية المعنية بأزمة دارفور.

وأود أن أنتهز هذه المناسبة لأؤكد لكم حرصي على مواصلة التعاون بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة وتقديري لجهودكم المخلصة لتحقيق السلم والأمن الدوليين.

(توقيع) عمرو موسى

ق/21(03/09)18 - و(0201)

جامعة الدول العربية

الأمانة العامة

قطاع مجلس الجامعة

إدارة شؤون مجلس الجامعة

مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة

الدورة العادية (٢١)

الدوحة - دولة قطر

٣ ربيع الثاني ١٤٣٠ هـ الموافق ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٩

- القرارات والبيانات
- وثيقة تعزيز المصالحة والتضامن العربي
- إعلان الدوحة
- خطاب حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر في الجلسة الافتتاحية
- خطاب السيد عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية في الجلسة الافتتاحية
- قائمة أسماء رؤساء وفود الدول العربية المشاركين في القمة د.ع (21)

المحتويات

البند	الموضوع	رقم القرار/المستند	الصفحة
	في مجال الشؤون السياسية		
١ -	التقارير المرفوعة إلى القمة		٩
	• تقرير رئاسة القمة عن نشاط هيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات	٤٥٠	٩
	• تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك	٤٥١	٩
٢ -	وثيقة تعزيز المصالحة والتضامن العربي	ق/21(03/09)/10 -	١٠
	ن (0193)		
٣ -	المبادرة اليمنية لتفعيل العمل العربي المشترك	٤٥٢	١٢
٤ -	الأمن القومي العربي	٤٥٣	١٣
٥ -	القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي ومستجداته		١٤
	• مبادرة السلام العربية	٤٥٤	١٤
	• تطورات القضية الفلسطينية	٤٥٥	١٥
	• بيان بشأن الصراع العربي الإسرائيلي ومستجداته	ق/21(03/09)/11 -	٢٠
	ص (0194)		
	• دعم موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية وصمود الشعب الفلسطيني	٤٥٦	٢٢
	• الجولان العربي السوري المحتل	٤٥٧	٢٣
	• التضامن مع لبنان ودعمه	٤٥٨	٢٦
٦ -	تطورات الوضع في العراق	٤٥٩	٢٩
٧ -	احتلال إيران للجزر العربية الثلاث طناب الكبرى وطناب الصغرى وأبو موسى التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة في الخليج العربي	٤٦٠	٣٤
٨ -	معالجة الأضرار والإجراءات المترتبة عن النزاع حول قضية لوكيري	٤٦١	٣٧
٩ -	المعاهدة الليبية الايطالية للصدقة والشراكة والتعاون	٤٦٢	٣٨
١٠ -	رفض العقوبات الأمريكية أحادية الجانب المفروضة على الجمهورية العربية السورية	٤٦٣	٣٨

- ١١ - الحصار الجائر المفروض على سورية والسودان من قبل الولايات المتحدة بخصوص شراء أو استئجار الطائرات وقطع الغيار ونتائج هذا الحصار التي تهدد سلامة وأمن الطيران المدني ٤٦٤ ٤٠
- ١٢ - التضامن مع السودان ٤١
- رفض قرار الدائرة التمهيدية الأولى للمحكمة الجنائية الدولية في حق فخامة الرئيس عمر حسن أحمد البشير رئيس جمهورية السودان ٤٦٥ ٤١
- بيان قمة الدوحة بشأن التضامن مع جمهورية السودان في رفض قرار الدائرة التمهيدية الأولى للمحكمة الجنائية الدولية في حق فخامة الرئيس عمر حسن أحمد البشير رئيس جمهورية السودان ق/21(03/09)/09 - ص (0192) ٤٤
- دعم السلام والتنمية والوحدة في جمهورية السودان ٤٦٦ ٤٥
- ١٣ - دعم جمهورية الصومال ٤٦٧ ٤٩
- ١٤ - دعم جمهورية القمر المتحدة ٤٦٨ ٥٢
- ١٥ - الوضع المتوتر على الحدود الجيبوتية الإريترية في منطقة رأس دوميرا الجيبوتية ٤٦٩ ٥٥
- ١٦ - بلورة موقف عربي موحد لاتخاذ خطوات عملية لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية ٤٧٠ ٥٦
- ١٧ - تنمية الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية ٤٧١ ٥٨
- ١٨ - وضع برنامج جماعي عربي لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ٤٧٢ ٥٩
- ١٩ - طلب دولة الإمارات العربية المتحدة استضافة مقر الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (ايرينا) في مدينة أبوظبي ٤٧٣ ٦٠
- ٢٠ - العلاقات العربية مع التجمعات الدولية والإقليمية ٦١
- التعاون العربي الأفريقي ٤٧٤ ٦١
- التعاون العربي - الأوروبي ٦٤
- الحوار العربي - الأوروبي ٤٧٥ ٦٤
- الشراكة الأوروبية - المتوسطية ٤٧٦ ٦٥
- بحث رفع مستوى العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل ٤٧٧ ٦٦

٦٦	التعاون العربي - الآسيوي
٦٦	• تعزيز التعاون مع آسيا الوسطى ٤٧٨
٦٧	• التعاون العربي مع جمهورية الصين الشعبية ٤٧٩
٦٩	• منتدى التعاون العربي - التركي ٤٨٠
٧٠	التعاون العربي مع الأمريكتين
٧٠	• التعاون العربي مع دول أمريكا الجنوبية ٤٨١
٧١	٢١ - دعم وتأييد ترشيح السيد فاروق حسني وزير الثقافة بجمهورية مصر العربية لمنصب مدير عام منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ٤٨٢
	في مجال الشؤون الاقتصادية والاجتماعية:
٧٢	٢٢ - مبادرة حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت بشأن توفير الموارد المالية اللازمة لدعم وتمويل مشاريع القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي ٤٨٣
٧٣	٢٣ - تحرير النقل الجوي بين الدول العربية وفتح الأجواء ٤٨٤
٧٤	٢٤ - مشروع النهوض باللغة العربية للتوجه نحو مجتمع المعرفة ٤٨٥
٨١	٢٥ - وضع خطة عربية لتعزيز ثقافة حقوق الإنسان ٤٨٦
٨١	٢٦ - المؤتمر العربي الأول للمنظمات الإنسانية والتنمية بالدول الأعضاء في جامعة الدول العربية ٤٨٧
٨٢	٢٧ - متابعة تنفيذ مشروع نظام أقمار اصطناعية عربي لمراقبة كوكب الأرض ٤٨٨
٨٣	٢٨ - مبادرة سيادة الرئيس زين العابدين بن علي رئيس الجمهورية التونسية حول إعلان سنة ٢٠١٠ سنة دولية للشباب ٤٨٩
	في مجال شؤون الإعلام:
٨٣	٢٩ - بيان دمشق "نحو تكامل بين الإعلام والاتصالات من أجل التنمية الإنسانية العربية" ٤٩٠
	في مجال الشؤون الإدارية والمالية:
٨٩	٣٠ - الوضع المالي للأمانة العامة لجامعة الدول العربية ٤٩١

- ٩٠ ٤٩٢ موازنة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ٣١ -
- ٩١ ٤٩٣ توجيه الشكر والتقدير لدولة قطر لاستضافتها القمة العادية (21) في مدينة الدوحة ٣٢ -
- ٩١ ٤٩٤ موعد ومكان الدورة العادية (22) لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة ٣٣ -
- إعلان الدوحة ق/21(03/09)/16- ٩٢ ع.(0199)
- خطاب حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر في الجلسة الافتتاحية ق/21(03/09)/17- ٩٧ خ.(0200)
- خطاب السيد عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية في الجلسة الافتتاحية ق/21(03/09)/15- ١٠٢ خ.(0198)
- قائمة أسماء رؤساء وفود الدول العربية المشاركين في القمة (د.ع) (21) ق/21(03/09)/12- ١١١ نث (0195)

القرارات والبيانات

١ - التقارير المرفوعة إلى القمة:

تقرير رئاسة القمة عن نشاط هيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:

- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى تقرير فخامة الرئيس بشار الأسد رئيس الجمهورية العربية السورية المقدم إلى أصحاب الجلالة والفخامة والسمو ملوك ورؤساء وأمراء الدول العربية بشأن متابعة تنفيذ قرارات قمة دمشق د.ع (٢٠) آذار/مارس ٢٠٠٨،
- وعلى التقرير الختامي لهيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات،
- وعملاً بما جاء في النظام الأساسي للهيئة،

يُقرر

- ١ - توجيه الشكر والتقدير إلى فخامة الرئيس بشار الأسد رئيس الجمهورية العربية السورية، ورئيس الدورة العادية (٢٠) لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة على رعايته جهود متابعة تنفيذ قرارات قمة دمشق (٢٠٠٨).
 - ٢ - تقديم الشكر إلى الدول أعضاء هيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات والأمين العام على ما بذلوه من جهود مقدرة لمتابعة تنفيذ قرارات هذه القمة.
- (ق.ق: ٤٥٠ د.ع (٢١) - ٣٠/٣/٢٠٠٩)

التقارير المرفوعة إلى القمة:

تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:

- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى تقرير الأمين العام الذي تناول مختلف مجالات العمل العربي المشترك،

- وعلى ملحق تقرير الأمين العام الخاص بمتابعة مسيرة التطوير والتحديث في الوطن العربي،

يُقرر

- ١ - الإشادة بتقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك.
- ٢ - أخذ العلم بما ورد في تقرير متابعة مسيرة التطوير والتحديث في الوطن العربي، وتوجيه الشكر للأمين العام، والتأكيد على تقديم تقارير دورية في هذا الشأن إلى مجلس الجامعة على مستوى القمة.

(ق.ق: ٤٥١ د.ع (٢١) - ٣٠/٣/٢٠٠٩)

٢ - وثيقة تعزيز المصالحة والتضامن العربي

الدوحة - دولة قطر

٣ ربيع الآخر ١٤٣٠ هـ الموافق ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٩

نحن قادة الدول العربية،

إدراكاً منا للتداعيات الخطيرة للخلافات العربية، وتأثيراتها السلبية على مصالح الأمة العربية، وقضاياها المصيرية.

وانطلاقاً من دعوة خادم الحرمين الشريفين، الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود التي أطلقت عملية المصالحة العربية في القمة الاقتصادية والاجتماعية والتنمية بالكويت، وأهمية بذل المزيد من الجهود لتنقية الأجواء وبناء الجسور بما يسمح بتجاوز الخلافات بعمل جماعي تشارك فيه جميع الدول العربية.

وحيث أن أمتنا العربية، تتطلع إلى أن تشكل قمة الدوحة نقطة تحول إيجابي لتعزيز مسيرة المصالحة وتأكيد التضامن العربي، وإيصال الجهود المبذولة في هذا الشأن إلى غايتها المنشودة.

نؤكد عزمنا وتصميمنا على المضي قدماً في هذه المسيرة، واطمين نصب أعيننا تطورات وآمال شعوبنا العربية، ومصالحنا القومية، والاتفاق على جملة من المبادئ والأسس التي يستند إليها التحرك العربي نحو تعزيز المصالحة والتضامن وذلك على النحو التالي:

أولاً - الالتزام بميثاق جامعة الدول العربية باعتبار الجامعة مرجعية العمل العربي المشترك، والهادفة إلى تطويره، وتفعيل آلياته في كافة المجالات.

ثانيا - التوجه الجاد والمخلص نحو تنفيذ ما سبق أن تعهدنا به في وثيقة "العهد والوفاق والتضامن" والتي أقرتها قمة تونس في أيار/مايو ٢٠٠٤ باعتبارها الأرضية الأساسية لتنقية الأجواء ودعم العلاقات العربية البينية، وتحقيق التضامن العربي والحفاظ على المصالح القومية العليا.

ثالثا - أهمية انتهاج أسلوب المصارحة والشفافية والحوار والتشاور في حل الخلافات العربية، والابتعاد عن إثارة الفتن ولغة التهجم والتحريض والتصعيد.

رابعا - بلورة رؤية استراتيجية موحدة للتعامل مع التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية وغيرها من التحديات التي تهدد الأمن القومي العربي.

خامسا - التأكيد على محورية القضية الفلسطينية وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وأهمية الالتزام بالاستراتيجية العربية المتفق عليها لتحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة.

سادسا - تفعيل آليات العمل العربي المشترك لفض المنازعات بما في ذلك تلك التي نصت عليها وثيقة "العهد والوفاق والتضامن"، والطلب من الأمين العام تفعيل هذه الآليات بما يحقق المصالح العليا للعمل العربي المشترك، ويضمن إدارة الخلافات بما لا يؤدي إلى مضاعفات تضر بالعلاقات العربية.

حررت هذه الوثيقة بمدينة الدوحة في يوم ٣ ربيع الآخر ١٤٣٠ هـ الموافق ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٩ م من أصل واحد يحفظ لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وتسلم صورة مطابقة للأصل لكل دولة من الدول الموقعة على هذه الوثيقة.

الإمضاءات

عن المملكة الأردنية الهاشمية

عن دولة الإمارات العربية المتحدة

عن مملكة البحرين

عن الجمهورية التونسية

عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

عن جمهورية جيبوتي

عن المملكة العربية السعودية

عن جمهورية السودان
 عن الجمهورية العربية السورية
 عن جمهورية الصومال
 عن جمهورية العراق
 عن سلطنة عُمان
 عن دولة فلسطين
 عن دولة قطر
 عن جمهورية القمر المتحدة
 عن دولة الكويت
 عن الجمهورية اللبنانية
 عن الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى
 عن جمهورية مصر العربية
 عن المملكة المغربية
 عن الجمهورية الإسلامية الموريتانية
 عن الجمهورية اليمنية
 الأمين العام لجامعة الدول العربية

٣ - المبادرة اليمنية لتنفيذ العمل العربي المشترك

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:

- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى مذكرة سفارة الجمهورية اليمنية بتاريخ ٢٨/٣/٢٠٠٩،

يقرر

تكليف مجلس الجامعة على المستوى الوزاري بدراسة مبادرة الجمهورية اليمنية لتفعيل العمل العربي المشترك وتقديم تقرير في هذا الشأن إلى مجلس الجامعة على مستوى القمة في دورته العادية (٢٢).

(ق.ق: ٤٥٢ د.ع (٢١) - ٢٠٠٩/٣/٣٠)

٤ - الأمن القومي العربي

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:

- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
- وعلى التوصية الصادرة عن هيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات بهذا الشأن،
- وعلى المقترحات والتوصيات التي توصلت إليها مجموعة العمل مفتوحة العضوية على مستوى الخبراء المكلفة بدراسة التحديات التي تواجه الأمن القومي العربي في اجتماعها بتاريخ ٢٦-٢٧/١/٢٠٠٩،
- وعلى قرار قمة الرياض رقم ٣٦٦ د.ع (١٩) بتاريخ ٢٩/٣/٢٠٠٧، وقرار قمة دمشق رقم ٤٠٧ د.ع (٢٠) بتاريخ ٣٠/٣/٢٠٠٨ الخاص بالأمن القومي العربي،
- وعلى قرارات مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري رقم ٦٧٩٠ د.ع (١٢٨) بتاريخ ٥/٩/٢٠٠٧، ورقم ٦٨٥٥ د.ع (١٢٩) بتاريخ ٥/٣/٢٠٠٨، ورقم ٦٩٢٦ د.ع (١٣٠) بتاريخ ٨/٩/٢٠٠٨، ورقم ٧٠٠٤ د.ع (١٣١) بتاريخ ٣/٣/٢٠٠٩،

يقرر

١ - قيام أجهزة العمل العربي المشترك كل في مجال اختصاصه بمتابعة العمل ووضع الخطط والبرامج التنفيذية في مجال الأمن القومي العربي في ضوء المقترحات والتوصيات المقدمة من قبل مجموعة العمل مفتوحة العضوية على مستوى الخبراء، ومن خلال الآليات والأجهزة المنصوص عليها في ميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي والنظام الأساسي لمجلس السلم والأمن العربي.

٢ - تكليف مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بدراسة المقترحات المقدمة من الأمين العام بشأن تعزيز وتطوير مجلس السلم والأمن العربي.

(ق.ق: ٤٥٣ د.ع (٢١) - ٢٠٠٩/٣/٣٠)

٥ - القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي ومستجداته:

مبادرة السلام العربية

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:

- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
- وعلى توصيات الاجتماع الوزاري الثاني لهيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات الذي عقد بدمشق بتاريخ ١٦/٣/٢٠٠٩،
- وإذ يستذكر قرار قمة بيروت رقم ٢٢١ بتاريخ ٢٨/٣/٢٠٠٢ الذي أطلق مبادرة السلام العربية، والتي أكدت عليها قمنا الرياض (٢٠٠٧)، ودمشق (٢٠٠٨)،
- وإذ ينبه إلى خطورة استمرار إسرائيل في تجاهل المساعي السلمية العربية والدولية وتحدي قرارات الشرعية الدولية، ورفض مبادرة السلام العربية واتخاذ الإجراءات أحادية الجانب، التي تضر بشكل خطير بنتائج مفاوضات الوضع النهائي ومحاولاتها تهويد مدينة القدس وتغيير معالمها التاريخية والديموغرافية وبناء وتوسيع المستوطنات واستمرار بناء جدار الفصل العنصري وفرض الحصار على قطاع غزة وإغلاق المعابر والاحتياحات اليومية لمدينة الضفة الغربية،
- وبعد أن استعرض الآثار المدمرة للعدوان الإسرائيلي الوحشي على قطاع غزة وتداعياته السلبية الخطيرة على أمن واستقرار المنطقة بأسرها،
- وإذ يؤكد أن الوحدة الوطنية الفلسطينية شرط لا غنى عنه لتحقيق الأهداف الوطنية وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف، ونجاح التحرك العربي في هذا الشأن طبقاً لمبادرة السلام العربية،

يقرر

١ - التأكيد على التمسك بمبادرة السلام العربية كخيار استراتيجي عربي لتحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة وفقاً للإطار السياسي الذي يقوم على أن مبادرة السلام المطروحة اليوم لن تبقى على الطاولة طويلاً، وأن استمرار الجانب العربي في طرح هذه المبادرة مرتبط بقبول إسرائيل لها، وأن تفعيلها مرتبط ببدء تنفيذ إسرائيل لالتزاماتها في إطار المرجعيات الأساسية لتحقيق السلام العادل والشامل، وبأنه لا يمكن الوصول إلى هذا السلام طالما استمرت إسرائيل في تعنتها ورفضها لمبادرة السلام العربية.

٢ - التأكيد على استمرار تكليف اللجنة الوزارية العربية الخاصة بمبادرة السلام العربية والأمين العام بإجراء تقييم شامل ومراجعة لخطة التحرك العربي إزاء جهود إحياء عملية السلام في المنطقة في ضوء المستجدات والتطورات الإقليمية والدولية والتحديات التي تواجهها المنطقة خاصة في أعقاب العدوان الإسرائيلي العسكري على قطاع غزة.

(ق.ق: ٤٥٤ د.ع (٢١) - ٢٠٠٩/٣/٣٠)

- انطلاقاً من موقف الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى الثابت والمبدئي تجاه المتطلبات الحقيقية لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي، فإن الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى تؤكد تحفظها على مبادرة السلام العربية وغيرها من المرجعيات، والتي لا تحقق إقامة الدولة الديمقراطية على كامل التراب الفلسطيني، وعودة اللاجئين الفلسطينيين.

القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي ومستجداته:

تطورات القضية الفلسطينية

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:

- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
- وعلى توصيات الاجتماع الوزاري الثاني لهيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات الذي عقد بدمشق بتاريخ ١٦/٣/٢٠٠٩،

- وإذ يستذكر قرارات القمم العربية، وخاصة قمة بيروت (٢٠٠٢)، وقمة شرم الشيخ (٢٠٠٣)، وقمة تونس (٢٠٠٤)، وقمة الجزائر (٢٠٠٥)، وقمة السودان (٢٠٠٦)، وقمة الرياض (٢٠٠٧)، وقمة دمشق (٢٠٠٨)،
- وإذ يشير إلى قرارات الشرعية الدولية الخاصة بقضية فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي وبخاصة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمتعلقة بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس وعملية السلام الدائم والشامل،
- وإذ يحذر من التدايعات الخطيرة للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وخطورة استمرار إسرائيل في تجاهل المساعي السلمية العربية والدولية وتحدي قرارات الشرعية الدولية، واتخاذ إجراءات أحادية الجانب، كتهويد القدس وبناء وتوسيع المستوطنات وفرض الحصار وإغلاق المعابر والاعتقالات،
- وإذ يدين استمرار تصاعد العدوان الوحشي الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني،
- وإذ يؤكد على أهمية الوحدة الوطنية الفلسطينية كسبيل وحيد لحماية المشروع الوطني الفلسطيني، وعلى أهمية احترام الشرعية الوطنية الفلسطينية ووحدة الأراضي الفلسطينية،

يقرر

- ١ - توجيه تحية إكبار وإجلال للشعب الفلسطيني في مقاومته الباسلة لمواجهة العدوان الإسرائيلي الغاشم على قطاع غزة ودعم صموده ومقاومته لهذا العدوان. والإدانة الشديدة للعدوان الإسرائيلي الممحي على قطاع غزة، والذي أوقع الآلاف من الشهداء والجرحى الفلسطينيين، خاصة بين المدنيين من الأطفال والنساء، وأحدث دماراً هائلاً وشاملاً للبنية التحتية والمؤسسات العامة والخاصة، والمطالبة بوقف العدوان الإسرائيلي، وتثبيت وقف إطلاق النار، ورفع الحصار الجائر، وتحميل إسرائيل القوة القائمة بالاحتلال المسؤولية القانونية والمادية عما ارتكبت من جرائم حرب، وانتهاكاتهما للقانون الدولي والقانون الإنساني، والطلب من مؤسسات الأمم المتحدة ذات العلاقة، التحقيق بجرائم الحرب الإسرائيلية التي ارتكبت بحق الشعب الفلسطيني في قطاع غزة جراء هذا العدوان الغاشم، وملاحقة المسؤولين عن تلك الجرائم وإحالتهم إلى المحاكم الدولية.
- ٢ - دعم الجهود التي تقوم بها الأمانة العامة للتحقيق في جرائم الحرب الإسرائيلية التي ارتكبت في حق الشعب الفلسطيني إبان العدوان الإسرائيلي على غزة ودعوها إلى التحرك نحو عرض هذه الجرائم على المحاكم الدولية المختصة.

٣ - إدانة استمرار إسرائيل في حصارها المفروض على قطاع غزة، الذي أدى إلى تدهور خطير وغير مسبوق في الأوضاع الإنسانية والمعيشية للمدنيين الفلسطينيين ومطالبتها بفك الحصار فوراً وفتح كافة المعابر، ودعوة مختلف الدول والمؤسسات العربية والدولية ومنظمات المجتمع المدني إلى الاستمرار في تقديم الدعم والمساعدة الإنسانية للشعب الفلسطيني.

٤ - تميمين الجهود العربية والجهود التي تبذلها جمهورية مصر العربية لتثبيت وقف إطلاق النار في قطاع غزة والمساعي التي تبذلها لبلوغ اتفاق بشأن التهدئة، والترحيب بإعلان القاهرة لبدء المصالحة الوطنية الذي صدر عن اجتماع الفصائل بالقاهرة يوم ٢٦/٢/٢٠٠٩ ومطالبة كافة الأطراف الفلسطينية للتجاوب مع هذا الجهد المصري، والترحيب بنتائج المؤتمر الدولي للمآخين الذي عقد في شرم الشيخ في ٢/٣/٢٠٠٩ بدعوة من جمهورية مصر العربية بهدف توفير التمويل اللازم لإعادة إعمار قطاع غزة.

٥ - تحميل إسرائيل مسؤولية وضع العراقل في طريق الجهود المبذولة لتثبيت التهدئة وما يترتب على ذلك من زيادة معاناة الشعب الفلسطيني.

٦ - تقديم الشكر لجمهورية مصر العربية وجميع الدول العربية حكومة وشعباً لما قدمته من مساعدات إنسانية عاجلة لقطاع غزة ومساهماتها المختلفة المقدمة إلى وكالة الغوث الدولية وبرنامج الغذاء العالمي والمؤسسات الدولية المعنية بهذا الشأن.

٧ - إعادة التأكيد على أن السلام العادل والشامل هو الخيار الاستراتيجي وأن عملية السلام عملية شاملة لا يمكن تجزئتها، والتأكيد على أن السلام العادل والشامل في المنطقة لا يتحقق إلا من خلال الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة بما في ذلك الجولان العربي السوري المحتل وحتى الخط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، والأراضي التي ما زالت محتلة في الجنوب اللبناني والتوصل إلى حل عادل ومتفق عليه لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (١٩٤) لسنة ١٩٤٨، ورفض كافة أشكال التوطين وإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة وعاصمتها القدس الشرقية وفقاً لما جاء في مبادرة السلام العربية التي أقرت في قمة بيروت (٢٠٠٢) وأعدت التأكيد عليها القمم العربية، ووفقاً لقرارات الشرعية الدولية ومرجعيتها ذات الصلة.

٨ - التأكيد على عروبة القدس ورفض كافة الإجراءات الإسرائيلية غير الشرعية التي تستهدف تهويد المدينة وضمها وتهجير سكانها خاصة بعد قرار إسرائيل الأخير بدم ٨٨ متراً وتشريد ١٥٠٠ مقدسي من حي البستان في سلوان تمهيداً لهدمه وبناء متزه عام، وإدانة مصادرة الأراضي وبناء وحدات استيطانية في محيط القدس، وإدانة أعمال الحفريات الإسرائيلية أسفل ومحيط المسجد الأقصى التي تهدد بانتهاره، ودعوة المنظمات والمؤسسات

الدولية المعنية ولا سيما منظمة اليونسكو إلى تحمل مسؤولياتها في الحفاظ على المقدسات الإسلامية والمسيحية، ودعوة الدول العربية إلى ضرورة التحرك السريع من أجل إحياء مخططات إسرائيل.

٩ - التأكيد على أن دولة فلسطين شريك كامل في عملية السلام وضرورة استمرار دعم منظمة التحرير الفلسطينية في أي مفاوضات مستقبلية حول قضايا الوضع النهائي، والتأكيد على أن قطاع غزة والضفة الغربية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، هي وحدة جغرافية واحدة لا تنجزاً لقيام الدولة الفلسطينية المستقلة على كافة الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، ورفض كافة المحاولات الرامية إلى تفتيت وحدة الأراضي الفلسطينية وكافة الإجراءات أحادية الجانب التي تتخذها إسرائيل وعلى رأسها ممارسات الاستيطان في الأراضي العربية المحتلة ومحاولات تهويد القدس.

١٠ - احترام الشرعية الوطنية الفلسطينية برئاسة الرئيس محمود عباس وتثمين جهوده مع كافة الأطراف الفلسطينية والعربية في مجال المصالحة الوطنية وإنجاح الحوار واحترام المؤسسات الشرعية للسلطة الوطنية الفلسطينية المنبثقة عن منظمة التحرير الفلسطينية، بما في ذلك المجلس التشريعي الفلسطيني المنتخب، والالتزام بوحدة القرار الفلسطيني من أجل الحفاظ على مكتسبات وحقوق الشعب الفلسطيني المعرضة للخطر، والتأكيد على أن المصالحة الوطنية الفلسطينية تشكل الضمانة الحقيقية الوحيدة في سبيل الحفاظ على الأراضي الفلسطينية.

١١ - التأكيد على عدم شرعية المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة والتي تمثل انتهاكاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة واتفاقية جنيف الرابعة والتأكيد على ضرورة إعلان إسرائيل الوقف الفوري والكامل وتنفيذ القرارات الدولية ذات الصلة لا سيما قرار مجلس الأمن رقم (٤٦٥) لعام ١٩٨٠، ورقم (٤٩٧) لعام ١٩٨١، اللذان يؤكدان على عدم شرعية الاستيطان، وضرورة تفكيك المستوطنات القائمة تحت رقابة دولية لكافة الأنشطة الاستيطانية الهادفة لتغيير التركيبة السكانية والتشكيل الجغرافي في الأراضي المحتلة، والعمل على إزالة جدار الفصل العنصري ووقف كافة إجراءات التهويد الإسرائيلية في القدس، وإنهاء الحصار الاقتصادي والعسكري وتحميلها مسؤولية تعويض الشعب الفلسطيني عن كل الخسائر الفادحة التي لحقت به جراء هذا الحصار، ورفعها الحواجز العسكرية بين مدن الضفة الغربية وفتحها كافة معابر قطاع غزة.

١٢ - بذل المساعي والجهود لدى المجتمع الدولي للضغط على إسرائيل للإفراج عن جميع الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين والذين بلغ عددهم أحد عشر ألف أسير يقعون في سجون

الاحتلال بما فيهم القيادات السياسية والتشريعية، ومطالبتها بعدم تجاهل هذه القضية تطبيقاً لقواعد وقوانين الشرعية الدولية وفي مقدمتها القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف الرابعة عام ١٩٤٩.

١٣ - مطالبة الأمين العام للأمم المتحدة بذل الجهود الحثيثة واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة للسعي نحو الإفراج العاجل وغير المشروط عن النساء الفلسطينيات الأسيرات والأطفال في السجون الإسرائيلية وتوفير الحماية الدولية لهم وذلك تفعيلاً لقرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ في أكتوبر/تشرين أول ٢٠٠٠ وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وخاصة القرار ٣/٤٨ الصادر عن لجنة وضع المرأة في الأمم المتحدة دورة ٤٨ في آذار/مارس ٢٠٠٤.

١٤ - دعوة مجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياته والتحرك لاتخاذ الخطوات والآليات اللازمة لحل الصراع العربي الإسرائيلي بكافة جوانبه وتحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة على أساس حل الدولتين وفقاً لحدود ١٩٦٧، وأحكام القانون الدولي ذات الصلة وقرارات المجلس السابقة في هذا الخصوص.

١٥ - مطالبة مجلس الأمن بحمل مسؤولياته تجاه الشعب الفلسطيني وإرسال مراقبين دوليين وقوات دولية لحماية الشعب الفلسطيني من المجازر والعدوان المتواصل ومطالبة إسرائيل بالتوقف الكامل عن اعتداءاتها وعملياتها العسكرية المستمرة وانتهاكها لأحكام القانون الدولي ذات الصلة، وضرورة إلزام إسرائيل (قوة الاحتلال) بأحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ وكذلك بالفتوى القانونية الصادرة عن محكمة العدل الدولية.

(ق.ق: ٤٥٥ د.ع (٢١) - ٢٠٠٩/٣/٣٠)

ق/٢١(٠٣/٠٩)١١ - ص (٠١٩٤)

بيان

بشأن الصراع العربي الإسرائيلي ومستجداته

الدوحة: ٣ ربيع الثاني ١٤٣٠ هـ الموافق ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٩ م

تدارس القادة العرب تطورات القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي، وما آلت إليه الجهود العربية والدولية لتحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة، وذلك في ضوء تعنت إسرائيل ورفضها لقرارات الشرعية الدولية لتحقيق السلام، وما شهدته المنطقة مؤخراً من تداعيات خطيرة نتيجة للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة.

وانطلاقاً من ضرورة التوصل إلى حل عادل وشامل للصراع العربي الإسرائيلي في إطار الشرعية الدولية، أكد القادة على أن السلام العادل والشامل في المنطقة لن يتحقق إلا من خلال إنهاء الاحتلال الإسرائيلي والانسحاب من كافة الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، بما في ذلك الجولان العربي السوري المحتل حتى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، وما تبقى من أراضٍ محتلة في جنوب لبنان، والتوصل إلى حل عادل متفق عليه لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، ورفض كافة أشكال التوطين، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة وعاصمتها القدس الشرقية.

كما أكد القادة عدم قبول التعطيل والمماطلة الإسرائيلية وهو الأمر الذي استمر عبر حكومات إسرائيلية متعاقبة، كما أكدوا ضرورة تحديد إطار زمني محدد لقيام إسرائيل بالوفاء بالتزاماتها تجاه عملية السلام وعلى رأسها الوقف الفوري لعمليات الاستيطان والتحرك بخطوات واضحة ومحددة نحو تنفيذ استحقاقات عملية السلام القائمة على المرجعيات المتمثلة في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام وكذلك مبادرة السلام العربية.

كما أكد القادة العرب إدانتهم بأشد العبارات استمرار الاستيطان الإسرائيلي وتكثيفه في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وكذلك إدانتهم الشديدة لقرارات الحكومة الإسرائيلية بهدم المنازل الفلسطينية في القدس الشرقية وما أعلن عنه مؤخراً من إقامة مشروعات استيطانية جديدة في القدس بهدف تغيير وضعها الجغرافي والديمقراطي وهويتها العربية وفصلها عن باقي الأراضي المحتلة وفرض وقائع جديدة على الأرض تستبقي مفاوضات الوضع النهائي في حرق واضح لقرارات الشرعية الدولية وقواعد القانون الدولي، ورحبوا

بموقف الاتحاد الأوروبي في هذا الصدد، ودعوا مجلس الأمن والمجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته واتخاذ الإجراءات الكفيلة بوقف عمليات الاستيطان الإسرائيلي.

وحمل القادة إسرائيل المسؤولية القانونية عما ارتكبته من جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية تجاه الشعب الفلسطيني، وتأكيد العزم على ملاحقة مرتكبي هذه الجرائم وضمان عدم إفلاتهم من العقاب.

ورفض القادة التوجهات الإسرائيلية الهادفة إلى تحويل مسار عملية السلام واستحقاقاتها السياسية إلى مسار يقتصر على مقارنة اقتصادية وأمنية تكسر الاحتلال وتدفع بالمنطقة إلى المزيد من التوتر وعدم الاستقرار.

واعتبر القادة العرب استمرار هذه الممارسات من الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، بمختلف توجهاتها بمثابة رفض لمساعي السلام وحل الدولتين الذي يتبناه المجتمع الدولي، بما يؤدي إلى تقويض الجهود العربية والدولية المبذولة لتحقيق السلام والأمن والاستقرار في المنطقة، كما يؤدي بالضرورة إلى عدم اعتبار إسرائيل شريكاً في عملية السلام وتغيير النهج العربي لتحقيق السلام العادل والشامل للتراع العربي الإسرائيلي.

أعرب القادة عن أملهم في قيام الإدارة الأمريكية الجديدة بدور الوسيط التريه في إطار استراتيجية جديدة لتحقيق السلام في المنطقة ودعوها إلى اتخاذ موقف حازم في مواجهة استمرار إسرائيل في حصار غزة وفي ممارساتها غير القانونية وبشكل خاص إجراءات تهويد القدس وتوسيع أنشطتها الاستيطانية وانتهائها لحقوق الشعب الفلسطيني وعدم تحركها بشكل جدي نحو تحقيق السلام، كما عبروا عن ارتياحهم للتوجهات الإيجابية الأولية التي عبرت عنها الإدارة الأمريكية الجديدة تجاه عملية السلام.

أكد القادة الالتزام العربي بتوفير التمويل والدعم اللازم لإعادة إعمار قطاع غزة، ومطالبة المجتمع الدولي الاضطلاع بمسؤولياته إزاء تدهور الأوضاع الإنسانية في غزة، حيث لا تحتل عملية إعادة إعمار غزة التعطيل تحت أية ذرائع إسرائيلية، كما طالبوا إسرائيل بفتح المعابر وإنهاء الحصار على قطاع غزة، ورفع الحواجز ونقاط التفتيش في الضفة الغربية وإلزام إسرائيل بوقف الاعتداءات والاحتياحات للأراضي الفلسطينية المحتلة.

دعا القادة الفصائل الفلسطينية المشاركة في مؤتمر الحوار الفلسطيني برعاية جمهورية مصر العربية إلى الإسراع بتحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية لاستعادة وحدة الموقف الفلسطيني. بما يحقق مصلحة القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني وطالبوا المجتمع الدولي والأطراف المعنية باحترام ما يتفق عليه الفلسطينيون وعدم فرض أية شروط على ذلك.

كلف القادة اللجنة الوزارية الخاصة بمبادرة السلام العربية والأمين العام بمواصلة الجهود والاتصالات مع الأطراف المعنية الدولية. بمجريات جهود السلام، واتخاذ ما يلزم لعقد اجتماع مشترك مع المجلس الوزاري للاتحاد الأوروبي، وكذلك مع اللجنة الرباعية لتوضيح الموقف العربي في هذا الشأن.

كما قرر القادة تكليف مجلس الجامعة الوزاري بإجراء تقييم ومراجعة لخطة التحرك العربي إزاء جهود تحقيق السلام في المنطقة.

القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي ومستجداته:

دعم موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية وصمود الشعب الفلسطيني

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

– بعد اطلاعه:

- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
- وعلى توصيات الاجتماع الوزاري الثاني لهيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات الذي عقد بدمشق بتاريخ ١٦/٣/٢٠٠٩،
- وإذ يؤكد على أهمية الالتزام بسداد المساهمات المتوجبة على الدول الأعضاء في دعم موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية وفقاً لقرارات القمم العربية في بيروت (٢٠٠٢)، وشرم الشيخ (٢٠٠٣)، وتونس (٢٠٠٤)، والجزائر (٢٠٠٥)، والخرطوم (٢٠٠٦)، والرياض (٢٠٠٧)، ودمشق (٢٠٠٨)،

يقدر

- ١ – توجيه الشكر للدول العربية التي أوفت بكامل التزاماتها ومساهمتها كلياً أو جزئياً في دعم موارد صندوق الأقصى وانتفاضة القدس وفقاً لقرارات قمة القاهرة غير العادية لعام ٢٠٠٠ وفي تقديم الدعم الإضافي للصندوقين وفق مقررات قمة بيروت (د.ع ١٤) لعام ٢٠٠٢، ودعوة الدول العربية التي لم تف بالتزاماتها تجاه الدعم الإضافي سرعة الوفاء بهذه الالتزامات.

- ٢ - توجيه الشكر إلى الدول العربية التي أوفت بالتزاماتها في دعم موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية، ودعوة الدول العربية الأخرى إلى الوفاء بالتأخرات المستحقة عليها بأقصى سرعة والتأكيد على أهمية الاستمرار في دعم موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية.
- ٣ - دعوة الدول العربية لدعم موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية لفترة جديدة بدءاً من ٢٠٠٩/٤/١ وفق الآلية التي أقرتها قمة بيروت ٢٠٠٢.

(ق.ق: ٤٥٦ د.ع (٢١) - ٢٠٠٩/٣/٣٠)

القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي ومستجداته:

الجولان العربي السوري المحتل

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:

- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
- وإذ يؤكد على قرارات مؤتمرات القمة العربية، وآخرها قرار قمة دمشق رقم ٤١٢ د.ع (٢٠) بتاريخ ٢٠٠٨/٣/٣٠،

يقدر

- ١ - تأكيد الدول العربية دعمها ومساندتها الحازمة لمطلب سورية العادل وحقها في استعادة كامل الجولان العربي السوري المحتل إلى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، استناداً إلى أسس عملية السلام، وقرارات الشرعية الدولية، والبناء على ما أُنجز في إطار مؤتمر السلام الذي انطلق في مدريد عام ١٩٩١.
- ٢ - التأكيد مجدداً على كافة قراراته وآخرها قراره رقم ٤١٢ د.ع (٢٠) بتاريخ ٢٠٠٨/٣/٣٠ الذي ينص على رفض كل ما اتخذته سلطات الاحتلال الإسرائيلي، من إجراءات تهدف إلى تغيير الوضع القانوني والطبيعي والديموغرافي للجولان العربي السوري المحتل، واعتبار الإجراءات الإسرائيلية لتكريس سيطرتها عليه غير قانونية ولاغية وباطلة، وتشكل حرقاً للاتفاقيات الدولية وميثاق الأمم المتحدة وقراراتها، ولا سيما قرار مجلس الأمن رقم ٤٩٧ (١٩٨١)، وقرار الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين رقم ٦٣/٩٩ بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٥ والذي أكد على أن قرار إسرائيل في ١٩٨١/١٢/١٤ بضم الجولان العربي

السوري المحتل غير قانوني ولاغ وباطل وغير ذي أثر قانوني ويشكل انتهاكاً خطيراً لقرار مجلس الأمن رقم ٤٩٧ (١٩٨١).

٣ - التأكيد من جديد أن استمرار احتلال الجولان العربي السوري المحتل منذ عام ١٩٦٧ يشكل تهديداً مستمراً للسلم والأمن في المنطقة والعالم.

٤ - إدانة إسرائيل لممارساتها في الجولان العربي السوري المحتل المتمثلة في الاستيلاء على الأراضي والموارد المائية، وإقامة سد ركامي قرب مدينة القنيطرة لسرقة المياه وحرمان المزارعين السوريين من أهم مصادر المياه لري مزرعاتهم وسقاية مواشيتهم، وبناء المستوطنات وتوسيعها ونقل المستوطنين إليها واستغلال مواردها الطبيعية وبناء المشاريع عليها، وآخرها الإعلان عن مناقصة لعرض وبيع عشرة مناطق في الجولان العربي السوري المحتل لإنشاء مزارع للكرمة، وإقامة مصانع للخمور عليها، وفرض المقاطعة الاقتصادية على المنتجات الزراعية للسكان العرب ومنع تصديرها.

٥ - تأكيد الموقف العربي بالتضامن الكامل مع سورية ولبنان، والوقوف معهما في مواجهة الاعتداءات والتهديدات الإسرائيلية المستمرة ضدّهما، واعتبار أي اعتداء عليهما اعتداء على الأمة العربية.

٦ - دعم صمود المواطنين العرب في الجولان العربي السوري المحتل والوقوف إلى جانبهم في تصديدهم للاحتلال الإسرائيلي وممارساته القمعية، وإصرارهم على التمسك بأرضهم وهويتهم العربية السورية، والتأكيد على ضرورة تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ على مواطني الجولان العربي السوري المحتل وإدانة سلطات الاحتلال الإسرائيلي وانتهاكاتها الصارخة لجميع حقوق المواطنين السوريين الواقفين تحت الاحتلال في الجولان كباراً وصغاراً بموجب مبادئ القانون الدولي وقواعد الشرعية الدولية وما ينجم عن هذا الاحتلال من نزوح آلاف السكان وتشريدهم وسلب أراضيهم وانفصال الأسر وانعكاس ذلك الوضع على حياة الأطفال وتربيتهم إضافة إلى انتهاكات أخرى عديدة في مجال حقوق الطفل، والتي تتعارض مع الالتزامات الدولية الناشئة عن الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل.

٧ - مطالبة الأمم المتحدة ومجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان، ضمان احترام إسرائيل لاتفاقية جنيف الرابعة، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والعمل على تسهيل قيام سكان الجولان العربي السوري المحتل بزيارة أهليهم وأقاربهم في الوطن الأم سورية عبر معبر القنيطرة وبإشراف اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

٨ - إدانة الممارسات والاستفزازات التي تقوم بها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد أبناء قرية الغجر السورية في الجولان العربي السوري المحتل، بهدف تقسيمها وتهجير سكانها وبناء

حدار يفصلهم عن أراضيهم وأرزاقهم. واعتبار أن قيام إسرائيل بعملية إجبار سكان القرية المدنيين على الانتقال إلى القسم الجنوبي منها، يشكل انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني، وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة، كما تعتبر "جريمة ضد الإنسانية". وكذلك اعتبار أن أي عملية تقسيم للقرية من شأنها المساس بالوضع السيادي لسورية عليها، ومطالبة المجتمع الدولي بأن يتحمل مسؤولياته للضغط على إسرائيل لمنعها من تقسيم القرية ووقف المعاناة الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية لسكانها الرازحين تحت الاحتلال، ودعم سورية في الاحتفاظ بحقوقها في اتخاذ ما يلزم من إجراءات للحيلولة دون تقسيم القرية.

٩ - مطالبة الأمانة العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني بالضغط على إسرائيل للإفراج عن جميع الأسرى والمعتقلين السوريين في السجون الإسرائيلية من أبناء الجولان العربي السوري المحتل، ومطالبة الهيئات الإنسانية الدولية بحمل إسرائيل على السماح لمندوبي الصليب الأحمر بزيارة هؤلاء الأسرى والمعتقلين برفقة أطباء مختصين للوقوف على حالتهم الصحية والنفسية وإنقاذ حياتهم ورفع معاناتهم من جراء الممارسات القمعية الإسرائيلية وظروف الاعتقال اللاإنسانية التي يعيشونها داخل السجون الإسرائيلية وسياسة القهر المادي والمعنوي التي تمارسها السلطات الإسرائيلية وحرمانهم من أبسط حقوقهم الإنسانية والاجتماعية، الأمر الذي يؤدي إلى تدهور حالتهم الصحية، وتعرض حياتهم للخطر.

١٠ - التمسك بقرارات الشرعية الدولية التي تقضي بعدم الاعتراف بأي أوضاع تنجم عن النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة، باعتباره إجراء غير مشروع لا يرتب حقاً ولا ينشئ التزاماً، واعتبار أن إقامة مستوطنات، واستقدام مستوطنين إليها، يشكل حرقاً خطيراً لاتفاقيات جنيف، وجريمة حرب وفقاً للملحق الأول لهذه الاتفاقيات، وانتهاكاً لأسس عملية السلام، مما يحتم وقف كافة الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الجولان العربي السوري المحتل، والأراضي العربية المحتلة.

١١ - حث المجتمع الدولي على التمسك بقرارات الشرعية الدولية الراضية للنشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الجولان العربي السوري المحتل، وذلك من خلال إدانة ممارسات الحكومة الإسرائيلية التي جرى الإعلان عنها بتاريخ ٢٠٠٣/١٢/٣١ بقصد إقامة تسع مستوطنات جديدة وتوسيع القائم منها ومضاعفة عدد المستوطنين فيها ورصد الاعتمادات اللازمة لتنفيذ ذلك، خلافاً للتوجهات السلمية العربية والدولية الرامية لتحقيق سلام عادل وشامل في المنطقة استناداً لقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية التي أقرتها قمة بيروت عام ٢٠٠٢.

١٢ - إدانة سياسة الحكومة الإسرائيلية التي دمرت عملية السلام، وأدت إلى التصعيد المستمر للتوتر في المنطقة، ودعوة المجتمع الدولي إلى حمل إسرائيل على تطبيق قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالانسحاب الإسرائيلي التام من الجولان العربي السوري المحتل ومن جميع الأراضي العربية المحتلة، إلى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧.

(ق.ق: ٤٥٧ د.ع (٢١) - ٢٠٠٩/٣/٣٠)

القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي ومستجداته:

التضامن مع لبنان ودعمه

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:

- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
- وإذ يؤكد على قرارات مؤتمرات القمة العربية، وآخرها قرار قمة دمشق رقم ٤١٣ د.ع (٢٠) بتاريخ ٢٠٠٨/٣/٣٠،
- وإذ يشير إلى آخر التطورات الداخلية والدولية المتعلقة بلبنان،

يقرر

- ١ - توجيه التحية لصلمود لبنان ومقاومته الباسلة للعدوان الإسرائيلي الغاشم وعلى وجه الخصوص ما جرى في يوليو/تموز من العام ٢٠٠٦، والترحم على أرواح الشهداء اللبنانيين، واعتبار تماسك ووحدة الشعب اللبناني في مواجهة العدوان، ضماناً لمستقبل لبنان وأمنه واستقراره.
- ٢ - تأكيد التضامن العربي الكامل مع لبنان وتوفير الدعم السياسي والاقتصادي له والحكومة بما يحفظ الوحدة الوطنية اللبنانية وأمن واستقرار لبنان وسيادته على كامل أراضيه.
- ٣ - الإشادة بالدور الوطني الذي يقوم به الجيش اللبناني في الجنوب اللبناني وفي المناطق اللبنانية كافة، ودعم مهمة هذا الجيش كما قررها مجلس الوزراء اللبناني لجهة بسط سيادة الدولة اللبنانية على كامل أراضيها وصون السلم الأهلي. والتأكيد على ضرورة تعزيز قدرات الجيش والقوى الأمنية اللبنانية لتمكينهما من القيام بالمهام الوطنية الملقاة على عاتقهما.

٤ - إدانة الخروقات والانتهاكات الإسرائيلية لقرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١ وتحميل إسرائيل مسؤولية هذه الانتهاكات، ودعوة مجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياته في إلزام إسرائيل التقيد بوقف كامل وثابت لإطلاق النار، ووقف الانتهاكات للسيادة اللبنانية برأً وبحراً وجواً، وإدانة التهديدات الإسرائيلية للبنان ولمنشآت المدنية وبنيتها التحتية والتي تم التعبير عنها على لسان كبار المسؤولين الإسرائيليين، كما يؤكد على حق لبنان في مياهه وفقاً للقانون الدولي وذلك بوجه الأطماع الإسرائيلية.

٥ - كما يؤكد المجلس على:

- ضرورة انسحاب إسرائيل من مزارع شبعا وتلال كفر شوبا اللبنانية مع الترحيب بخطة النقاط السبع التي تقدمت بها الحكومة اللبنانية، وكذلك ضرورة انسحاب إسرائيل من الجزء اللبناني في بلدة العجر إلى ما وراء الخط الأزرق، وذلك استناداً إلى القرارات الدولية ذات الصلة ولا سيما القرار ١٧٠١.
- مطالبة إسرائيل بتسليم كامل المعلومات حول مواقع القنابل العنقودية التي أمطرت لبنان بها خلال عدوان صيف ٢٠٠٦، واستمرار توفير الدعم للبنان لأجل نزع القنابل العنقودية والألغام التي زرعتها إسرائيل خلال احتلالها للأراضي اللبنانية.
- دعم التعاون الوثيق بين القوى الأمنية واليونيفل بغية توطيد الأمن والاستقرار في جنوب لبنان وفق القرار ١٧٠١، وتتمين مساهمة الدول في اليونيفل.

٦ - تحميل إسرائيل المسؤولية الكاملة عن العدوان الذي تعرض له لبنان خلال صيف ٢٠٠٦ ونتائجه، وعن الاستهداف المتعمد للمدنيين وللبنى التحتية، الذي يشكل حرقاً صارخاً وخطيراً للقانون الدولي ولا سيما القانون الدولي الإنساني ولاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، وتحميل إسرائيل أيضاً مسؤولية التعويض للجمهورية اللبنانية وللمواطنين اللبنانيين عن الخسائر الفادحة المباشرة وغير المباشرة التي لحقت باللبنانيين وبالاقتصاد اللبناني جراء العدوان الإسرائيلي، واعتبار ما قامت به إسرائيل خلال عدوانها على لبنان يشكل جرائم حرب تستوجب ملاحقة مرتكبيها أمام المراجع الدولية المختصة. واستناداً إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٨٨/٦٢ تاريخ ١٩/١٢/٢٠٠٧، حول التلوث البيئي في عدوان يوليو/تموز ٢٠٠٦، تحمل إسرائيل الأضرار الناجمة عنه ومطالبتها دفع تعويضات فورية وكافية إلى لبنان والدول الأخرى التي تضررت من هذا التلوث.

٧ - دعم جهود الحكومة اللبنانية في ترسيخ الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي وفي مكافحة الإرهاب وتوجيه تحية لشهداء الجيش اللبناني والقوى الأمنية الذين سقطوا دفاعاً عن سيادة لبنان ووحدته، وتأكيد استمرار الدعم للحكومة اللبنانية في جهودها لتحديث

الاقتصاد اللبناني وهوضه، كما عبرت عنها في المؤتمر العربي والدولي لدعم لبنان (باريس ٣)، وحث الدول والصناديق المشاركة على استكمال تنفيذ التزاماتها.

٨ - التأكيد على دعم لبنان في حقه السيادي في ممارسة خياراته السياسية ضمن الأصول والمؤسسات الدستورية آخذاً في الاعتبار حقه في إقامة علاقات مع الدول الشقيقة والصديقة على أساس الاحترام المتبادل للسيادة والاستقلال، ولمصلحه الوطنية، وحسن الجوار والمساواة والندية، كما يؤكد مجدداً على حق الدولة اللبنانية في حماية حدودها ومراقبتها من كل الاختراقات والتعديات، بما في ذلك تسريب السلاح.

٩ - الأخذ علماً بانطلاق عمل المحكمة ذات الطابع الدولي والإعراب عن الترحيب بالجهود المبذولة للكشف عن الحقيقة في اغتيال الرئيس رفيق الحريري ورفاقه بما يضمن إحقاق العدالة وترسيخ الأمن والاستقرار في لبنان.

١٠ - التأكيد على حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم، مع التشديد على رفض أي شكل من أشكال التوطين، وتثمين ودعم الموقف الواضح والثابت للقيادة الفلسطينية والرافض لفكرة توطين اللاجئين الفلسطينيين في الدول المضيفة ولا سيما في لبنان، والتحذير من أن عدم حل قضية المقيمين منهم في لبنان على قاعدة عودتهم إلى ديارهم وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ومبادئ القانون الدولي أو محاولة توطينهم، يزعزع الأمن والاستقرار في المنطقة ويعيق تحقيق السلام العادل فيها، والترحيب بجهود الحكومة اللبنانية في تعزيز الحوار اللبناني الفلسطيني من أجل معالجة كافة المسائل الحياتية والاجتماعية والاقتصادية للاجئين الفلسطينيين داخل المخيمات بالتعاون مع وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا"، وكذلك في معالجة القضايا الأمنية العالقة وفق قرارات مؤتمر الحوار الوطني اللبناني، كما يثني على جهود الحكومة اللبنانية لإعادة إعمار مخيم نهر البارد، ويدعو الدول والمنظمات إلى الوفاء بالالتزامات المعبر عنها في مؤتمر فيينا لإعادة إعمار مخيم نهر البارد، وإلى تقديم العون بغية إنجاز هذا الأمر، ويرحب بالقرار المبدئي لمجلس الوزراء اللبناني بإقامة علاقات دبلوماسية مع دولة فلسطين.

١١ - التأكيد على إدانة الإرهاب الدولي والذي تشارك الدول العربية بمكافحته بفاعلية وعلى أهمية وضرورة التفريق بين الإرهاب والمقاومة المشروعة ضد الاحتلال الإسرائيلي، وعدم اعتبار العمل المقاوم عملاً إرهابياً، وبالتالي رفض إدراج المقاومين على لوائح الإرهابيين.

١٢ - الترحيب مجدداً باتفاق الدوحة الذي تم برعاية كريمة من حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر، وجهود اللجنة الوزارية العربية برئاسة معالي

الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني رئيس وزراء قطر، والسيد عمرو موسى الأمين العام للجامعة الدول العربية، والوزراء أعضاء اللجنة الوزارية، والتعبير عن التثمين والتقدير للدور الهام الذي يقوم به فخامة العماد ميشال سليمان رئيس الجمهورية، وذلك في رعاية وترؤس جلسات الحوار الوطني واستكمال وتنفيذ مقرراته السابقة، وفي استكمال المصالحة الوطنية وتفعيل علاقات لبنان الخارجية وذلك تأكيداً على دوره كرئيس للدولة ورمز لوحدة الوطن، ويعرب المجلس عن استعداده لتقديم أي مساعدة في هذا المجال دعماً لجهود رئيس الجمهورية بالتعاون مع حكومة الوحدة الوطنية برئاسة دولة الرئيس فؤاد السنيورة. كما يعرب المجلس عن ترحيبه بقرار لبنان وسوريا إقامة علاقات دبلوماسية بينهما على مستوى السفراء والذي اتخذ خلال الزيارة الرسمية التي قام بها فخامة الرئيس ميشال سليمان إلى دمشق، وبافتتاح السفارتين في كل من بيروت ودمشق، كما يرحب باستكمال الخطوات بين البلدين في المرحلة المقبلة لناحية العمل على وضع العلاقات اللبنانية السورية على المسار الذي يحقق مصالح البلدين الشقيقين.

١٣ - الإشادة والدعم للجهود التي تقوم بها الرئاسة الحالية والسابقة للقمة والأمين العام بالتشاور مع الدول العربية والمؤسسات الدستورية اللبنانية ومختلف القوى السياسية من أجل تكريس الاستقرار وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام في لبنان حفاظاً على وحدته وأمنه واستقراره.

(ق.ق: ٤٥٨ د.ع (٢١) - ٢٠٠٩/٣/٣٠)

٦ - تطورات الوضع في العراق

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:

- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
- واستناداً إلى قرارات القمة العربية وآخرها قرار قمة دمشق رقم ٤١٥ د.ع (٢٠) بتاريخ ٢٠٠٨/٣/٣٠ بشأن الوضع في العراق،
- وإذ يرحب بالبيان الختامي الصادر عن المؤتمر الوزاري الدولي للدول المجاورة للعراق، ومصر والبحرين والدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن وبمجموعة دول الثمانية والذي عقد في جمهورية مصر العربية في مدينة شرم الشيخ في ٤/٥/٢٠٠٧،

وكذلك نتائج مؤتمر العهد الدولي مع العراق الذي عقد في جمهورية مصر العربية في مدينة شرم الشيخ في ٣/٥/٢٠٠٧، والبيان الصادر عن الاجتماع الموسع الثاني لوزراء خارجية الدول المجاورة للعراق ومصر والبحرين والدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن ومجموعة الثمانية الذي عقد في ٣/١١/٢٠٠٧ في اسطنبول، والبيان الصادر عن الاجتماع الموسع الثالث لوزراء خارجية الدول المجاورة للعراق الذي عقد في الكويت في ٢٢/٤/٢٠٠٨، والإعلان الصادر عن مؤتمر المراجعة السنوية الأول للعهد الدولي مع العراق الذي عقد في ستوكهولم في ٢٩/٥/٢٠٠٨،

- وإذ يستذكر التوصيات الصادرة عن المؤتمرين الدوليين بشأن العراق، واللذين عقدا بشرم الشيخ (٢٢ و ٢٣/١١/٢٠٠٤) و بروكسل (٢٢/٦/٢٠٠٥)،
- وإذ يشير إلى قرار مجلس الأمن رقم ١٦١٨ لعام ٢٠٠٥، والذي يدين جميع الأعمال الإرهابية في العراق،
- وإذ يشيد بقرار وزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي بشأن "الوضع في جمهورية العراق" المتخذ في دورته الرابعة والثلاثين التي عقدت في جمهورية باكستان الإسلامية خلال الفترة ١٥-١٧/٥/٢٠٠٧،
- وإذ يذكر بقرارات مجلس الأمن ومجلس وزراء الخارجية العرب والبيانات الصادرة عن اجتماعات دول الجوار للعراق الخاصة باحترام سيادة العراق وسلامة أراضيه وعدم المساس بحدوده المعترف بها دولياً،
- وإذ يأخذ المجلس علماً بانتهاء العمليات العسكرية التركية داخل الأراضي العراقية مؤخراً وانسحاب القوات التركية منها،

يُقرر

- ١ - التأكيد على أن التصور العربي للحل السياسي والأمني لما يواجهه العراق من تحديات يستند إلى العناصر الرئيسية التالية:
 - احترام وحدة وسيادة واستقلال العراق وهويته العربية الإسلامية، ورفض أي دعاوى لتقسيمه، مع التأكيد على عدم التدخل في شؤونه الداخلية.
 - أن تحقيق الاستقرار في العراق وتجاوز الأزمة الراهنة يتطلب حلاً أمنياً وسياسياً متوازياً يعالج أسباب الأزمة ويقتلع جذور الفتنة الطائفية والإرهاب.

- تأكيد احترام إرادة الشعب العراقي بكافة مكوناته في تقرير مستقبله السياسي وان تحقيق الأمن والاستقرار يقع على عاتق حكومة الوحدة الوطنية والمؤسسات الدستورية والقيادات السياسية العراقية وعلى دعم ومساندة الدول العربية ودول الجوار لكافة الجهود المبذولة لتحقيق المصالحة الوطنية ومن ضمنها جهود الحكومة العراقية وذلك لانجاز ما يلي:

- تحقيق العملية السياسية بما يضمن مشاركة كاملة لمختلف مكونات الشعب العراقي.
- مواجهة النعرات الطائفية والعمل على إزالتها نهائياً ونبذ الفئات التي تسعى لإشعال هذه الفتنة والتصدي لها، وعقد مؤتمر الوفاق العراقي الشامل في أقرب وقت ممكن ومناسب.
- الإسراع في إجراء المراجعة الدستورية للمواد الخلافية في الدستور وبما يحقق الوفاق الوطني العراقي وفق الآليات المقررة والمتفق عليها.
- التأكيد على المواطنة والمساواة فيها كأساس لبناء العراق الجديد.
- الحرص على توزيع ثروة العراق بصورة عادلة على كل مناطق العراق وفئات الشعب العراقي كافة.
- قيام الحكومة بحل مختلف الميليشيات في العراق دون استثناء وإنهاء المظاهر المسلحة العدوانية.
- تسريع بناء وتأهيل القوات العسكرية والأمنية العراقية على أسس وطنية ومهنية وصولاً إلى خروج القوات الأجنبية كافة من العراق.

٢ - التأكيد على أهمية قيام دول الجوار للعراق بدور فاعل لمساعدته في تعزيز الأمن والاستقرار، وعدم التدخل في شؤونه الداخلية، والتصدي للإرهاب ووقف أعمال العنف التي تهدد وحدته أرضاً وشعباً، ودعم الجهود الرامية لتحقيق المصالحة والوفاق الوطني العراقي، وكذلك على أهمية التنسيق والتعاون بين أجهزتها الأمنية لتعزيز إجراءات ضبط الحدود ومنع المتسللين من عبور الحدود المشتركة مع العراق.

٣ - الإشادة بجهود الحكومة العراقية الهادفة إلى تحقيق المصالحة الوطنية واستتباب الأمن والاستقرار عن طريق إصدار قانوني العفو العام، والمساءلة والعدالة بما أدى إلى إطلاق سراح الموقوفين على ذمة التحقيق والذين لم تثبت إدانتهم، وكذلك إلى إعادة الكثير من المفصولين إلى وظائفهم السابقة.

٤ - أخذ العلم بتوقيع العراق اتفاقية انسحاب القوات الأمريكية من العراق نهاية عام ٢٠١١ بالإضافة إلى الاتفاقية الإطارية الاستراتيجية لعلاقة صداقة بين جمهورية العراق والولايات المتحدة الأمريكية، وتوقيعه (٦) اتفاقيات مع دول ما زالت لديها قوات في العراق تنسحب في فترة لا تتجاوز نهاية يوليو/تموز ٢٠٠٩، واستعادته لسيادته كاملة على جميع أراضيه وكذلك الترحيب بقرار مجلس الأمن الدولي ذي الرقم ١٨٥٩ لعام (٢٠٠٨).

٥ - الإشادة بالتقدم الحاصل في العملية السياسية في العراق ودور الحكومة في إرساء مبدأ الديمقراطية، والتي تكللت بالنجاح الكبير لإجراء انتخابات مجالس المحافظات في ٢٠٠٩/١/٣١.

٦ - متابعة نتائج مبادرة العهد الدولي مع العراق، والتي تم إطلاقها في المؤتمر الدولي الذي استضافته جمهورية مصر العربية بشرم الشيخ بتاريخ ٢٠٠٧/٥/٣، ودعوة كافة الأطراف المعنية بالوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في وثيقة العهد الدولي مع العراق، ومتابعة نتائج مؤتمر شرم الشيخ الموسع لدول الحوار للعراق الذي استضافته جمهورية مصر العربية بتاريخ ٢٠٠٧/٥/٤ ونتائج اجتماعات مجموعات العمل المنبثقة عنه في مجالات الوقود والطاقة، ومساعدة النازحين، والتعاون والتنسيق الأمني، والتأكيد على أهمية مواصلة هذه الجهود تعزيزاً للدعم الإقليمي والدولي لمساعدة العراق.

٧ - الترحيب بقرار مجلس الأمن الدولي ذي الرقم ١٧٧٠ (٢٠٠٧) حول توسيع دور الأمم المتحدة في العراق في مجالات الدعم والمساعدة، والتعاون الإيجابي نحو تحقيق تقدم في الحوار السياسي والمصالحة الوطنية، والمطالبة بتعزيز دورها في مساعدة العراق والتأكيد على أهمية مواصلة التعاون بين الأمم المتحدة والجامعة العربية في سبيل إنجاح تلك الجهود.

٨ - الإشادة بدور القيادات السياسية والدينية والعشائرية العراقية ونجاحها في وضع حد للاحتقانات الطائفية والتناحرات السياسية وتفعيل مبدأ المصالحة الوطنية، مما يسهم في تحقيق الاستقرار في العراق وتأمين وحدته واحترام سيادته.

٩ - الالتزام بوضع قراري قمة الرياض د.ع (١٩) رقم ٣٧٥ بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٩ وقرار قمة دمشق د.ع (٢٠) رقم ٤١٥ بتاريخ ٢٠٠٨/٣/٣٠ موضع التنفيذ والاستجابة الفورية لمطلب العراق في إعادة فتح البعثات الدبلوماسية العربية في العراق، والإشادة بمبادرة المملكة الأردنية الهاشمية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، والجمهورية العربية السورية، ودولة الكويت، بإعادة فتح بعثاتها الدبلوماسية في بغداد، وتشجيع القيام بمبادرات عربية سياسية وشعبية تعبيراً عن أهمية تعزيز التواصل العربي مع العراق، وفي هذا

الإطار ينوّه المجلس بالزيارة التي قام بها الأمين العام إلى العراق خلال الفترة ١٦-١٩/٣/٢٠٠٩، تعزيزاً للتواصل والدعم العربي للعراق.

١٠ - الإدانة الشديدة للعمليات الإرهابية التي تستهدف الشعب العراقي ومؤسساته، واعتبارها تهديداً للسلام والأمن كما جاء في قرار مجلس الأمن رقم ١٦١٨ (٢٠٠٥)، والترحيب بالخطوات الجادة التي تتخذها الحكومة العراقية في تنفيذ الخطة الأمنية لفرض القانون وبالنتائج الايجابية التي حققتها الخطة على طريق خفض العنف واستتباب الأمن ومطاردة بؤر العنف والإرهاب ومصادر التهديد لأمن المواطنين والقبض على المسلحين القتل من المنظمات الإرهابية أو من بقايا النظام السابق وفرق الموت والمليشيات الطائفية وعصابات الجريمة المنظمة، ودعم إجراءات الحكومة في سحب السلاح غير الشرعي وتوفير الخدمات وإعادة المهجرين إلى مناطقهم ومساكنهم وتحقيق برنامج المصالحة الوطنية.

١١ - دعم جهود الحكومة العراقية في إعادة بناء مؤسساتها الأمنية على أسس وطنية ومهنية استعداداً لتهيئة الظروف لاستكمال استلامها الملف الأمني لعموم العراق إضافة إلى تسلمها للملف الأمني لإحدى عشرة محافظة في الوقت الحالي، ورفع حجم المشاركة العربية الفعالة في تلك الجهود من خلال تدريب قوات الجيش والشرطة العراقية والمساهمة الفعالة في تأهيل الكوادر البشرية العراقية في مختلف المجالات.

١٢ - الإشادة بموقف دولة الإمارات العربية المتحدة بإلغائها الديون المترتبة على العراق، وإعادة التأكيد على قرار قمة دمشق.

د.ع (٢٠) رقم ٤١٥ بتاريخ ٣٠/٣/٢٠٠٨، والتأكيد على قيام الدول العربية بمراجعة ديونها مع العراق لغرض إلغائها أو تخفيضها أسوة بالمبادرة الأخوية لدولة الإمارات العربية المتحدة تنفيذاً للفقرة (٨) من قرار قمة الرياض رقم ٣٧٥ د.ع (١٩) بتاريخ ٢٩/٣/٢٠٠٧.

١٣ - القيام بدور فاعل لمساعدة العراق في الدفع بعملية التنمية الاقتصادية والمشاركة الفعالة في إعادة بناء وتأهيل مختلف القطاعات، وتعزيز الاستثمارات العربية في العراق، ودعوة منظمات ومؤسسات العمل العربي المشترك للمساهمة الفعالة في إعادة إعمار وتنمية العراق وفقاً للاحتياجات العراقية المطلوبة والخبرات والإمكانيات المتوفرة لدى هذه المؤسسات.

١٤ - الإدانة مجدداً للانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي تمت أثناء احتلال دولة الكويت، وطمس الحقائق المتعلقة بالأسرى والمفقودين الكويتيين ورعايا الدول الأخرى الذين تم العثور على عدد من رفاتهم قتلى في المقابر الجماعية، والإعراب عن عميق التعازي

لأسر الضحايا الذين جرى التعرف على رفاتهم والقلق لمحنة أولئك الذين لا يزال مكان وجودهم مجهولاً، والإشادة بتعاون الحكومة العراقية وجهودها التي تبذلها من أجل كشف مصير جميع المفقودين والأسرى الكويتيين ورعايا الدول الأخرى.

١٥ - الطلب إلى اللجنة الوزارية الخاصة بالعراق متابعة جهودها وتعزيز الاتصالات مع مختلف الأطراف الإقليمية والدولية من أجل مساعدة العراق على تجاوز التحديات الراهنة.

١٦ - في الوقت الذي يرحب فيه المجلس بانسحاب القوات التركية من داخل الأراضي العراقية وانتهاء العمليات العسكرية التركية، يؤكد موقفه على ضرورة احترام الحدود الدولية العراقية وعدم انتهاك السيادة الوطنية والالتزام بالقوانين الدولية، واللجوء إلى الحلول الدبلوماسية عبر الحوار المباشر والالتزام بالعمل المشترك ضد جميع الأنشطة الإرهابية التي تمس أمن واستقرار البلدين ومصالحهما المشتركة وأمن المنطقة.

١٧ - التأكيد على أهمية مواصلة الجهود التي تقوم بها الجامعة العربية وبعثتها في العراق، في سبيل دعم ومساندة العراق في مختلف المجالات، واعتماد مبلغ مليون دولار إضافي خارج موازنة الأمانة العامة لتغطية نفقات بعثة الجامعة العربية في العراق، يتم توزيعه على الدول الأعضاء وفق نسب مساهمتها في موازنة الجامعة، ودعوة الدول التي لم تسدد أنصبتها في موازنة فتح البعثة واستمرار عملها إلى الإسراع في السداد.

١٨ - الطلب من الأمين العام متابعة الموضوع وتقديم تقرير بشأنه إلى المجلس في دورته القادمة.

(ق.ق: ٤٥٩ د.ع (٢١) - ٢٠٠٩/٣/٣٠)

٧ - احتلال إيران للجزر العربية الثلاث طنط الكبرى وطنت الصغرى وأبو موسى التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة في الخليج العربي

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:

▪ على مذكرة الأمانة العامة،

▪ وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،

- وإذ يؤكد على قراراته السابقة وآخرها قرار قمة دمشق رقم ٤١٨ د.ع (٢٠) بتاريخ ٢٠٠٨/٣/٣٠ بشأن احتلال الجمهورية الإسلامية الإيرانية للجزر العربية

الثلاث: طنب الكبرى و طنب الصغرى وأبو موسى التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة في الخليج العربي،

- وفي ضوء اقتراح الأخ القائد معمر القذافي قائد ثورة الفاتح العظيم بشأن إحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية،

يُقرر

١ - التأكيد المطلق على سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة الكاملة على جزرها الثلاث، طنب الكبرى و طنب الصغرى وأبو موسى، وتأييد كافة الإجراءات والوسائل السلمية التي تتخذها دولة الإمارات لاستعادة سيادتها على جزرها المحتلة.

٢ - استنكار استمرار الحكومة الإيرانية في تكريس احتلالها للجزر الثلاث وانتهاك سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة بما يزعزع الأمن والاستقرار في المنطقة ويؤدي إلى تهديد الأمن والسلم الدوليين.

٣ - إدانة قيام الحكومة الإيرانية ببناء منشآت سكنية لتوطين الإيرانيين في الجزر العربية الثلاث المحتلة.

٤ - إدانة المناورات العسكرية الإيرانية التي تشمل جزر دولة الإمارات العربية المتحدة الثلاث المحتلة، طنب الكبرى و طنب الصغرى وأبو موسى، وعلى المياه الإقليمية والإقليم الجوي والجرف القاري، والمنطقة الاقتصادية الخالصة للجزر الثلاث باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من دولة الإمارات العربية المتحدة، والطلب من إيران الكف عن مثل هذه الانتهاكات والأعمال الاستفزازية التي تعد تدخلاً في الشؤون الداخلية لدولة مستقلة ذات سيادة، ولا تساعد على بناء الثقة، وتهدد الأمن والاستقرار في المنطقة، وتعرض أمن وسلامة الملاحة الإقليمية والدولية في الخليج العربي للخطر.

٥ - إدانة إيران بافتتاحها مكتبين في جزيرة أبو موسى التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة مطالباً إيران بإزالة هذه المنشآت غير المشروعة واحترام سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة على أراضيها.

٦ - دعوة الحكومة الإيرانية مجدداً إلى إنهاء احتلالها للجزر الإماراتية الثلاث، والكف عن فرض الأمر الواقع بالقوة، والتوقف عن إقامة أي منشآت فيها، بهدف تغيير تركيبها السكانية والديموغرافية، وإلغاء كافة الإجراءات وإزالة كافة المنشآت التي سبق أن نفذتها إيران من طرف واحد في الجزر العربية الثلاث باعتبار أن تلك الإجراءات والادعاءات باطلة وليس لها أي أثر قانوني ولا تنقص من حق دولة الإمارات العربية المتحدة الثابت في جزرها

الثلاث وتعد أعمالاً منافية لأحكام القانون الدولي واتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩، ومطالبتها اتباع الوسائل السلمية لحل النزاع القائم عليها وفقاً لمبادئ وقواعد القانون الدولي، بما في ذلك القبول بإحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية.

٧ - الإعراب عن الأمل في أن تعيد الجمهورية الإسلامية الإيرانية النظر في موقفها الرفض لإيجاد حل سلمي لقضية جزر دولة الإمارات العربية المتحدة الثلاث المحتلة، إما من خلال المفاوضات الجادة والمباشرة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية.

٨ - مطالبة إيران بترجمة ما تعلنه عن رغبتها في تحسين العلاقات مع الدول العربية، وفي الحوار وإزالة التوتر، إلى خطوات عملية وملموسة، قولاً وعملاً، بالاستجابة الصادقة للدعوات الجادة والمخلصة والصادرة من صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة ومن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومن الدول العربية والمجموعات الدولية والدول الصديقة، ومن الأمين العام للأمم المتحدة الداعية إلى حل النزاع حول الجزر الثلاث المحتلة بالطرق السلمية، وفق الأعراف والمواثيق وقواعد القانون الدولي، من خلال المفاوضات الجادة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية، من أجل بناء الثقة وتعزيز الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي.

٩ - الطلب إلى الأخ القائد معمر القذافي قائد ثورة الفاتح العظيم الاستمرار في بذل مساعيه الحميدة لدى الجمهورية الإسلامية الإيرانية ودولة الإمارات العربية المتحدة من أجل القبول بإحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية.

١٠ - التزام جميع الدول العربية في اتصالاتها مع إيران بإثارة قضية احتلال إيران للجزر الثلاث للتأكيد على ضرورة إنمائه انطلاقاً من أن الجزر الثلاث هي أراضي عربية محتلة.

١١ - إبلاغ الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن الدولي بأهمية إبقاء القضية ضمن المسائل المعروضة على مجلس الأمن الدولي، إلى أن تنتهي إيران احتلالها للجزر العربية الثلاث، وتسترد دولة الإمارات العربية المتحدة سيادتها الكاملة عليها.

١٢ - الطلب من الأمين العام متابعة هذا الموضوع وتقديم تقرير إلى المجلس في دورته العادية القادمة.

(ق.ق: ٤٦٠ د.ع (٢١) - ٣٠/٣/٢٠٠٩)

٨ - معالجة الأضرار والإجراءات المترتبة عن النزاع حول قضية لوكيري

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:

- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
- وإذ يؤكد على قراراته ذات الصلة، وآخرها قرار قمة دمشق رقم ٤١٩ د.ع (٢٠) بتاريخ ٢٠٠٨/٣/٣٠،
- وإذ يذكر بفداحة الأضرار التي لحقت بالجمهورية العظمى من جراء العقوبات المفروضة عليها،

يقرر

- ١ - التأكيد على حق الجماهيرية العظمى المشروع في الحصول على تعويضات عما أصابها من أضرار مادية وبشرية بسبب العقوبات التي كانت مفروضة عليها.
- ٢ - تأكيد المطالبة بالإفراج عن المواطن الليبي عبد الباسط المقرحي واعتبار حالة استمرار حجزه (رهينة) طبقاً لكل القوانين والأعراف الدولية.
- ٣ - مطالبة الحكومة البريطانية بالإفراج عن كافة الوثائق التي تطالب بها هيئة الدفاع عن المواطن الليبي عبد الباسط المقرحي أمام لجنة مراجعة الأحكام الجنائية الاسكتلندية، ويمثل عدم الإفراج عن هذه المستندات إجهاض للعدالة، ويشكل عائقاً أمام براءته.
- ٤ - مناشدة الحكومة البريطانية بالإفراج الإنساني عن المواطن الليبي عبد الباسط المقرحي، نظراً للتدهور الخطير في حالته الصحية نتيجة لإصابته بالسرطان وبلوغه مرحلة متقدمة وفقاً لأحدث التقارير الطبية مما يستوجب سرعة نقله ليكون بجانب أسرته.
- ٥ - الطلب من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير في شأنه إلى مجلس الجامعة على مستوى القمة في الدورة العادية القادمة.

(ق.ق: ٤٦١ د.ع (٢١) - ٢٠٠٩/٣/٣٠)

٩ - المعاهدة الليبية الايطالية للصدّاقة والشراكة والتعاون

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه على نتائج الاتصالات بين الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى وجمهورية ايطاليا بشأن المعاهدة بين الطرفين،
- وبعد استماعه إلى المناقشات التي دارت حول الموضوع،

يُقرر

- ١ - الترحيب بدخول المعاهدة الليبية الايطالية للصدّاقة والشراكة والتعاون حيز النفاذ بتبادل وثائق التصديق عليها في مدينة سرت بتاريخ ٢٠٠٩/٣/٢ بين الأخ القائد معمر القذافي ورئيس وزراء ايطاليا سيلفيو بيرلسكوني.
- ٢ - تهنئة الشعب الليبي بعقد هذه المعاهدة التي تضمنت اعترافاً واعتذاراً رسمياً وعلنياً وتعويضاً للشعب الليبي عن الأضرار المعنوية والبشرية والمادية التي لحقت بالشعب الليبي عن حقبة الاستعمار الايطالي.
- ٣ - اعتبار هذه المعاهدة سابقة تاريخية تفتح الطريق لإنصاف الشعوب التي عانت من ويلات الاستعمار، كما أنّها تُشكل تطوراً ايجابياً يخدم فرص تعزيز التعاون والصدّاقة بين الدول العربية ودول الاتحاد الأوروبي.

(ق.ق: ٤٦٢ د.ع (٢١) - ٢٠٠٩/٣/٣٠)

١٠ - رفض العقوبات الأمريكية أحادية الجانب المفروضة على الجمهورية العربية السورية

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:
 - على مذكرة الأمانة العامة،
 - وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
- وإذ يجدد الإعراب عن الاستغراب والقلق إزاء إقرار الكونغرس الأمريكي قانون ما يسمى (محاسبة سورية)، والأمر التنفيذي الذي وقعه الرئيس الأمريكي يوم

٢٠٠٤/٥/١١ القاضي بفرض عقوبات أحادية الجانب خارج إطار الشرعية الدولية،

- وبعد أن أحيط علماً بالبيانات والإعلانات والقرارات الصادرة عن مختلف المحافل الحكومية الدولية والهيئات غير الحكومية والتي تعرب عن رفض المجتمع الدولي لتغليب دولة لتشريعها الوطنية على قواعد القانون الدولي بهدف المساس بسيادة ومصالح الدول وشعوبها،

- وإذ يلاحظ أن فرض القوانين التعسفية أحادية الجانب يتعارض مع أحكام وتوجهات منظمة التجارة العالمية التي تمنع اتخاذ إجراءات من شأنها عرقلة حرية التجارة والملاحة الدوليتين،

- وإذ يستغرب صدور هذا القانون الأمريكي ضد بلد عربي أساسي في استقرار المنطقة وأمنها في وقت تسعى فيه الولايات المتحدة لإقامة تعاون مع الدول العربية في مكافحة الإرهاب الدولي وتحقيق الإصلاحات اللازمة لخلق أوسع شراكة ممكنة بين الجانبين،

- والتزاماً بقراري قمّي الرياض ودمشق د.ع (١٩) رقم ٣٧٨ بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٩، ود.ع (٢٠) رقم ٤٢٠ بتاريخ ٢٠٠٨/٣/٣٠،

يُقرر

١ - رفض قانون ما يسمى "محاسبة سورية" واعتباره تجاوزاً لمبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة وميثاق جامعة الدول العربية وتغليباً للقوانين الأمريكية على القانون الدولي.

٢ - التضامن التام مع الجمهورية العربية السورية وتقدير موقفها الداعي إلى تغليب لغة الحوار والدبلوماسية كأسلوب للتفاهم بين الدول وحل الخلافات فيما بينها، ودعوة الإدارة الأمريكية إلى الدخول بحسن نية في حوار بناء مع سورية لإيجاد أنجع السبل لتسوية المسائل التي تعيق تحسين العلاقات بين البلدين.

٣ - الطلب من الإدارة الأمريكية الجديدة إعادة النظر بهذا القانون وإلغائه باعتباره يشكل انحيازاً سافراً لإسرائيل وبنفس الوقت يؤدي إلى زيادة تدهور الأوضاع وتبديد فرص تحقيق السلام العادل والشامل في منطقة الشرق الأوسط، كما يشكل مساساً خطيراً بالمصالح العربية.

- ٤ - التأكيد على أن قيام الإدارة الأمريكية الجديدة بإلغاء هذا القانون يمثلبادرة إيجابية وانتهاجاً لسياسة تخلو من المعايير المزدوجة.
- ٥ - الطلب من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير بشأنه إلى المجلس في دورته القادمة.

(ق.ق: ٤٦٣ د.ع (٢١) - ٢٠٠٩/٣/٣٠)

١١ - الحصار الجائر المفروض على سورية والسودان من قبل الولايات المتحدة بخصوص شراء أو استئجار الطائرات وقطع الغيار ونتائج هذا الحصار التي تهدد سلامة وأمن الطيران المدني

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:

- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
- وعلى توصيات المكتب التنفيذي لمجلس وزراء النقل العرب بدورته (٣٦) بتاريخ ٢٠٠٦/٤/١٢،
- وعلى قرارات مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري وآخرها القرار رقم ٧٠٢٠ د.ع (١٣١) بتاريخ ٢٠٠٩/٣/٣،
- وتأكيداً لقرار القمة العربية (١٨) في الخرطوم رقم ٣٥١ بتاريخ ٢٠٠٦/٣/٢٩، (البند ثانياً - الفقرتين ٢ و ٣)،

يقرر

- ١ - التأكيد على حق جميع الدول العربية في تطوير أسطولها الجوي ضمن أجواء حرة وتنافسية بعيدة عن أي اشتراطات وحظر سياسي يعيق ذلك.
- ٢ - رفض الحظر المفروض على سورية والسودان في شراء واستئجار الطائرات وقطع غيارها واعتباره تجاوزاً لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وميثاق جامعة الدول العربية وانتهاكاً لحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية الخاصة بالطيران المدني.
- ٣ - دعوة جميع الدول العربية للسعي لدى جميع الدول المعنية ولدى كافة المنظمات الدولية والإقليمية المعنية بشؤون الطيران المدني ولا سيما سلامة الطيران المدني للعمل على

رفع هذا الحظر المفروض على الطيران المدني السوري والسوداني وشركات الطيران السورية والسودانية مما يتيح لها شراء واستئجار الطائرات وقطع الغيار والتجهيزات للتمكن من تحقيق أمن وسلامة الطيران المدني لكافة الركاب الذين يستخدمون الطائرات والمطارات السورية والسودانية من مختلف الجنسيات.

٤ - الطلب من الأمانة العامة متابعة هذا الموضوع وتقديم تقرير عن نتائج اتصالاتها إلى المجلس في دورته القادمة.

(ق.ق: ٤٦٤ د.ع (٢١) - ٢٠٠٩/٣/٣٠)

١٢ - التضامن مع السودان

رفض قرار الدائرة التمهيدية الأولى للمحكمة الجنائية الدولية في حق فخامة الرئيس عمر حسن أحمد البشير رئيس جمهورية السودان
إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:

- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
- وعلى التوصيات الواردة في تقرير هيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات على المستوى الوزاري في اجتماعها الثاني بدمشق في ١٦/٣/٢٠٠٩، في هذا الشأن والتي طالبت بإلغاء إجراءات المحكمة الجنائية الدولية،
- وبعد استماعه إلى العرض المقدم من رئيس وفد جمهورية السودان،
- وإذ يؤكد على قرار الدورة الاستثنائية لوزراء الخارجية العرب في ٤/٣/٢٠٠٩ وعلى قرارات القمم العربية السابقة حول دعم السلام والتنمية والوحدة في السودان وآخرها قرار قمة دمشق في آذار/مارس ٢٠٠٨،
- وإذ يأخذ علماً بالبيانات والقرارات الصادرة عن عدد من المنظمات الإقليمية الدولية الداعية إلى ضرورة احترام سيادة السودان ووحدة أراضيه واستقلاله، ودعم تحقيق مساعي السلام بين أبنائه،

- وإذ يحذر من أن قرار الدائرة التمهيدية الأولى للمحكمة الجنائية الدولية سيؤدي إلى الإخلال بمبدأ سيادة الدول، وعملية السلام الجارية في السودان تحت ستار العدالة الجنائية،
- وإذ يشير إلى أن قرار الدائرة التمهيدية الأولى لم يضع في حسبانته جهود حكومة السودان بقيادة فخامة الرئيس عمر حسن أحمد البشير في إطفاء نار الحرب التي استعرت نصف قرن من الزمان بجنوب السودان، وجهوده لترسيخ أسس اتفاق السلام الشامل في الجنوب ومساعدته لإحلال السلام في السودان عامة وفي دارفور بصفة خاصة، كما أنه تجاهل أيضاً الجهود العربية الأفريقية لحل أزمة دارفور،
- وإذ يرحب بالدور الهام الذي قامت به دولة قطر للتوقيع على اتفاق حُسن النوايا وبناء الثقة الموقع في العاصمة القطرية الدوحة بتاريخ ٢٠٠٩/٢/١٧، وبجهود الوسيط المشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وإذ يقدر الجهود التي تبذلها الدول العربية ودول جوار السودان وخاصة جمهورية مصر العربية والجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى لإنهاء أزمة دارفور،

يقرر

- ١ - التضامن مع السودان ودعمه في مواجهة قرار الدائرة التمهيدية الأولى للمحكمة الجنائية الدولية بحق فخامة الرئيس عمر حسن أحمد البشير الذي يهدف إلى النيل من قيادته الشرعية المنتخبة، ووحدة السودان وأمنه واستقراره وسيادته. ويؤثر سلباً على الجهود الحثيثة لإحلال السلام وخاصة اتفاق حُسن النوايا وبناء الثقة الموقع في العاصمة القطرية الدوحة بتاريخ ٢٠٠٩/٢/١٧، واتفاقيات السلام الأخرى والدعوة إلى دعم الحوار السوداني طبقاً للمبادرة العربية الأفريقية ومساعي دولة قطر في هذا الشأن.
- ٢ - التأكيد على أن إحالة مجلس الأمن للوضع في دارفور، الذي يُعد نزاعاً داخلياً، إلى المحكمة الجنائية الدولية لا يتسق وأغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.
- ٣ - تكتيف زيارات القادة والمسؤولين العرب للسودان تعبيراً عن تضامنهم معه.
- ٤ - اعتبار قرار الدائرة التمهيدية الأولى للمحكمة الجنائية الدولية بحق فخامة الرئيس عمر حسن أحمد البشير، سابقة خطيرة تستهدف رئيس دولة ما يزال يمارس مهام منصبه، ويُعد خرقاً لاتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لسنة ١٩٦١، ولقواعد القانون الدولي العرفي، ورفضه مع كل ما يترتب عليه من آثار.

- ٥ - المطالبة بإلغاء الإجراءات المتخذة من قِبَل الدائرة التمهيدية الأولى للمحكمة الجنائية الدولية خاصةً وأن السودان ليس عضواً في هذه المحكمة، ودعوة مجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياته في إقرار السلام والاستقرار في السودان.
- ٦ - رفض محاولات تسييس مبادئ العدالة الدولية واستخدامها في الانتقاص من سيادة الدول ووحدها واستقرارها، تحت ستار العدالة الجنائية الدولية.
- ٧ - الدعوة إلى تقييم الموقف العربي من المحكمة الجنائية الدولية، والطلب من الدول العربية كافة عدم التجاوب مع إجراءات المحكمة الجنائية الدولية في حق فخامة الرئيس عمر حسن أحمد البشير رئيس جمهورية السودان.
- ٨ - دعوة مجلس الأمن والمنظمات الدولية والإقليمية لدعم الجهود الجارية لإقرار السلام في دارفور، وحث الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن للتوصل لموقف موحد لحماية السلام والاستقرار في السودان، وإتاحة الفرصة لتحقيق تقدم على مسار التسوية السياسية لأزمة دارفور.
- ٩ - إيلاء الأهمية المطلوبة لتحقيق السلام بين الأطراف السودانية المعنية بأزمة دارفور، ودعم الجهود الحثيثة التي تقوم بها حكومة الوحدة الوطنية لتحقيق السلام الشامل بدارفور، والتحذير من أن قرار المحكمة الجنائية الدولية سيؤثر سلباً على هذه الجهود خاصة واتفاقيات السلام الأخرى، وتقدير ما قام به السودان من إجراءات قانونية وتشريعية وقضائية لعلاج أزمة دارفور والتأكيد على ضرورة إتاحة الفرصة أمام القضاء السوداني المستقل الراغب والقادر لتحقيق العدالة الناجزة.
- ١٠ - دعوة الحركات المسلحة غير الموقعة على اتفاق أوجا للسلام للانضمام إلى العملية السياسية والتجاوب مع الجهود العربية الأفريقية المبذولة لإحلال السلام وتحمل مسؤولياتها لتعزيز فرص تحقيق السلام والاستقرار بالسودان.
- ١١ - الإشادة بصمود الشعب السوداني وتماسك جبهته الداخلية في مواجهة قرار الدائرة التمهيدية الأولى للمحكمة الجنائية الدولية.
- ١٢ - الإشادة بجهود الأمين العام ومساعيه المتواصلة لإحلال السلام في السودان، ودعوته إلى مواصلة تنسيق المواقف مع الاتحاد الأفريقي ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومجموعة دول عدم الانحياز لمواجهة أي تداعيات سلبية على استقرار السودان، وتقديم تقرير للمجلس في دورته القادمة.
- ١٣ - إبقاء المجلس في حالة انعقاد دائم لمتابعة تطورات الموقف.

(ق.ق: ٤٦٥ د.ع (٢١) - ٢٠٠٩/٣/٣٠)

ق/٢١/٠٩/٠٣/٠٩ - ص (٠١٩٢)

بيان قمة الدوحة بشأن التضامن مع جمهورية السودان في رفض قرار الدائرة التمهيدية الأولى للمحكمة الجنائية الدولية في حق فخامة الرئيس عمر حسن أحمد البشير رئيس جمهورية السودان

الدوحة: ٣ ربيع الثاني ١٤٣٠ هـ الموافق ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٩ م

عبر القادة العرب عن دعمهم وتضامنهم الكامل مع السودان في رفض قرار الدائرة التمهيدية الأولى للمحكمة الجنائية الدولية في حق فخامة الرئيس عمر حسن أحمد البشير رئيس جمهورية السودان، الذي يهدف إلى النيل من قيادته الشرعية المنتخبة، وأكدوا رفضهم القاطع التعامل مع هذا القرار الذي من شأنه أن يؤثر سلباً على وحدة السودان وأمنه واستقراره وسيادته وكذلك على جهود إحلال السلام، وخاصةً الجهود التي تبذلها دولة قطر في إطار اللجنة الوزارية العربية الأفريقية وبالتنسيق مع الوسيط المشترك للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من أجل الدفع بالعملية السلمية في دارفور لإحلال سلام دائم وشامل.

واعتبر القادة العرب أن قرار المحكمة الجنائية الدولية بحق فخامة الرئيس عمر حسن أحمد البشير، رئيس جمهورية السودان، يُعد سابقة خطيرة تستهدف رئيس دولة ما زال يمارس مهام منصبه، ويُعد خرقاً لاتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لسنة ١٩٦١ ولقواعد القانون الدولي العربي.

ودعا القادة مجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياته في إقرار السلام والاستقرار في السودان، ودعم الجهود المبذولة لتحقيق تقدم على مسار التسوية السياسية لأزمة دارفور.

وأكد القادة المساندة الكاملة لتحقيق السلام بين الأطراف السودانية المعنية بأزمة دارفور، ودعم جهود حكومة الوحدة الوطنية السودانية في هذا الشأن، وحذروا من أن قرار المحكمة الجنائية الدولية سيؤثر سلباً على تلك الجهود، ودعوا الحركات المسلحة غير الموقعة على اتفاق أبوجا للانضمام إلى العملية السياسية، وتحمل مسؤولياتها لتعزيز فرص تحقيق الأمن والاستقرار. وأكد القادة على أهمية استمرار التعاون والتنسيق بين الجامعة العربية والاتحاد الأفريقي لإحلال السلام في دارفور.

ورفض القادة محاولات الانتقاص من سيادة الدول ووحدها وأمنها واستقرارها ورموز سيادتها الوطنية، وتسييس مبادئ العدالة الدولية، وطالبوا بإلغاء الإجراءات المتخذة من قبل الدائرة التمهيدية الأولى للمحكمة الجنائية الدولية كون السودان ليس عضواً فيها،

وقرروا تقييم الموقف العربي من المحكمة وعدم تجاوب الدول العربية مع إجراءاتها في حق فخامة الرئيس عمر حسن احمد البشير رئيس جمهورية السودان، ورفضهم للقرار وكل ما يترتب عليه من آثار. وأكدوا على ضرورة إتاحة الفرصة أمام القضاء السوداني المستقل والمؤهل والراغب في تحقيق العدالة الناجزة في دارفور، ونوهوا بالخطوات التي اتخذتها الحكومة السودانية بشأن الإجراءات المطلوب تنفيذها لإنفاذ حزمة الحل التي تم الاتفاق عليها في يوليو/تموز ٢٠٠٨ بين جامعة الدول العربية وجمهورية السودان.

وأشاد القادة بصمود الشعب السوداني وتماسك جبهته الداخلية في مواجهة قرار المحكمة الجنائية الدولية.

أكد القادة تقديرهم للدول العربية والأجنبية التي ساهمت في تقديم العون الإنساني إلى المتضررين في دارفور وحثوا منظمات الإغاثة والمجتمع المدني العربية على تكثيف تواجدها على الأرض في دارفور وتعزيز إسهاماتها في تقديم العون الإنساني، وتعهدوا بتقديم معونات فورية بقيمة ٨ مليون دولار أمريكي شهرياً لمدة عام كمساهمة في تخفيف الأعباء عن المتضررين في دارفور وللتعامل مع نتائج إنهاء نشاطات بعض المنظمات الدولية في مجال المساعدات الإنسانية في السودان.

وطلبوا من الأمانة العامة عقد اجتماع للجمعيات المهلال الأحمر العربي ومنظمات الإغاثة الإنسانية العربية بالتشاور مع الحكومة السودانية والأمم المتحدة والتحرك العاجل لتلبية الاحتياجات الإنسانية بدارفور، وتأمين استعادة مستلزمات الحياة بالقرى بما ييسر العودة الطوعية للنازحين إلى ديارهم، وقرر القادة إبقاء المجلس في حالة انعقاد دائم لمتابعة تطورات الموقف.

التضامن مع السودان: دعم السلام والتنمية والوحدة في جمهورية السودان

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

– بعد اطلاعه:

▪ على مذكرة الأمانة العامة،

▪ وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،

– وبعد استماعه إلى العرض المقدم من رئيس وفد جمهورية السودان حول جهود دفع السلام والاستقرار في ربوع السودان،

- وإذ يؤكد:

- على احترام سيادة السودان ووحدة أراضيه ودعم المساعي الرامية لتحقيق السلم والوفاق الوطني بين أبنائه،
 - وعلى قرارات القمم العربية بشأن دعم السلام والوحدة والتنمية في السودان،
 - وعلى قرارات مجلس الجامعة في دورتيه غير العاديتين بتاريخ ٢٠٠٨/٧/١٩، وبتاريخ ٢٠٠٩/٣/٤، بشأن مذكرة المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية في حق فخامة الرئيس عمر حسن أحمد البشير، وقرار الدائرة التمهيدية الأولى للمحكمة الجنائية الدولية في حق فخامة الرئيس السوداني،
 - وعلى قراري الدورتين العاديتين ١٣٠ و ١٣١ حول دعم السلام والتنمية والوحدة في جمهورية السودان،
- وإذ يأخذ علماً بالبيانات والقرارات الصادرة من عدد من المنظمات الدولية والإقليمية وعلى رأسها الاتحاد الأفريقي ومنظمة المؤتمر الإسلامي وحركة عدم الانحياز الداعية إلى ضرورة احترام سيادة السودان ووحدة أراضيه واستقلاله ومطالبة جميع الدول تأكيد هذا الالتزام عملياً ودعم مساعي تحقيق السلام بين أبنائه،

يُقرر

- ١ - التضامن مع السودان لمواجهة كل ما يستهدف النيل من سيادته وأمنه واستقراره ووحدة أراضيه، وكل ما يهدد جهود السلام الجارية.
- ٢ - التأكيد على الرفض التام لجميع محاولات تسييس مبادئ العدالة الدولية، وكذلك رفض أي معايير مزدوجة في تطبيق القواعد القانونية الدولية الراسخة والمستمدة من القانون الدولي، وأي محاولات للانتقاص من سيادة الدول ووحدها وأمنها واستقرارها ورموز سيادتها الوطنية.
- ٣ - التحذير من الآثار الخطيرة التي تهدد عملية السلام الجارية في السودان جراء صدور قرار الدائرة التمهيدية الأولى للمحكمة الجنائية الدولية في حق فخامة الرئيس عمر حسن أحمد البشير، وأثاره السلبية على اتفاق حُسن النوايا وبناء الثقة الذي وقع في العاصمة القطرية بين الحكومة السودانية وحركة العدل والمساواة في ٢٠٠٨/٢/١٧ وكذلك على "ميثاق طرابلس بين حركات المعارضة في دارفور" الذي وقع برعاية لبيبة قطرية في ٢٠٠٩/٣/١٥ بطرابلس للمشاركة بوفد تفاوضي واحد وموقف تفاوضي موحد بالدوحة.

٤ - تقدير ما قام به السودان من إجراءات قانونية وتشريعية وقضائية لعلاج أزمة دارفور، ومن بينها تعديل قانون القوات المسلحة، والجهود الجارية للتصديق على مشروع تعديل القانون الجنائي السوداني استرشاداً بالقانون العربي النموذجي للجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، ودعوته إلى مواصلة هذه الإجراءات دعماً لإنفاذ حزمة الحل التي تم الاتفاق عليها في يوليو/تموز ٢٠٠٨ بين جامعة الدول العربية وجمهورية السودان، والتأكيد على ضرورة إتاحة الفرصة أمام القضاء السوداني المستقل الراغب والقادر لتحقيق العدالة الناجزة.

٥ - التأكيد على الاتساق بين جهود تحقيق السلام وتحقيق العدالة، وضرورة إيلاء الأهمية المطلقة لتحقيق السلام بين الأطراف السودانية المعنية بأزمة دارفور.

٦ - الترحيب بالتوقيع على اتفاق "حسن النوايا وبناء الثقة" في العاصمة القطرية الدوحة بتاريخ ٢٠٠٩/٢/١٧ بين الحكومة السودانية وحركة العدل والمساواة، وذلك في إطار المبادرة العربية الإفريقية لإحلال السلام في دارفور، كخطوة هامة في جهود إحلال السلام بشكل شامل في دارفور، والإشادة بالدور الهام والرئيسي الذي قامت به دولة قطر للتوقيع على هذا الاتفاق، وبجهود الوسيط المشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لدارفور، وتقدير الجهود الحثيثة التي تبذلها الدول العربية ودول جوار السودان وخاصة جمهورية مصر العربية والجمهورية العربية الليبية لإنهاء الأزمة في دارفور.

٧ - دعم جهود اللجنة الوزارية العربية الإفريقية برئاسة رئيس وزراء دولة قطر والأمين العام لجامعة الدول العربية ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، والترحيب بنتائج اجتماعها الأخير الذي عقد في الدوحة بتاريخ ٢٠٠٩/١/١٤، ودعوتهما إلى مواصلة مساعيها لعقد مباحثات السلام بشأن دارفور، بالتعاون مع الوسيط الدولي المشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لدارفور.

٨ - دعوة الحركات المسلحة غير الموقعة على اتفاق أبوجا للسلام إلى الانضمام إلى العملية السياسية، والتجاوب مع الجهود العربية الإفريقية المبدولة لإحلال السلام، وتحمل مسؤولياتها لتعزيز فرص تحقيق السلام الأهلي بالسودان وفتح الطريق أمام جهود إعادة البناء والإعمار.

٩ - العمل على توثيق وتنسيق الجهود الإقليمية والدولية لتشجيع الحركات المسلحة إلى الانضمام إلى مساعي السلام، صوناً لمصلحة الوطن واستقراره ووحدته أراضيه، ولسرعة تهيئة المناخ المناسب لمعالجة الأزمة الإنسانية التي يعاني منها أهل دارفور.

١٠ - مطالبة كافة الدول القادرة بدعم القدرات العسكرية والفنية واللوجيستية للبعثة المشتركة لقوات حفظ السلام في دارفور "اليوناميد" وتوفير الطائرات المطلوبة لتأمين

وتسهيل مهمة انتشارها في دارفور، والإعراب عن التقدير لمساهمة جمهورية مصر العربية في البعثة المشتركة.

١١ - دعم الجهود التي تبذلها مجموعة الاتصال المنبثقة عن منظمة المؤتمر الإسلامي والمعنية بتنفيذ اتفاق داكار لتطبيع العلاقات السودانية التشادية.

١٢ - تقديم دعم مالي فوري بقيمة ٨ مليون دولار أمريكي شهرياً لمدة عام من خلال حساب دعم السودان في الأمانة العامة للمساهمة في تخفيف الأعباء عن المتضررين في دارفور وللتعامل مع نتائج إنهاء نشاطات بعض المنظمات الدولية في مجال المساعدات الإنسانية في السودان، ويتم توزيع هذا الدعم المالي على الدول الأعضاء وفق نسب مساهماتها في موازنة الأمانة العامة، وتوزع نسب مساهمات الدول الأقل يُسراً* على بقية الدول الأعضاء.

١٣ - توجيه الشكر للدول العربية التي سددت مساهماتها في تمويل قوات الاتحاد الإفريقي أثناء قيامها بمهامها في دارفور، والطلب إلى بقية الدول العربية تسديد مساهماتها، التي خصصت لدعم وعلاج الأوضاع الإنسانية في دارفور.

١٤ - قيام الدول الأعضاء بالإسراع في تقديم العون الإنساني إلى المتضررين في دارفور، وحث الجمعيات الخيرية، ومنظمات المجتمع المدني العربية على تواجدها المباشر، في دارفور وتعزيز إسهاماتها في تقديم العون الإنساني.

١٥ - دعوة الأمانة العامة لعقد اجتماع بالخرطوم لجمعيات الهلال الأحمر العربي، ومنظمات الإغاثة الإنسانية العربية بالتشاور والتنسيق مع الحكومة السودانية من أجل تأمين تحرك عاجل لتلبية الاحتياجات الإنسانية بدارفور، وتأمين استعادة مستلزمات الحياة بالقرى بما ييسر العودة الطوعية للنازحين إلى قراهم وأماكن سكنهم الأصلية، وذلك في ضوء التقرير الذي أعدته الآلية المشتركة بين حكومة السودان والأمم المتحدة.

١٦ - دعوة الآلية المشتركة المكونة من الجامعة العربية وحكومة الوحدة الوطنية السودانية إلى متابعة تنفيذ تعهدات المؤتمر العربي لدعم ومعالجة الأوضاع الإنسانية في دارفور، ودعوة الدول والمنظمات العربية المانحة بالوفاء بتعهداتها المعلنة خلال المؤتمر.

١٧ - الطلب إلى الأمانة العامة بالتشاور والتنسيق مع حكومة السودان اتخاذ الخطوات اللازمة لتأهيل قرى بولايات دارفور الثلاث في إطار تنفيذ قرار قمة دمشق بشأن تحويل مساهمات الدول العربية لدعم قوات الاتحاد الأفريقي إلى دعم الأوضاع الإنسانية في دارفور.

* وافق القادة خلال الجلسة المغلقة على اقتراح رئيس القمة بإعفاء الدول التالية: جمهورية جيبوتي، وجمهورية الصومال، وجمهورية القمر المتحدة، والجمهورية اللبنانية، والجمهورية الإسلامية الموريتانية.

- ١٨ - الطلب من الأمين العام مواصلة جهوده لإنشاء مركز صحي في إحدى ولايات دارفور يكون قاعدة لتحرك القوافل الطبية العربية في دارفور.
- ١٩ - الطلب من الأمانة العامة بالتعاون مع الحكومة السودانية مواصلة إرسال القوافل الطبية المزودة بالأجهزة الفنية والأدوية إلى المناطق المتأثرة بالأزمة في دارفور.
- ٢٠ - التصميم على دعم تنفيذ اتفاق السلام الشامل والجهود الجارية لإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية خلال يوليو/تموز ٢٠٠٩، والترحيب بالحكمة التي أبدتها شريكا السلام في معالجة مسألة أبيي باللجوء إلى التحكيم الدولي.
- ٢١ - دعوة الأمانة العامة إلى مواصلة جهودها مع حكومة الوحدة الوطنية للتحضير للمؤتمر العربي للاستثمار والتنمية في جنوب السودان والمناطق المتأثرة بالحرب في النصف الثاني من عام ٢٠٠٩.
- ٢٢ - الترحيب بمبادرة الأمانة العامة بالقيام ببرنامج تدريبي وتأهيلي لكوادر من حكومة جنوب السودان على الإدارة الأهلية والحكم المحلي خلال شهر يناير/كانون ثاني ٢٠٠٩، وإرسال قوافل طبية إلى عدد من ولايات جنوب السودان، والطلب إليها الاستمرار في مجالات التدريب والتأهيل ودعم الأوضاع الإنسانية.
- ٢٣ - الإشادة بجهود الجامعة العربية وأمينها العام وتحركها من أجل إحلال السلام في السودان ودعوته إلى مواصلة تنسيق المواقف مع الاتحاد الأفريقي ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومجموعة عدم الانحياز لمواجهة أي تداعيات سلبية على استقرار السودان، والطلب إليه متابعة هذه الجهود وتقديم تقرير بشأنها إلى المجلس في دورته القادمة.
- (ق.ق: ٤٦٦ د.ع (٢١) - ٢٠٠٩/٣/٣٠)

١٣ - دعم جمهورية الصومال

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:

- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
- وإذ يؤكد على قراراته السابقة في هذا الشأن،

يُقرر

- ١ - الترحيب بالخطوات المتخذة من اجل تنفيذ اتفاق جيبوتي للمصالحة الصومالية الموقع بتاريخ ٢٠٠٨/٨/١٨، وأهمها تشكيل حكومة انتقالية صومالية وبرلمان صومالي انتقالي وانتخاب الرئيس شيخ شريف احمد رئيسا لجمهورية الصومال بتاريخ ٢٠٠٩/١/٣١.
- ٢ - الترحيب بتوجهات رئيس جمهورية الصومال والحكومة الصومالية الجديدة بتفعيل المصالحة الوطنية مع جميع مكونات المجتمع الصومالي في الداخل والخارج، انطلاقا من اتفاق جيبوتي، والاتفاقات الأخرى ذات الصلة، وحث جميع الأطراف الصومالية بمختلف توجهاتها على دعم هذه الاتفاقات وجميع برامج المصالحة الوطنية.
- ٣ - تقديم دعم مالي فوري بقيمة ٣ مليون دولار أمريكي شهرياً لمدة ستة أشهر من خلال حساب دعم الصومال في الأمانة العامة لدعم موازنة الحكومة الصومالية وتُدفع بالتوازي مع التقدم في عملية المصالحة الصومالية، ويتم توزيع هذا الدعم المالي على الدول الأعضاء وفق نسبة مساهمتها في موازنة الأمانة العامة، وتوزع نسب مساهمات الدول الأقل يُسراً* على بقية الدول الأعضاء.
- ٤ - تقديم الشكر لجمهورية العراق على تبرعها بمبلغ ٥ مليون دولار أمريكي لدعم الصومال.
- ٥ - دعوة الدول الأعضاء إلى تقديم كافة سبل الدعم المادي واللوجستي العاجل والفوري إلى الحكومة الصومالية الجديدة لتمكينها من إقامة وإدارة مؤسسات فاعلة للدولة وتنفيذ برامجها في الأمن والاستقرار والمصالحة وتقديم الخدمات العامة للشعب الصومالي.
- ٦ - إدانة أي عمليات تستهدف عرقلة مسيرة المصالحة الوطنية الشاملة، ودعوة الأطراف التي لم تنضم إلى مسيرة المصالحة أن تعيد النظر في موقفها، وان تتخلى عن العنف لتحقيق الوفاق الوطني ونشر الأمن والاستقرار في ربوع الصومال كافة، وقيام الأمانة العامة بمواصلة تقديم الدعم المالي والإنساني لعملية المصالحة الصومالية.
- ٧ - دعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والقوات المشتركة، وإدانة أي عمليات عسكرية تستهدف إيذاء قوة الاتحاد الأفريقي هناك، ودعوة الدول الأفريقية إلى المساهمة بقوات لاستكمال نشر القوة الأفريقية، ودعوة الدول الأعضاء إلى مواصلة تقديم المساهمة المالية واللوجستية في نشر هذه القوة، وحث الدول التي لم تسدد مساهمتها في صندوق دعم الصومال إلى المبادرة بذلك.

* وافق القادة خلال الجلسة المغلقة على اقتراح رئيس القمة بإعفاء الدول التالية: جمهورية جيبوتي، وجمهورية الصومال، وجمهورية القمر المتحدة، والجمهورية اللبنانية، والجمهورية الإسلامية الموريتانية.

٨ - دعم طلب الاتحاد الأفريقي نشر قوات الأمم المتحدة لتحل محل القوات الأفريقية في اقرب الآجال، والطلب من الأمم المتحدة اتخاذ الإجراءات والخطوات الضرورية الكفيلة بسرعة نشر هذه القوة.

٩ - دعوة الدول الأعضاء إلى دعم التطورات الايجابية في الصومال وتوفير وتقديم مختلف أشكال الدعم اللازم للمؤسسات الدستورية المنبثقة عن اتفاق جيبوتي للسلام لتمكينها من بناء مؤسسات الدولة وتحقيق الأمن والاستقرار والمصالحة الوطنية الشاملة، وإجراء الانتخابات الديمقراطية التي ينص عليها الدستور الفيدرالي على المستوى المحلي والإقليمي والقومي، وتوفير سبل الدعم لإنشاء القوات الصومالية المنصوص عليها في اتفاقات جيبوتي للسلام والمكونة من عشرة آلاف عنصر تتولى حفظ الأمن والاستقرار في البلاد ضماناً لاستمرار المؤسسات الصومالية القائمة.

١٠ - اعتماد البيان الصادر عن مجلس السلم والأمن العربي بشأن القرصنة والسطو المسلح قبالة السواحل الصومالية بتاريخ ٤/١١/٢٠٠٨، وتقدير المبادرات العربية المختلفة التي قامت بها الدول العربية المتشاطئة على البحر الأحمر، بمشاركة الجامعة العربية، للتشاور حول ظاهرة القرصنة من كافة جوانبها السياسية والاقتصادية والقانونية والأمنية ورفض أي محاولات تستهدف تدويل منطقة البحر الأحمر، وتعزيز التعاون العربي لتحقيق الأمن في البحر الأحمر وخليج عدن، أخذاً في الاعتبار أن أمن مياه البحر الأحمر مسؤولية الدول العربية المتشاطئة له.

١١ - الترحيب بالمشاركة الفاعلة لكل من دولة الإمارات العربية المتحدة - جمهورية جيبوتي - المملكة العربية السعودية - الحكومة الصومالية الانتقالية - سلطنة عمان - جمهورية مصر العربية - الجمهورية اليمنية، والأمانة العامة في مجموعات الاتصال الدولية المعنية بمواجهة القرصنة والسطو المسلح قبالة السواحل الصومالية، والطلب إلى الأمانة العامة تعزيز سبل آلية التشاور والتعاون وتبادل المعلومات في هذا الشأن بين الدول العربية، والأجهزة العربية الفنية المتخصصة، بالتنسيق مع المنظمة البحرية الدولية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وفي ضوء الاتفاقات الدولية والإقليمية والقواعد المنظمة لأعمال مكافحة القرصنة.

١٢ - دعوة الدول الأعضاء والمنظمات والصناديق العربية والمجالس الوزارية المتخصصة والجمعيات الأهلية العربية إلى تقديم الدعم الإنساني للشعب الصومالي والمساهمة في رفع المعاناة عنه.

١٣ - الطلب من الأمانة العامة مواصلة جهودها مع الحكومة الصومالية الجديدة ومنظمة الصحة العالمية لإعادة تأهيل سبعة مستشفيات في مختلف أقاليم الصومال، وتسيير قوافل طبية إلى جميع أنحاء الصومال لدعم قطاع الصحة وتزويد المستشفيات بالأدوية اللازمة.

١٤ - الترحيب بجهود الأمانة العامة وبالتنسيق مع الحكومة الصومالية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنفيذ برنامج لترع سلاح الميليشيات ومشروع تنمية قطاع الماشية الصومالية، ودعوة الدول العربية إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لرفع الحظر المفروض على صادرات الصومال من الماشية.

١٥ - الطلب من الدول الأعضاء المساهمة في تحمل نفقات البعثات الدبلوماسية والقنصلية الصومالية المعتمدة لديها وقيام مجالس السفراء العرب بالمساهمة في تحمل كلفة البعثات الدبلوماسية الصومالية، وتلك المعتمدة لدى المنظمات الدولية والإقليمية في الخارج.

١٦ - الطلب إلى اللجنة الوزارية الخاصة بالصومال عقد اجتماع عاجل لدراسة تطورات الوضع في الصومال ومواصلة جهودها للمساهمة في تحقيق المصالحة الوطنية الشاملة وفي جهود إعادة إعمار وبناء الصومال.

١٧ - تكليف الأمانة العامة بالإعداد الجيد لعقد مؤتمر لإعادة إعمار وبناء الصومال خلال عام ٢٠٠٩، يعقد بالتنسيق مع الاتحاد الأفريقي ومنظمة المؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة، تعرض فيه الحكومة الصومالية خططها التنموية ومشروعات الجدوى اللازمة وتشارك فيه الدول الأعضاء وصناديق التمويل والاستثمار العربية.

١٨ - توجيه الشكر إلى الأمين العام على جهوده المبذولة من اجل تحقيق المصالحة الصومالية وعلى المساعي المبذولة من الأمانة العامة في هذا الإطار، والترحيب بافتتاح مكتب للجامعة العربية في العاصمة الصومالية، والطلب من الأمين العام مواصلة جهوده لمتابعة تنفيذ هذا القرار، وتقديم تقرير في هذا الشأن إلى المجلس في دورته القادمة.

(ق.ق: ٤٦٧ د.ع (٢١) - ٣٠/٣/٢٠٠٩)

١٤ - دعم جمهورية القمر المتحدة

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:

- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،

- وإذ يؤكد على قراراته السابقة في هذا الشأن،

يُقرر

- ١ - تأكيد الحرص الكامل على الوحدة الوطنية لجمهورية القمر المتحدة وسلامة أراضيها وسيادتها الإقليمية.
- ٢ - التعبير عن الارتياح لإنهاء الأزمة في جزيرة انجوان ونجاح الانتخابات الرئاسية التي أجريت في جزيرة انجوان بجمهورية القمر المتحدة يومي ١٥ و ٢٩/٦/٢٠٠٨، والتي اتسمت بالشفافية، بإشراف ومراقبة الجامعة العربية والاتحاد الأفريقي وبالتنسيق مع المجتمع الدولي.
- ٣ - دعم التطورات الايجابية التي تشهدها الساحة القمرية خاصة فيما يتعلق بمواصلة جهود المصالحة الوطنية وإطلاق الحوار القمري بشأن تعزيز الوحدة الوطنية وبناء مؤسسات الدولة القمرية.
- ٤ - تقديم دعم مالي فوري قيمته ٢ مليون دولار أمريكي شهرياً لمدة عام للحكومة القمرية، من خلال حساب دعم جمهورية القمر المتحدة، ويتم توزيع هذا الدعم المالي على الدول الأعضاء وفق نسب مساهماتها في موازنة الأمانة العامة، وتوزع نسب مساهمات الدول الأقل يسراً* على بقية الدول الأعضاء.
- ٥ - التأكيد على هوية جزيرة مايوت القمرية ورفض الاحتلال الفرنسي لها، ومطالبة فرنسا بمواصلة الحوار مع الحكومة القمرية للتوصل إلى حل يكفل عودة جزيرة مايوت إلى السيادة القمرية.
- ٦ - عدم الاعتراف بنتائج الاستفتاء الذي أجرته فرنسا في ٢٩/٣/٢٠٠٩ حول اندماج جزيرة مايوت القمرية وتحويلها إلى مقاطعة فرنسية، واعتبار الإجراءات التي تتخذها فرنسا بموجب نتائج هذا الاستفتاء غير قانونية وباطلة ولا تُرتب حقاً ولا تُنشئ التزاماً.
- ٧ - تقدير الجهود المشتركة للجامعة العربية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة ودول الجوار خاصة فيما يتعلق بمواصلة تنفيذ اتفاق المصالحة الوطنية، ودعوة الأمانة العامة والمنظمات الدولية والإقليمية والدول المعنية بالوضع في جمهورية القمر المتحدة إلى مواصلة جهودها في هذا الشأن.

* وافق القادة خلال الجلسة المغلقة على اقتراح رئيس القمة بإعفاء الدول التالية: جمهورية جيبوتي، وجمهورية الصومال، وجمهورية القمر المتحدة، والجمهورية اللبنانية، والجمهورية الإسلامية الموريتانية.

- ٨ - الترحيب بالخطوات المتخذة من قبل جمهورية القمر المتحدة والأمانة العامة لعقد المؤتمر العربي للاستثمار والتنمية في جزر القمر خلال عام ٢٠٠٩، تعرض فيه الحكومة القمرية خططها التنموية، ومشروعات الجدوى اللازمة، وتشارك فيه الدول الأعضاء وصناديق التمويل والاستثمار العربية، وان يتم الإعداد الجيد لعقد هذا المؤتمر في الدوحة عاصمة دولة قطر خلال عام ٢٠٠٩، بالتعاون بين الحكومة القمرية والحكومة القطرية والأمانة العامة.
- ٩ - دعوة الدول الأعضاء التي لم تسدد مساهمتها المالية إلى حساب دعم جمهورية القمر المتحدة تنفيذًا لقرار قمة بيروت ٢٠٠٢.
- ١٠ - دعوة الدول الأعضاء ومؤسسات التمويل العربية المساهمة في توفير مبلغ ١٠,٧ مليون دولار لمساعدة جمهورية القمر المتحدة على الاستفادة من "برنامج ما بعد الأزمة السياسية والدستورية" الذي تتفاوض عليه حاليا الحكومة القمرية وصندوق النقد الدولي.
- ١١ - تقديم الشكر إلى الدول الأعضاء التي قدمت دعما ماليا وتنمويا إضافيا والطلب إلى باقي الدول زيادة الدعم المالي المقدم إلى جمهورية القمر المتحدة ومطالبة مؤسسات التمويل والاستثمار العربية وخاصة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي تقديم الدعم التنموي لجمهورية القمر المتحدة في مختلف المجالات وخاصة في مجال دعم الجامعة الوطنية الوليدة بجمهورية القمر المتحدة.
- ١٢ - الطلب من الدول الأعضاء ومؤسسات التمويل والأطراف العربية معالجة الديون المترتبة على جمهورية القمر المتحدة إسهاما في مسيرة السلام والتنمية في البلاد.
- ١٣ - الطلب من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم تقديم الدعم الممكن في إطار دعم التعليم باللغة العربية في جمهورية القمر المتحدة.
- ١٤ - توجيه الشكر إلى الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى لمبادرتها بفتح سفارة في موروني عاصمة جمهورية القمر المتحدة، ودعوة الدول الأعضاء فتح بعثات دبلوماسية لها في جمهورية القمر المتحدة.
- ١٥ - توجيه الشكر إلى الأمانة العامة على افتتاح مكتب الجامعة العربية في جمهورية القمر المتحدة، ودعوة الحكومة القمرية والدول الأعضاء إلى تقديم الدعم لتمكينه من القيام بالمهام المناطة به.

١٦ - مناقشة الدول الأعضاء المساهمة في تحمل نفقات البعثات الدبلوماسية القمرية، وحث مجالس السفراء العرب في المساهمة في تحمل كلفة البعثات الدبلوماسية القمرية، وتلك المعتمدة لدى المنظمات الدولية والإقليمية والخارجية.

١٧ - الإعراب عن التقدير لجهود الأمين العام في تنفيذ مشروعات تنمية في جمهورية القمر المتحدة وعلى جهوده التي بذلها بالتعاون مع المنظمات الدولية الإقليمية لتحقيق المصالحة القمرية، والطلب منه مواصلة تقديم العون التنموي لجمهورية القمر في ضوء المبالغ التي ترد إلى صندوق دعم جمهورية القمر المتحدة بجامعة الدول العربية وتقديم تقرير في هذا الشأن إلى القمة في دورتها العادية القادمة.

(ق.ق: ٤٦٨ د.ع (٢١) - ٢٠٠٩/٣/٣٠)

١٥ - الوضع المتوتر على الحدود الجيبوتية الإريترية في منطقة رأس دوميرا الجيبوتية

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:

- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،

يقرر

- ١ - التأكيد مجدداً على ضرورة احترام سيادة جمهورية جيبوتي ووحدة وسلامة أراضيها، ورفض الاعتداء على الأراضي الجيبوتية.
- ٢ - الدعوة مجدداً إلى احترام مبادئ حسن الحوار وعدم المساس بالحدود القائمة بين البلدين عشية الاستقلال.
- ٣ - الترحيب بقرار مجلس الأمن رقم ١٨٦٢ بتاريخ ١٤/١/٢٠٠٩، الذي يدعو فيه دولة إريتريا إلى سحب قواتها على الفور وفي مدة لا تتجاوز خمسة أسابيع من صدور القرار.
- ٤ - مطالبة إريتريا بتنفيذ كافة بنود القرار ١٨٦٢ بغية إنهاء حالة التوتر الناجمة عن النزاع الحدودي بين جيبوتي وإريتريا بالطرق السلمية وإعادة الوضع على ما كان عليه قبل الرابع من شباط/فبراير ٢٠٠٨.
- ٥ - دعوة إريتريا لتسليم الأسرى والمفقودين إلى الصليب الأحمر الدولي أسوة بما قامت به جيبوتي وذلك إبداءً لحسن النية.

- ٦ - الترحيب بقرار جمهورية جيبوتي بسحب قواتها إلى مواقعها السابقة استجابة لقرار مجلس الأمن.
- ٧ - الطلب إلى الأمين العام ومجلس السلم والأمن العربي مواصلة جهودهما لمعالجة القضية بما يحفظ حقوق جيبوتي وتقديم تقرير بشأن هذه الجهود إلى مجلس جامعة الدول العربية في أول انعقاد قادم.
- ٨ - تكليف الأمانة العامة بإجراء الاتصالات اللازمة مع الحكومة الايرتيرية والاتحاد الأفريقي بهدف معالجة الموقف وإنهاء التوتر ووقف المواجهة على الحدود الجيبوتية الايرتيرية.
- ٩ - توجيه الشكر إلى الأمين العام على جهوده في متابعة هذا الموضوع وإرساله في توقيت مبكر بعثة لتقصي الحقائق في منطقة رأس دوميرا خلال الفترة من ٩ إلى ١١/٥/٢٠٠٨.

(ق.ق: ٤٦٩ د.ع (٢١) - ٢٠٠٩/٣/٣٠)

١٦ - بلورة موقف عربي موحد لاتخاذ خطوات عملية لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:

- على تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
- وعلى تقرير وتوصيات اجتماع "مجموعة عمل الخبراء الاستراتيجيين الحكوميين في إطار جامعة الدول العربية المعنية بوضع التصورات والآليات المناسبة في حال توجه إسرائيل نحو كسر سياسة الغموض النووي التي اتبعتها في السنوات الماضية" الذي عقد يومي ١١-١٢/٢/٢٠٠٨ بمقر الأمانة العامة،
- وعلى تقرير وتوصيات الاجتماع الخامس والعشرين للجنة "متابعة النشاط النووي الإسرائيلي المخالف لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية" الذي عقد يومي ٢٥-٢٧/١/٢٠٠٩ بمقر الأمانة العامة،

يقرر

- ١ - الإعراب عن القلق من أن "معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية" لم تحقق حتى الآن الأهداف التي كانت متوخاة من الانضمام إليها، وخاصة ما يتصل فيها بمتطلبات الأمن

الإقليمي في الشرق الأوسط في ضوء عدم تحقيق عالمية المعاهدة واستمرار رفض إسرائيل الانضمام إلى المعاهدة.

٢ - الموافقة على عقد مؤتمر عربي على مستوى كبار المسؤولين في وزارات الخارجية لمناقشة مختلف القضايا المطروحة على مؤتمر ٢٠١٠ لمراجعة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ولتحديد مواقف وسياسات عربية مشتركة من مجمل هذه القضايا خاصة ما يتعلق منها بالشرق الأوسط، ورفع توصيات محددة بشأنها إلى مجلس الجامعة على مستوى القمة التالية في دورة آذار/مارس ٢٠١٠ لاتخاذ التوجهات المناسبة.

٣ - التأكيد على قرار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري رقم ٦٨١٠ وأخذ العلم بتوصيات لجنة الخبراء الاستراتيجيين والطلب إلى مجلس الجامعة على المستوى الوزاري بالنظر في هذه التوصيات في ضوء نتائج مؤتمر ٢٠١٠ لمراجعة المعاهدة، ورفع التوصيات المناسبة إلى القمة التالية، والتأكيد أن الدول العربية ستنتظر في هذه التوجهات في ضوء مدى استجابة مؤتمر المراجعة لعام ٢٠١٠ والمجتمع الدولي للمطلب العربي يجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية.

٤ - التأكيد على أهمية الاستمرار في تقديم مشروع القرار العربي "القدرات النووية الإسرائيلية" في الدورات العادية للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبذل كافة الجهود لإنجاح هذا القرار بهدف إبراز المخاطر من وجود قدرات نووية في المنطقة لا تخضع لنظام الضمانات الشامل التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية وما تمثله من تهديد على الأمن والسلم في منطقة الشرق الأوسط.

٥ - المطالبة بوقف مشروعات التعاون الفني القائمة بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإسرائيل إلى حين انضمام إسرائيل إلى معاهدة منع الانتشار النووي كدولة غير نووية وإحضاع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة.

٦ - التأكيد أن نجاح مؤتمر مراجعة معاهدة منع الانتشار النووي لعام ٢٠١٠ يتطلب تنفيذ قرار الشرق الأوسط الصادر عن مؤتمر ١٩٩٥ لتمديد ومراجعة معاهدة منع الانتشار النووي، وهو القرار الذي تم اعتماده في إطار صفقة سمحت بتحقيق المد اللاهائي لمعاهدة منع الانتشار النووي، وضرورة الاتفاق على خطوات عملية محددة نحو إنشاء المنطقة الخالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط، وانضمام إسرائيل إلى معاهدة منع الانتشار النووي وإحضاع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

(ق.ق: ٤٧٠ د.ع (٢١) - ٣٠/٣/٢٠٠٩)

١٧ - تنمية الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:

- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
- وعلى قرار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري رقم ٧٠٢٧ د.ع (١٣١) بتاريخ ٢٠٠٩/٣/٣،
- وعلى "الاستراتيجية العربية للاستخدامات السلمية للطاقة الذرية حتى العام ٢٠٢٠"،
- وإذ يستذكر دعوة القادة العرب الصادرة عن مجلس الجامعة على مستوى القمة د.ع (١٨) الخرطوم بتاريخ ٢٩/٣/٢٠٠٦، بشأن تنمية الاستخدامات السلمية للطاقة النووية بالدول العربية،
- ويؤكد على قراره رقم ٣٨٣ د.ع (١٩) الرياض بتاريخ ٢٩/٣/٢٠٠٧، ورقم ٤٢٥ د.ع (٢٠) دمشق بتاريخ ٣٠/٣/٢٠٠٨ المعنونان "تنمية الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية"،
- ويعيد التأكيد على أن الاستخدامات السلمية للطاقة النووية هي حق أصيل للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والتي انضمت لها جميع الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية، ويؤكد استحقاقها للدعم الدولي اللازم لتنمية الاستخدامات السلمية للطاقة النووية لا سيما من الوكالة الدولية للطاقة الذرية،

يقرر

- ١ - الطلب من الدول العربية متابعة تنفيذ قرار مجلس الجامعة على مستوى القمة رقم ٣٨٣ د.ع (١٩) الرياض بتاريخ ٢٩/٣/٢٠٠٧، مع الأخذ في الاعتبار الحاجات المتنوعة لمختلف الدول العربية وموافاة الأمانة العامة بالتقدم الحاصل في الموضوع.
- ٢ - الترحيب بإعلان بعض الدول العربية عن وضع برامج وطنية لاستخدام التقنيات الذرية السلمية في كافة المجالات التي تخدم التنمية المستدامة.

٣ - الطلب من الهيئة العربية للطاقة الذرية تقديم المساعدة الفنية للدول العربية في مجالات تنمية البنى التحتية لبرامج الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، وتأسيس الأجهزة الرقابية، ووضع الأطر القانونية والتشريعية، وتخطيط الطاقة، وتدريب الكوادر البشرية والتنسيق بين الدول العربية لتبادل الخبرات في هذا الخصوص.

٤ - الترحيب بانضمام مملكة البحرين إلى عضوية الهيئة العربية للطاقة الذرية، وحث الدول التي لم تنضم بعد على الانضمام إلى الهيئة العربية للطاقة الذرية لأهمية عملها في المرحلة المقبلة في تفعيل العمل العربي المشترك في هذا المجال.

٥ - الطلب من الأمين العام متابعة هذا الموضوع، وتقديم تقرير بشأنه إلى دورة قادمة لمجلس الجامعة على مستوى القمة.

(ق.ق: ٤٧١ د.ع (٢١) - ٣٠/٣/٢٠٠٩)

١٨ - وضع برنامج جماعي عربي لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:

- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
- وعلى قرار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري رقم ٧٠٢٧ د.ع (١٣١) بتاريخ ٣/٣/٢٠٠٩،
- وعلى "الاستراتيجية العربية للاستخدامات السلمية للطاقة الذرية حتى العام ٢٠٢٠"،
- وإذ يؤكد على قراره رقم ٣٨٤ الصادر د.ع (١٩) الرياض بتاريخ ٢٩/٣/٢٠٠٧، ورقم ٤٢٦ د.ع (٢٠) دمشق بتاريخ ٣٠/٣/٢٠٠٨ المعنونان "وضع برنامج جماعي عربي لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية"،
- ويؤكد على أهمية التعاون الجماعي العربي في مجالات الاستخدامات السلمية للطاقة النووية،

يُقرر

- ١ - اعتماد "الاستراتيجية العربية للاستخدامات السلمية للطاقة الذرية حتى العام ٢٠٢٠"، والطلب من الجهات المختصة بالدول العربية والهيئة العربية للطاقة الذرية وضع خطط وبرامج تفصيلية لتنفيذ ما ورد بها.
- ٢ - الطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي دراسة اعتماد ميزانية إضافية للهيئة العربية للطاقة الذرية لتنفيذ هذه الخطط.
- ٣ - الطلب من الأمانة العامة مواصلة الجهود بالتعاون مع الهيئة العربية للطاقة الذرية لتعزيز التعاون العربي المشترك في مجالات تطوير الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية وذلك وفقاً لقرار قمة دمشق رقم ٤٢٦ والتكليفات السابقة للقمة العربية.
- ٤ - الطلب إلى الهيئة العربية للطاقة الذرية اقتراح مشاريع إقليمية في مجالات الاستخدامات السلمية للطاقة النووية بين الدول العربية التي تشترك أو تتكامل في الاحتياجات والإمكانات الاقتصادية.
- ٥ - دعوة مجالس الوزراء العرب ذات العلاقة والمنظمات العربية المتخصصة للتعاون في تنفيذ مشاريع البرنامج العربي للاستخدامات السلمية للطاقة الذرية.
- ٦ - الطلب من الأمين العام متابعة هذا الموضوع، وتقديم تقرير بشأنه إلى دورة قادمة لمجلس الجامعة على مستوى القمة.

(ق.ق: ٤٧٢ د.ع (٢١) - ٢٠٠٩/٣/٣٠)

١٩ - طلب دولة الإمارات العربية المتحدة استضافة مقر الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (إيرينا) في مدينة أبو ظبي

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:

- على مذكرة دولة الإمارات العربية المتحدة رقم (ج.ع/٢/٢١-أ-٤٤٩)،
- وعلى مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى توصيات المجموعة العربية للأمم المتحدة،

- وإذ يؤكد على قرار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري رقم ٧٠٢٨ د.ع (١٣١) بتاريخ ٢٠٠٩/٣/٣، وقرار الاجتماع المشترك لوزراء خارجية كل من الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية،

يُقرر

- ١ - تعزيز طلب دولة الإمارات العربية المتحدة باستضافة مقر الوكالة الدولية للطاقة المتجددة ومواصلة تقديم الدعم العربي المطلوب، خلال المؤتمر الثاني للدول الأطراف في الوكالة الدولية للطاقة المتجددة والذي سيعقد في جمهورية مصر العربية خلال شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٩ والذي سيتم فيه التصويت على استضافة المقر.
- ٢ - الطلب من الدول الأعضاء والأمانة العامة مواصلة دعم هذا الطلب في كافة المحافل الدولية والإقليمية.
- ٣ - الطلب إلى الدول الأعضاء الإسراع بالانضمام للوكالة الدولية للطاقة المتجددة (إيرينا).

(ق.ق: ٤٧٣ د.ع (٢١) - ٢٠٠٩/٣/٣٠)

٢٠ - العلاقات العربية مع التجمعات الدولية والإقليمية

التعاون العربي الأفريقي

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:

- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
- وإذ يؤكد على قراراته السابقة في هذا الشأن،
- وعملا بقرارات القمة العربية وبصفة خاصة قرار قمة دمشق رقم ٤٢٨ بتاريخ ٢٠٠٨/٣/٣٠،

يُقرر

أولاً: مسيرة التعاون العربي الأفريقي:

- ١ - التأكيد على أهمية مواصلة الجهود لإزالة العوائق التي تعترض سبل تفعيل وتطوير التعاون العربي الأفريقي وتنظيم اجتماعات أجهزته، وذلك في ضوء قرارات مجلس الجامعة والطلب إلى الأمين العام متابعة اتصالاته في هذا الخصوص للوصول إلى مرحلة تعاون حقيقي ومنفعة مشتركة تقوم على تشابك المصالح في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية ليكون تعاوننا يرسى المرتكزات التي تصون العلاقات العربية الأفريقية ويدراً عنها الأخطار.
- ٢ - مواصلة الجهود بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومفوضية الاتحاد الأفريقي لعقد القمة العربية الأفريقية - الثانية في أقرب الآجال، والترحيب بقرار قمة الاتحاد الأفريقي بأديس أبابا - شباط/فبراير ٢٠٠٩، الداعي بالاستمرار في المشاورات من قبل الأمين العام للجامعة ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي حول مكان انعقاد القمة.
- ٣ - الترحيب باختيار الأخ القائد معمر القذافي قائد الثورة الليبية رئيساً للاتحاد الأفريقي ويأمل أن يسهم بمبادرته وجهوده في دعم التضامن والتعاون بين الدول العربية والأفريقية.
- ٤ - الترحيب مجدداً بعرض الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى استضافة الدورة الثالثة عشرة للجنة الدائمة للتعاون العربي الأفريقي، والطلب من الأمانة العامة ومفوضية الاتحاد الأفريقي التنسيق مع الدولة المضيفة لتحديد موعد انعقاد الدورة.
- ٥ - الموافقة على ما خلص إليه الاجتماع الأول للجنة التيسير الخاصة بالمنتدى العربي - الأفريقي للتنمية، والترحيب باستضافة العراق للدورة الأولى للمنتدى خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٠ تحت شعار (نحو استراتيجية عربية - أفريقية).
- ٦ - اعتماد تقرير فريق العمل والمكون من مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمانة العامة لجامعة الدول العربية والخاص بمسألة تحويل المعهد الثقافي العربي - الأفريقي إلى المعهد الثقافي العربي الأفريقي للثقافة والدراسات الاستراتيجية.
- ٧ - دعوة الدول الأعضاء إلى المشاركة الاقتصادية والتجارية الفاعلة في الدورة السابعة للمعرض التجاري العربي الأفريقي، التي سوف تستضيف فاعليتها جمهورية جيبوتي في عام ٢٠٠٩.
- ٨ - الترحيب بخطة العمل الخاصة بالتنمية الزراعية والأمن الغذائي التي اعتمدها الاجتماع رفيع المستوى للخبراء العرب والأفارقة الذي عقد في الرياض بالمملكة العربية السعودية

- نوفمبر/تشرين ثاني ٢٠٠٨، وما تم الاتفاق عليه بشأن تنظيم اجتماع مشترك لوزراء الزراعة العرب والأفارقة في عام ٢٠٠٩.
- ٩ - حث القطاع الخاص على الاستثمار في الدول الأفريقية خاصة في المجال الزراعي وأن تقوم الدول الأفريقية بإزالة العوائق التي تحول دون تحقيق ذلك.
- ١٠ - تقديم الشكر لخدام الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية على دعمه السخي لدعم برنامج الغداء العالمي بمبلغ نصف مليار دولار لمساعدة الدول النامية خاصة في أفريقيا على مواجهة الارتفاع في أسعار الوقود والغذاء.
- ١١ - تقدير دور جمهورية مصر العربية في تقديم العون الفني من خلال الصندوق المصري للتعاون الفني بالإضافة إلى المساعدات الإنسانية للدول الأفريقية.
- ١٢ - الإعراب عن التقدير لموقف الاتحاد الأفريقي المؤيد للموقف العربي تجاه القضية الفلسطينية والداعم لمبادرة السلام العربية والمتمثل في القرار الخاص الذي تصدره دوريا قمة الاتحاد الأفريقي، بشأن القضية الفلسطينية.
- ١٣ - الإسراع بإنشاء لجان السفراء العرب والأفارقة في العواصم والمدن التي توجد فيها بعثات لكل من الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية والبدء في تشكيل هذه اللجان في كل من أديس أبابا وبروكسل والقاهرة وجنيف ونيويورك وواشنطن بهدف تعزيز التعاون وتوحيد المواقف تجاه القضايا ذات الاهتمام المشترك على الساحة الإقليمية والدولية.
- ١٤ - توجيه الشكر إلى الأمانة العامة لمواصلة جهودها الرامية إلى إنشاء علاقات تعاون بين الأجهزة والإدارات المتناظرة في كل من الجامعة العربية والاتحاد الأفريقي وخاصة بين كل من مجلس السلم والأمن العربي ومجلس السلم والأمن الأفريقي، وبين البرلمان الأفريقي والبرلمان العربي، وتعزيز الاتصالات بين المنظمتين في المجالات الاقتصادية والتجارية وحقوق الإنسان، والتأكيد على تذليل العقبات التي تعترض مسيرة التعاون العربي الأفريقي.
- ١٥ - الطلب من الأمانة العامة الإسراع في افتتاح بعثة الجامعة العربية في بريتوريا بجنوب أفريقيا، بما يدعم ويعزز آليات التعاون العربي الأفريقي.
- ١٦ - تنسيق المواقف العربية مع الاتحاد الأفريقي تجاه القضايا ذات الاهتمام المشترك تعزيزا لمسيرة التعاون العربي الأفريقي.

ثانياً: الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الأفريقية:

التأكيد على أهمية دور الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الأفريقية في تقديم العون الفني للدول الأفريقية واتخاذ ما يلزم لدعمه بهدف زيادة نشاطه وتطويره بما يساهم في تعزيز العلاقات العربية الأفريقية.

(ق.ق: ٤٧٤ د.ع (٢١) - ٣٠/٣/٢٠٠٩)

التعاون العربي - الأوروبي: الحوار العربي - الأوروبي

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:

- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،

يُقرر

١ - الأخذ علماً بنتائج المؤتمر الوزاري: أوروبا والعالم العربي، الذي عقد في النمسا في الفترة ١٧-١٩/١٢/٢٠٠٨، تحت الرئاسة المشتركة لكل من جامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي، والتأكيد على حرص الجانب العربي على تعزيز الحوار العربي الأوروبي الجماعي والحفاظ على خصوصية نسق الحوار الجديد بين الجامعة العربية والاتحاد الأوروبي.

٢ - تجديد دعم طلب جمهورية مصر العربية باستضافة الاجتماع الوزاري العربي الأوروبي الثاني للحوار بين جامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي خلال عام ٢٠٠٩، والتأكيد على أهمية مواصلة الجهود للإعداد الجيد لذلك الاجتماع من خلال عقد اجتماع تمهيدي لكبار المسؤولين الممثلين للترويكا العربية + الترويكا الأوروبية + مالطا + المفوضية الأوروبية وبمشاركة مصر بوصفها الدولة المضيفة للاجتماع الوزاري.

٣ - أهمية مواصلة الأمانة العامة لجهودها مع الرئاسة الأوروبية والمفوضية الأوروبية وجمهورية مالطا من أجل تنفيذ مقاصد ومضمون بيان مالطا الوزاري بشأن تعزيز التعاون المشترك وفقاً لأولويات الجانبين.

٤ - مواصلة الأمانة العامة لجهودها لتطوير العلاقات مع روسيا الاتحادية.

٥ - الطلب من الأمانة العامة مواصلة جهودها واتصالاتها من اجل تعزيز العلاقات مع دول القوقاز وآسيا الوسطى والدول المنضمة حديثاً للاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى المنظمات الأوروبية، خاصة منظمة الأمن والتعاون الأوروبي.

(ق.ق: ٤٧٥ د.ع (٢١) - ٣٠/٣/٢٠٠٩)*

الشراكة الأوروبية - المتوسطية

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:

- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،

يُقرر

١ - الإشادة بجهود المنسق العربي لعملية برشلونة جمهورية مصر العربية، وكذلك جهود الأمانة العامة في إطار الاجتماعات التنسيقية على المستوى الوزاري، وآلية التنسيق العربي على مستوى لجنة كبار الموظفين التي عقدت في القاهرة، وبروكسل، ومرسيليا، ومهدت لعقد الاجتماع الوزاري العاشر لوزراء خارجية دول مسار برشلونة: الاتحاد من اجل المتوسط والذي عقد في مرسيليا يومي ٣ و ٤ نوفمبر/تشرين ثاني ٢٠٠٨.

٢ - الترحيب بما ورد في بيان مرسيليا الوزاري الذي أكد على أهمية مبادرة السلام العربية ضمن مرجعيات حل الصراع العربي الإسرائيلي، وكذلك التأكيد بشكل قاطع على مشاركة الجامعة العربية ومؤسساتها المتخصصة والعمل مع المنسق العربي ضمن كافة آليات المسار الأورومتوسطي الجديد وفي كافة اجتماعاته وعلى كافة المستويات.

٣ - دعم مرشح المملكة الأردنية الهاشمية سفير المملكة في بروكسل لتولي منصب رئيس سكرتارية الاتحاد من اجل المتوسط، المزمع إنشائها في مدينة برشلونة الاسبانية. والإشادة بموقف المملكة الأردنية الهاشمية بتأجيل الاجتماع الوزاري لشؤون المياه الذي كان مقرراً عقده يوم ٢٩/١٠/٢٠٠٨ تضامناً مع ضرورة مشاركة الجامعة العربية في كافة الاجتماعات.

* تتحفظ الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية العظمى على هذا القرار وذلك انطلاقاً من موقفها القائم على أن علاقات من هذا النوع يتوجب أن تكون جماعية بين الدول العربية الأعضاء في الجامعة العربية والدول الأوروبية الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، لأن علاقات من هذا النوع تقسم العرب ولا تخدم مصالحهم.

(ق.ق: ٤٧٦ د.ع (٢١) - ٢٠٠٩/٣/٣٠)

بحث رفع مستوى العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:

- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،

يُقرر

- ١ - اعتبار قرار المجلس الوزاري الأوروبي بتعزيز علاقاته مع إسرائيل، رغم استمرارها في حصار الأراضي الفلسطينية وعدوانها الغاشم على غزة، يشكل انتهاكاً صارخاً لمبادئ سياسة الجوار وحقوق الإنسان.
 - ٢ - مطالبة الاتحاد الأوروبي إعادة النظر في قراره بتعزيز العلاقات مع إسرائيل الذي سيؤثر على تطوير العلاقات العربية الأوروبية.
 - ٣ - قيام وفد وزاري عربي من الترويكا العربية على مستوى القمة، مع جمهورية مصر العربية (المنسق العربي) والأمانة العامة لزيارة الاتحاد الأوروبي لبحث خطورة هذا القرار على العلاقات العربية الأوروبية.
 - ٤ - قيام وفد من البرلمانين العرب (الاتحاد البرلماني العربي والبرلمان العربي الانتقالي) بزيارة مقر البرلمان الأوروبي لبحث هذا الموضوع مع البرلمان الأوروبي.
- (ق.ق: ٤٧٧ د.ع (٢١) - ٢٠٠٩/٣/٣٠)

التعاون العربي الآسيوي: تعزيز التعاون مع آسيا الوسطى

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:

- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،

يُقرر

- ١ - مواصلة الأمانة العامة لجهودها في إطار تفعيل مذكرات التفاهم الموقعة بين جامعة الدول العربية ودول آسيا الوسطى الإسلامية نظراً للأهمية المتزايدة لهذه الدول على الساحة الدولية.
- ٢ - تجديد التأكيد على دعوة الدول العربية التي ليس لها بعثات دبلوماسية في هذه المنطقة الهامة للعالمين العربي والإسلامي، أن تبادر بفتح سفارات لديها.
- ٣ - التأكيد على ضرورة تعزيز مستوى التعاون الاقتصادي مع دول آسيا الوسطى التي أصبحت تحظى باهتمام الدول الكبرى بسبب الاكتشافات الضخمة للطاقة فيها وزيادة فرص الاستثمار بها.
- ٤ - أهمية إسراع الأمانة العامة في جهودها مع دول آسيا الوسطى الإسلامية من اجل إنشاء منتدى عربي اقتصادي مع دول آسيا الوسطى.
- ٥ - تكليف الأمانة العامة بالاستمرار في متابعة الموضوع وعرض ما يستجد على دورات المجلس القادمة.

(ق.ق: ٤٧٨ د.ع (٢١) - ٢٠٠٩/٣/٣٠)

التعاون العربي مع جمهورية الصين الشعبية

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:

- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
- وعلى قراري مجلس الجامعة على المستوى الوزاري رقم ٦٩٥٦ د.ع (١٣٠) بتاريخ ٢٠٠٨/٩/٨ ورقم ٧٠٣٦ د.ع (١٣١) بتاريخ ٢٠٠٩/٣/٣ بشأن العلاقات العربية مع جمهورية الصين الشعبية،
- وإذا يؤكد على قراراته السابقة في هذا الشأن، وآخرها قرار قمة دمشق رقم ٤٣٠ د.ع (٢٠) بتاريخ ٢٠٠٨/٣/٣٠،

يُقرر

١ - التأكيد على قراراته السابقة في هذا الشأن والإعراب عن حرص الدول الأعضاء على تعزيز علاقاتها مع جمهورية الصين الشعبية في مختلف المجالات بما يخدم المصالح المتبادلة، والتأكيد مجدداً على دعم الدول العربية لمبدأ الصين الواحدة.

٢ - الترحيب بالبيان الختامي للمؤتمر الثاني لجمعيات الصداقة العربية الصينية الذي استضافته الجمهورية العربية السورية خلال الفترة ٢٧-٣٠/١٠/٢٠٠٨، ومقترح جمعية الصداقة الليبية الصينية باستضافة الدورة الثالثة للمؤتمر في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى عام ٢٠١٠.

٣ - الترحيب بعقد ندوة التعاون العربي الصيني في مجال التعليم العالي والبحث العلمي في إطار منتدى التعاون العربي الصيني والمقترح استضافتها في جمهورية السودان في الأسبوع الثاني من شهر نوفمبر/تشرين ثاني ٢٠٠٩، وتكليف الأمانة العامة بمتابعة التنسيق مع الجهات العربية والصينية المعنية للإعداد لهذه الندوة.

٤ - دعوة الأمانة العامة لمواصلة جهودها بالتنسيق مع الجهات العربية والصينية المعنية للإعداد وتنظيم الأنشطة والفعاليات المنصوص عليها في البرنامج التنفيذي للمنتدى بين عامي ٢٠٠٨ - ٢٠١٠، بما في ذلك عقد الدورة الثالثة لندوة الحوار بين الحضارتين العربية والصينية في الجمهورية التونسية يومي ١١ و ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٩، والدورة الثالثة لمؤتمر رجال الأعمال العرب والصينيين وندوة الاستثمار الأولى خلال الفترة ٢١-٢٢/٤/٢٠٠٩، والدورة السادسة لاجتماع كبار المسؤولين العرب والصينيين في بكين المزمع عقدها يومي ٢٣ و ٢٤/٦/٢٠٠٩، والدورة الأولى لمؤتمر المدن والحكومات المحلية العربية والصينية ذات علاقات التوأمة المزمع عقدها يوم ٢/٨/٢٠٠٩، والتأكيد على أهمية المشاركة العربية الفعالة في هذه الأنشطة.

٥ - التأكيد على المشاركة العربية الفعالة في معرض شنغهاي العالمي The World Expo 2010 وتكليف الأمانة العامة بمواصلة الإعداد للمعرض والندوات التي ستعقد على هامشه بما في ذلك إعداد دراسة بالتكلفة التقديرية للمعرض والندوات وسوف تدرج التكلفة في موازنة الأمانة العامة لعام ٢٠١٠ وفق الإجراءات المتبعة.

(ق.ق: ٤٧٩ د.ع (٢١) - ٣٠/٣/٢٠٠٩)

منتدى التعاون العربي - التركي

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:

- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،

يُقرر

- ١ - الترحيب بنتائج الاجتماع الوزاري الأول الذي عقد في إطار منتدى التعاون العربي التركي في اسطنبول بتاريخ ١١/١٠/٢٠٠٨، والذي شارك فيه أصحاب المعالي وزراء خارجية الترويكا العربية + رئاسة القمة + الأمين العام للجامعة بجانب وزير خارجية تركيا، والإشادة بمقاصد ومضمون البيان الصادر عن المؤتمر الوزاري.
- ٢ - الطلب من الأمانة العامة مواصلة جهودها من اجل تنفيذ مضمون بيان اسطنبول الوزاري، والإعداد الجيد للمؤتمر الوزاري المقبل المقرر عقده في أوائل شهر أيار/مايو ٢٠٠٩، وأهمية قيام الدول الأعضاء بالتعبير عن رغبتها باستضافة الدورة المقبلة للمؤتمر الوزاري وكذلك اجتماعات آليات تنفيذ الاستراتيجية وخطة العمل.
- ٣ - التأكيد على أهمية استمرار التعاون مع تركيا في كافة المجالات وعلى جميع المستويات الثنائية والجماعية.
- ٤ - التأكيد على الإسراع في إنشاء بعثة الجامعة في أنقرة، تنفيذاً لقرار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دورته العادية (١٣١) بتاريخ ٣/٣/٢٠٠٩، وكذلك بيان اسطنبول الوزاري، واتفاقية مقر البعثة الموقعة بين الأمانة العامة وتركيا.
- ٥ - مواصلة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجهوده من اجل تفعيل العلاقات العربية التركية وفق بيان اسطنبول الوزاري، بجانب قيام المنظمات العربية المتخصصة ذات العلاقة بالمساهمة في فعاليات هذا المنتدى ضمن خطة العمل التي سيتم بلورتها من قبل فريق العمل الذي أوصى بيان اسطنبول الوزاري بتشكيله.

- ٦ - الموافقة على انضمام العراق إلى جانب أعضاء الرباعية العربية ضمن آليات منتدى التعاون العربي التركي.
- ٧ - الموافقة على تنظيم ورشة عمل حول المسائل المتعلقة بالأمن الإقليمي تعقد في الربع الأخير من عام ٢٠٠٩ على مستوى كبار الموظفين والخبراء.
- ٨ - تكليف الأمانة العامة بتقديم تقرير في هذا الشأن إلى المجلس في دورته المقبلة.
- (ق.ق: ٤٨٠ د.ع (٢١) - ٢٠٠٩/٣/٣٠)

التعاون العربي مع الأمريكتين: التعاون العربي مع دول أمريكا الجنوبية إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:

- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
- وعلى الإعلان الصادر عن قمة الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية (إعلان برازيليا)،
- وعلى قرار قمة دمشق رقم ٤٣١ د.ع (٢٠) بتاريخ ٢٠٠٨/٣/٣٠،
- وعلى قرار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري رقم ٦٩٦١ د.ع (١٣٠) بتاريخ ٢٠٠٨/٩/٨،
- وعلى قرار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري رقم ٧٠٣٩ د.ع (١٣١) بتاريخ ٢٠٠٩/٣/٣،

يقرر

- ١ - الترحيب بانعقاد القمة الثانية للدول العربية ودول أمريكا الجنوبية في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩ بالدوحة عاصمة دولة قطر والتي تُشكل مرحلة جديدة لتطوير التعاون والتشاور بين الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. والتأكيد على أهمية مشاركة كلا الطرفين في جميع الأنشطة المقرر إقامتها.
- ٢ - الطلب من الأمانة العامة إعداد تقرير حول الانجازات في هذا المجال وعرضه على مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دورته العادية القادمة.

(ق.ق: ٤٨١ د.ع (٢١) - ٢٠٠٩/٣/٣٠)

٢١ - دعم وتأييد ترشيح السيد فاروق حسني وزير الثقافة بجمهورية مصر العربية لمنصب مدير عام منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:

- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
- وعلى الطلب المقدم من جمهورية مصر العربية بتأييد واعتماد ترشيح السيد/فاروق حسني وزير الثقافة لمنصب مدير عام منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)،
- وعلى قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري رقم ٧٠٤٠ - د.ع (١٣١) في ٣ آذار/مارس ٢٠٠٩،
- وعلى قرار وزراء خارجية الدول العربية في اجتماعهم التشاوري في نيويورك في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ بشأن تأييد ترشيح السيد فاروق حسني، وزير الثقافة بجمهورية مصر العربية بوصفه مرشحاً لتولي منصب مدير عام منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)،
- وإذ يدرك أن الدول العربية لم تحظ بعد بشغل هذا المنصب الدولي الهام رغم الإسهامات الكبيرة للثقافة في مسيرة الحضارات الإنسانية، ودور الدول العربية في دفع الحوار بين الحضارات، وتعزيز التفاعل بين الثقافات،
- وإذ يشيد بمجهود المجموعة العربية في اليونسكو لحشد التأييد الدولي للمرشح العربي،

يُقرر

- ١ - تأييد ترشيح السيد/فاروق حسني وزير الثقافة بجمهورية مصر العربية لمنصب مدير عام منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).
- ٢ - اعتبار السيد/فاروق حسني المرشح الرسمي والوحيد للدول العربية.
- ٣ - التأكيد على أهمية العمل على انتخاب مرشح عربي للفوز في الانتخابات وتبؤ هذا المنصب الدولي الرفيع.

٤ - الإعراب عن التقدير لقادة الاتحاد الأفريقي على قرارهم الصادر عن قمتهم التي عُقدت بأديس أبابا خلال الفترة من ١-٣/٢/٢٠٠٩، بدعم السيد فاروق حسني كمرشح أفريقي لمنصب مدير عام منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وكذلك جميع الدول التي دعمت ترشيحه.

٥ - تكليف المجموعة العربية في اليونسكو وسفراء الدول العربية المعتمدة لدى الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي لليونسكو وغيرها من الدول بتكثيف اتصالاتهم لحشد أكبر قدر من التأييد الدولي للمرشح العربي لمنصب مدير عام منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).

(ق.ق: ٤٨٢ د.ع (٢١) - ٢٠/٣/٢٠٠٩)

٢٢ - مبادرة حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت بشأن توفير الموارد المالية اللازمة لدعم وتمويل مشاريع القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:

- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
- وعلى مذكرة دولة الكويت،
- وعلى مشروع مذكرة التفاهم المقترحة من دولة الكويت بشأن مبادرة حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت التنموية لتوفير الموارد المالية اللازمة لتمويل ودعم مشاريع القطاع الخاص في الدول العربية، التي أعلن عنها في خطابه في الجلسة الافتتاحية للقمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية التي عقدت في دولة الكويت بتاريخ ١٩-٢٠/١/٢٠٠٩،
- وعلى تقرير وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي التحضيري للقمة د.ع (٢١) بتاريخ ٢٧/٣/٢٠٠٩،
- وإذ يُرحب بما أعلنته كل من جمهورية جيبوتي، والجمهورية الإسلامية الموريتانية بمساهمتهما في دعم وتمويل المبادرة،

- وفي ضوء المناقشات،

يُقرر

- ١ - الإعراب عن التقدير للمبادرة التنموية لحضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت، والتي تهدف إلى توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل ودعم مشاريع القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة، برأسمال قدره مليار دولار، تدار من قبل الصندوق العربي للإئتماء الاقتصادي والاجتماعي، من خلال آلية وضوابط ومعايير تقرها الدول المساهمة في هذه المبادرة، بما يضمن استدامة عملياتها ويحقق أهدافها المرجوة.
 - ٢ - الطلب من الدول الأعضاء تقديم مساهمتها في دعم وتمويل هذه المبادرة.
 - ٣ - توجيه الشكر لدولة الكويت على مساهمتها بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار في رأس المال لتنفيذ انطلاقة هذه المبادرة التنموية.
 - ٤ - الطلب من الأمين العام متابعة الموضوع وإخطار الدول الأعضاء بتطوراتها.
- (ق.ق: ٤٨٣ د.ع (٢١) - ٢٠٠٩/٣/٣٠)

٢٣ - تحرير النقل الجوي بين الدول العربية وفتح الأجواء

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:

- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
- وعلى مذكرة دولة الإمارات العربية المتحدة،
- وعلى مذكرة الهيئة العربية للطيران المدني،
- وعلى مذكرة الاتحاد العربي للنقل الجوي،
- وعلى تقرير وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي التحضيري للقمة د.ع (٢١) بتاريخ ٢٧/٣/٢٠٠٩،
- وإذ يستذكر قرارات القمة رقم ٢٣٥ د.ع (١٤) بتاريخ ٢٨/٣/٢٠٠٢، ورقم ٣٠٩ د.ع (١٧) بتاريخ ٢٣/٣/٢٠٠٥، ورقم ٣٥١ د.ع (١٨) بتاريخ ٢٣/٣/٢٠٠٦،

- وفي ضوء إعلان الكويت وبرنامج العمل الصادرين عن القمة الاقتصادية والتنمية والاجتماعية المنعقدة بالكويت ١٩-٢٠/١/٢٠٠٩،
- وسعيًا لحسن تطبيق اتفاقية تحرير النقل الجوي بين الدول العربية وتوسيع نطاقها، وتحقيق أهدافها،
- وفي ضوء المناقشات،

يُقرر

أولاً:

- ١ - دعوة الدول العربية الموقعة على اتفاقية تحرير النقل الجوي بين الدول العربية التي لم تصادق عليها إلى سرعة التصديق.
 - ٢ - دعوة الدول العربية الأخرى إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة للانضمام إلى الاتفاقية.
- ثانياً: تكليف مجلس وزراء النقل العرب بما يلي:

- ١ - مراجعة قواعد التنظيم الاقتصادي للنقل الجوي العربي التي أعدتها الهيئة العربية للطيران المدني كلائحة تنفيذية للاتفاقية، وعرضها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
 - ٢ - بحث سبل تعزيز وتفعيل تطبيق الاتفاقية لدى الدول الأعضاء المنضمة إليها.
 - ٣ - تقديم تقرير حول التقدم المحرز بشأن تطبيق الاتفاقية إلى القمة العربية القادمة.
- (ق.ق: ٤٨٤ د.ع (٢١) - ٣٠/٣/٢٠٠٩)

٢٤ - مشروع النهوض باللغة العربية للتوجه نحو مجتمع المعرفة

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:
- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
- وعلى تقرير الأمانة العامة بشأن مشروع النهوض باللغة العربية للتوجه نحو مجتمع المعرفة،
- وعلى وثيقة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم،

- وعلى وثيقة مشروع النهوض باللغة العربية للتوجه نحو مجتمع المعرفة،
- وعلى قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري رقم (٧٠٤٢) د.ع (١٣١) بتاريخ ٣/٣/٢٠٠٩،

يُقرر

- ١ - اعتماد وثيقة مشروع النهوض باللغة العربية للتوجه نحو مجتمع المعرفة، وفقاً للصيغة المرفقة بهذا القرار.
 - ٢ - الطلب من الدول الأعضاء الاسترشاد بما ورد في الوثيقة، في كافة برامجها ذات الصلة بالنهوض باللغة العربية.
 - ٣ - تكليف المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالتنسيق مع الأمانة العامة والوزارات والمؤسسات المعنية في الدول الأعضاء، بمتابعة تنفيذ القرار، وإعداد تقرير دوري حول التقدم المحرز في هذا الشأن للعرض على مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة.
- (ق.ق: ٤٨٥ د.ع (٢١) - ٣٠/٣/٢٠٠٩)

(مرفق)

مشروع (النهوض باللغة العربية للتوجه نحو مجتمع المعرفة)

دمشق "١٩-٢١/٨/٢٠٠٨"

استناداً إلى إعلان الرياض الصادر عن القمة العربية التي عقدت يومي ٢٨ و ٢٩ آذار/مارس عام ٢٠٠٧ والذي دعا إلى "العمل الجاد لتحسين الهوية العربية ودعم مقوماتها ومركزاتها وترسيخ الانتماء إليها في قلوب الأطفال والناشئة والشباب وعقولهم باعتبار أن العروبة ليست مفهوماً عرقياً عنصرياً بل هي هوية ثقافية موحدة... تلعب اللغة العربية دور المعبر عنها والحافظ لثرائها، وإطار حضاري مشترك قائم على القيم الروحية والأخلاقية الإنسانية... يثريه التنوع والتعدد. والانفتاح على الثقافات الإنسانية الأخرى.. ومواكبة التطورات العلمية والتقنية المتسارعة... دون الذوبان أو التفتت أو فقدان التمايز...".

وانطلاقاً من قرار مجلس الجامعة العربية على مستوى القمة بدمشق ذي الرقم (٤٣٥) بتاريخ ٣٠/٣/٢٠٠٨، المتضمن الموافقة على مشروع النهوض باللغة العربية للتوجه نحو مجتمع المعرفة، وتقديم الشكر للجمهورية العربية السورية على مبادرتها لإطلاق هذا المشروع، وقد جاء في حثياته: "إن مجلس الجامعة على مستوى القمة بعد إطلاعه على مذكرة الأمانة العامة وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك، وانطلاقاً من الإرث الثقافي لأمتنا العربية، ومتابعة لجهودنا للنهوض باللغة العربية المرتبطة بثقافتنا وتاريخنا وهويتنا".

وتأكيداً لما أعلنه في قمة الرياض حل دور اللغة العربية في التعبير عن إرثنا والحفاظ عليه ودورها في تطوير العمل العربي المشترك من خلال تعزيز حضورها في جميع المجالات.

وانطلاقاً من دور اللغة العربية في الحفاظ على هويتنا العربية، وتوحيد الأمة العربية ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، وتحقيق التواصل والتفاعل بين أبناء الأمة العربية باعتبارها أساس القومية العربية وعنوان الشخصية العربية وذاتيتها الثقافية ودورها في دعم التنمية المستدامة وكونها سبيل الأمة نحو التوجه إلى مجتمع المعرفة والتطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

وتأكيداً لأهمية اعتماد اللغة العربية لغة رسمية من لغات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية، باعتباره إنجازاً هاماً وإقراراً بأهمية اللغة العربية كلغة عالمية مما ساهم في الحفاظ على خصائصها وتطويرها.

- وتداركاً لتأثير الضعف اللغوي على عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،
- وتأكيداً لضرورة وضع الخطط والسياسات اللغوية لتمكين اللغة العربية والحفاظ عليها من التحديات التي تواجهها في ظل العولمة، مع تأكيد أن اكتساب لغات أجنبية أخرى يشكل إغناءً لثقافتنا ولغتنا العربية وتوظيفاً لها في مجالات التنمية الشاملة والمستدامة، يقرر:
- ١ - الموافقة على مشروع النهوض باللغة العربية للتوجه نحو مجتمع المعرفة، وتقديم الشكر للجمهورية العربية السورية على مبادراتها لإطلاق هذا المشروع.
- ٢ - الطلب من الأمانة العامة إحالة المشروع إلى كافة الجهات المعنية والمؤسسات ذات الصلة في الدول الأعضاء لدراسته من جميع جوانبه واقتراح آليات تنفيذه.
- ٣ - تكليف الأمانة العامة بتقديم تقرير عن مدى التقدم المحرز في المشروعات إلى الدورة العادية (١٣٠) لمجلس الجامعة على مستوى الوزراء للنظر فيه ورفع تقرير إلى الدورة العادية الحادية والعشرين لمجلس الجامعة على مستوى القمة.

أولاً: هدف المشروع:

- يهدف مشروع "النهوض باللغة العربية للتوجه نحو مجتمع المعرفة" إلى:
- ١ - الحفاظ على الهوية العربية متمثلة في لغتنا الأم "اللغة العربية".
- ٢ - الاهتمام باللغة العربية على أنها وعاء للمعرفة وسبيل الأمة نحو التوجه إلى مجتمع المعرفة.
- ٣ - دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الدول العربية، استناداً إلى دور اللغة الأم في هذه المجالات.

ثانياً: منطلقات المشروع:

- تنفيذ قرار مؤتمر قمة الرياض ودمشق.
- تثبيت الهوية العربية وتعميقها.

- معالجة القضايا المعاصرة للغة العربية المهمة لتوجه الدول العربية نحو مجتمع المعرفة والاقتصاد القائم عليها والتعامل مع الفرص والتحديات التي يطرحها هذا التوجه.
- تدارك تأثير الضعف اللغوي على عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- معالجة مسائل التنمية البشرية ذات العلاقة باللغة كالتعليم، والتعلم مدى الحياة، والتواصل.

ثالثاً: بنود القرار:

- ١ - وضع سياسة لغوية قومية، وسياسات وطنية متناسقة معها، واستراتيجيات لتنفيذها من خلال برامج قومية ووطنية.
(الجهات المنفذة: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو)، وزارات الثقافة والتربية والتعليم العالي والبحث العلمي والمالية، ومجامع اللغة العربية، وإتحاد الكتاب العرب، والجهات المتخصصة).
- ٢ - وضع برامج قومية ووطنية لمعالجة قضايا اللغة العربية ذات الأولوية في التوجه نحو مجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة في المجالات التالية:
- تحديث مناهج تعليم اللغة العربية واستخدام تقانة المعلومات والاتصالات، وزيادة عدد مؤسساتها، واعتماد مبدأ التعلم مدى الحياة في ذلك، والعناية بمدرسيها وأساتذتها.
(الجهات المنفذة: وزارات التربية والتعليم العالي والبحث العلمي).
- تعريب العلوم والتقانات وتوطينها لدى القوى العاملة العربية في جميع القطاعات، تعليماً وتأليفاً وترجمة، مع الاهتمام باللغات الأجنبية اهتماماً كبيراً، وفصل مسألة إتقان اللغات الأجنبية عن مسألة التعليم بها، إذ لم ير التاريخ تقدم أمة من الأمم بغير لغتها.
(الجهات المنفذة: وزارات التعليم العالي).
- تعزيز استعمال اللغة العربية في الإعلام والإعلان، والرقي في هذا الاستخدام، ووضع سياسات وإجراءات تنفيذه لذلك.
(الجهات المنفذة: وزارات الإعلام).

٣ - وضع برامج لتعزيز البحث والتطوير وزيادة عدد المؤسسات العاملة في مجال بحوث اللغة العربية كي تجاري متطلبات التوجه نحو مجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة، وتنسيق البرامج على المستوى القومي، وتنفيذها في الجامعات ومعاهد البحوث العربية، وإنشاء هيئة تنسيقية عليا من وزارات التعليم العالي والبحث العلمي لتعالج البحوث، وخاصة: مسائل المصطلحات، والذخيرة اللغوية، والمعاجم، وتعليم اللغة، وتقيس استعمال اللغة العربية في تقنية المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها في اللغة العربية، والترجمة الآلية، ومسألة اعتماد التشكيل في الكتابة، وتعرف الحرف العربي، ومعالجة الكلام العربي تعرفاً وتوليداً، وإدارة المعرفة باللغة العربية.

(الجهات المنفذة: وزارات التعليم العالي والبحث العلمي).

٤ - إصدار تشريعات وطنية لحماية اللغة العربية وترقية استخدامها، وتطوير استعمالها في الإعلام، والإعلان بكل أشكاله، وفي المواقع العربية على الشبكة (الإنترنت)، وزيادة المحتوى العربي.

(الجهات المنفذة: وزارات الإعلام، والثقافة، والاتصالات وتقانة المعلومات).

٥ - وضع برامج للتوعية بأهمية اللغة العربية في التوجه نحو مجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة كونها وعاء المعرفة الوحيد للغالبية العظمى من المجتمع العربي.

(الجهات المنفذة: وزارات الإعلام، والثقافة).

٦ - تأكيد استعمال اللغة العربية رسمياً في المحافل الإقليمية والدولية، والنشاطات العلمية والثقافية، كالمؤتمرات والندوات.

(الجهات المنفذة: وزارات الخارجية).

رابعاً: آليات التنفيذ:

تعتمد المبادئ والآليات التالية في تنفيذ البرامج والمشاريع اللازمة لتحقيق البنود المذكورة آنفاً:

١ - تقوم الوزارات المعنية في الدول العربية، ومن خلال المجالس الوزارية أو من يمثلها، بوضع السياسات والخطط والإجراءات اللازمة لتنفيذ بنود القرار،

- آخذين بالاعتبار، الجهود العربية التي بُذلت وتُبذل، على الصعيدين القومي والوطني.
- ٢ - تحدد النتائج المرجوة لكل برنامج، ومراحل ومدد تنفيذه، والمؤشرات الرقمية لقياس تحقيق هذه النتائج.
- ٣ - يعتمد مبدأ الترابح (الربح للجميع) في تمويل برامج القرار وتحقيق مشاركة واستفادة كل الدول العربية منها.
- ٤ - يشجع القطاع الخاص والمجتمع المدني، ويدعمان لإقامة "مدن للصناعات اللغوية" مثل صناعة المحتوى وصناعات البرمجيات اللغوية العربية، وصناعات تعرف الحروف وتعرف الكلام، وصناعات الجيل القادم للحواسيب والاتصالات القائمة على الدلالة، ويشجعان على القيام بالتعليم والبحث والتطوير والابتكار في هذه المجالات.
- ٥ - تعرض النتائج ومؤشرات الأداء الخاصة بهذا المشروع على مؤتمرات القمة اللاحقة.

خامساً: النتائج المرجوة من المشروع:

- سيحقق المشروع العديد من النتائج الهامة على الصعيدين القومي والوطني، أهمها:
- ١ - توطين المعرفة بلغة المجتمع وإتاحتها له.
- ٢ - حماية الهوية العربية والثقافة العربية، وترقية اللغة العربية والحفاظ على مكانتها بين اللغات العالمية الحية.
- ٣ - ربط مخرجات التعليم العالي والبحث العلمي العربي بالقوى العاملة العربية ونقل المعرفة لها.
- ٤ - تسهيل تداول المعرفة المتخصصة ضمن كل قطاع بلغة العاملين فيه، ومن ثم رفع الإنتاجية والقدرات المعرفية، والابتكار.
- ٥ - تعزيز قيام الصناعات والخدمات القائمة على المعرفة.
- ٦ - الرقي بالتداول باللغة العربية في الأنشطة الإعلامية والإعلانية والوسائط المتعددة، والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٢٥ - وضع خطة عربية لتعزيز ثقافة حقوق الإنسان

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:

- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
- وعلى مذكرة المملكة المغربية رقم ١٥٩/ج بتاريخ ٢٠/١/٢٠٠٩،

يقرر

- ١ - الترحيب باقتراح المملكة المغربية بشأن وضع خطة عربية لتعزيز ثقافة حقوق الإنسان.
 - ٢ - تكليف الأمانة العامة بالتنسيق مع الدول الأعضاء والمنظمات والمؤسسات العربية ذات الصلة بقضايا حقوق الإنسان وفي مقدمتها اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان بإعداد مشروع خطة عربية لتعزيز ثقافة حقوق الإنسان وتحديد مبادئها وأهدافها وآلياتها.
 - ٣ - دعوة الدول الأعضاء إلى تزويد الأمانة العامة بمقترحاتها في هذا الشأن.
 - ٤ - عرض الخطة في صيغتها النهائية بعد إقرارها من اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان، على مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري تمهيداً لرفعها إلى مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته العادية القادمة (٢٢) لاعتمادها.
- (ق.ق: ٤٨٦ د.ع (٢١) - ٣٠/٣/٢٠٠٩)

٢٦ - المؤتمر العربي الأول للمنظمات الإنسانية والتنمية بالدول الأعضاء في جامعة الدول العربية

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:

- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى إعلان الدوحة الصادر عن المؤتمر العربي الأول للمنظمات الإنسانية والتنمية بالدول الأعضاء في جامعة الدول العربية الذي انعقد بالدوحة يومي ٣ و ٤/٣/٢٠٠٩،

- وإذ يؤكد على أهمية تسيير عمليات الإغاثة والعمل الإنساني،
- وإذ يشيد بجهود الدول الأعضاء في تعزيز قدرات المنظمات الطوعية والخيرية،

يُقرر

- ١ - توجيه الشكر للهيئة القطرية للأعمال الخيرية لمبادرتها بعقد المؤتمر العربي الأول للمنظمات الإنسانية والتنمية في الدول العربية.
 - ٢ - أخذ العلم بما ورد في إعلان الدوحة الصادر عن المؤتمر العربي الأول للمنظمات الإنسانية والتنمية في الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية.
- (ق.ق: ٤٨٧ د.ع (٢١) - ٢٠٠٩/٣/٣٠)

٢٧ - متابعة تنفيذ مشروع نظام أقمار اصطناعية عربي لمراقبة كوكب الأرض

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:

- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى قرار قمة الجزائر رقم ٣٢٠ د.ع (١٧) بتاريخ ٢٣/٣/٢٠٠٥)،
- وعلى قرار قمة دمشق رقم ٤٣٩ د.ع (٢٠) بتاريخ ٣٠/٣/٢٠٠٨،
- وعلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (ق: ١٧٤٢ - د ٨٢ - ٢٠٠٨/٨/٢٨)،
- وعلى قرار مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة رقم (ق ٢٩٨ - د ٢٠٠٨/١٢/٢٢-٢٠)،

يُقرر

- تشكيل لجنة على مستوى وزراء الخارجية تتكون من ترويكما القمة العربية والجمهورية التونسية والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والجمهورية العربية السورية وجمهورية مصر العربية والسيد الأمين العام للجامعة لوضع الأسلوب الأفضل لتنفيذ مشروع نظام أقمار اصطناعية عربي لمراقبة كوكب الأرض.
- (ق.ق: ٤٨٨ د.ع (٢١) - ٢٠٠٩/٣/٣٠)

٢٨ - مبادرة سيادة الرئيس زين العابدين بن علي رئيس الجمهورية التونسية حول إعلان سنة ٢٠١٠ سنة دولية للشباب

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:

- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،

يُقرر

تأييد وتتمين مبادرة سيادة الرئيس زين العابدين بن علي رئيس الجمهورية التونسية، الداعية إلى وضع سنة ٢٠١٠ تحت شعار "السنة الدولية للشباب"، وإلى عقد مؤتمر عالمي للشباب تحت رعاية الأمم المتحدة.

(ق.ق: ٤٨٩ د.ع (٢١) - ٢٠٠٩/٣/٣٠)

٢٩ - بيان دمشق "نحو تكامل بين الإعلام والاتصالات من أجل التنمية الإنسانية العربية"

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:

- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
- وعلى بيان دمشق الصادر عن الاجتماع المشترك لمجلسي وزراء الإعلام والاتصالات والمعلومات العرب بتاريخ ١٧/١١/٢٠٠٨، بشأن "التكامل بين الإعلام والاتصالات من أجل التنمية الإنسانية العربية"،
- وبناءً على القرار رقم (١) بتاريخ ١٧/١١/٢٠٠٨ الصادر عن الاجتماع المشترك لمجلسي وزراء الإعلام والاتصالات والمعلومات العرب،

يُقرر

١ - اعتماد بيان دمشق المشار إليه والمتضمن "عشرية التنمية التشاركية للإعلام والاتصالات في المنطقة العربية"، بالصيغة المرفقة، كوثيقة من وثائق العمل العربي المشترك.

٢ - الطلب من مجلسي وزراء الإعلام والاتصالات والمعلومات العرب متابعة تنفيذ مشروعات هذه العشرية وبرامجها، وإحاطة مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري علماً بما يتم في هذا الخصوص.

(ق.ق: ٤٩٠ د.ع (٢١) - ٢٠٠٩/٣/٣٠)

(مرفق)

”نحو تكامل بين الإعلام والاتصالات من أجل التنمية الإنسانية العربية“

بيان دمشق الصادر عن الاجتماع المشترك لمجلسي وزراء الإعلام والاتصالات
والمعلومات العرب

[دمشق: ١٧ نوفمبر/تشرين ثاني ٢٠٠٨]

إن مجلسي وزراء الإعلام والاتصالات والمعلومات العرب،

انطلاقاً من ميثاق جامعة الدول العربية، بنصه وروحه، ومن القرارات والوثائق
الصادرة عن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة بشأن تحديث العمل العربي
المشترك وتطويره،

وتحقيقاً للمقصد الذي توخاه المجلسان من عقد اجتماع مشترك لهما وهو تعزيز
التكامل بين الإعلام والاتصالات والاستفادة المتبادلة من خيراهما،

وإدراكاً منهما للدور المتعاضد والمشارك للإعلام والاتصالات في حياة الإنسان
العربي المعاصر وتمكينه من التفاعل البناء مع مجتمعه ومع العالم،

واقتراناً بأن التكامل والاندماج بين الاتصالات والإعلام يشكلان المسار العام
لتطور هذين المجالين في المستقبل المنظور،

وحرصاً على إتاحة أوسع الفرص أمام الإنسان العربي للاستفادة من تطبيقات
الاندماج بين وسائل الإعلام والاتصالات وتقانة المعلومات، والسعي الحثيث إلى رآب
الفجوة الرقمية سواء على مستوى الدولة الواحدة أم بين الدول العربية بعضها بعضاً، أم بين
الدول العربية وباقي العالم بما يثرى مجالات المعرفة والفكر والتعليم والصحة والخدمات
المجتمعية العامة وغيرها،

وتعزيزاً لحق الإنسان العربي في الحصول على الخدمات المتطورة في الإعلام
والاتصالات،

وتمكيناً لوطننا العربي من الإسهام بفاعلية مع المجتمع الدولي في بناء مجتمع معلومات
جامع، ذي توجه تنموي يضع الإنسان في صميم اهتماماته،

وإسهاماً في تفعيل نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات بمرحلتها (جنيف ٢٠٠٣ - تونس ٢٠٠٥)، وخاصة ما يتعلق بالقضايا ذات الاهتمام المشترك لقطاع الإعلام وقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات من خلال التعاون والتشارك والتكامل بين هذين القطاعين،

يعلنان:

أولاً: إطلاق ”العشرية العربية للتنمية التشاركية للإعلام والاتصالات (٢٠٠٩-٢٠١٨)“ تحقيقاً للأهداف التالية:

١ - نشر وتعميم استخدام تطبيقات اندماج الإعلام والاتصالات لما في ذلك من تعزيز لجهود التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

٢ - تقليص الفجوة الرقمية والمعرفية وتحقيق أوسع معدلات النفاذ الشامل والعاقل.

٣ - تنمية الموارد والمهارات البشرية اللازمة لتحقيق متطلبات بناء مجتمع المعرفة واقتصاده.

٤ - تعزيز التواصل الإعلامي والاتصالي محلياً وعربياً ودولياً تمكيناً للمحتوى الرقمي العربي ومكوناته الإبداعية من التواجد على مستوى الإعلام الدولي.

ثانياً: إنشاء آلية للتعاون والتنسيق الدائمين بين المجلسين عبر أمانتيهما الفنيين، دعماً للتكامل بين سياساتهما وخططهما.

وتحقيقاً لأهداف ”العشرية العربية للتنمية التشاركية للإعلام والاتصالات“، اتفق المجلسان على محاور العمل التالية:

المحور الأول: التنسيق والتكامل

١ - التنسيق بين قطاع الإعلام وقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في وضع الاستراتيجيات وتخطيط المشروعات والمبادرات والفعاليات بمجالات ذات الاهتمام المشترك بين القطاعين.

٢ - وضع برنامج مشترك للتحويل من أنظمة البث التماثلي إلى الرقمنة الكاملة للوسائط المشتركة للإعلام والاتصالات لما ينطوي عليه ذلك من تشجيع الاستثمار في هذا المجال وبالتالي الاستفادة من البنيات الأساس القائمة.

٣ - التعاون والتنسيق بين قطاع الإعلام وقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في مجال تقديم الخدمات المجتمعية غير الربحية، وخاصة منها الخدمات التعليمية والصحية والثقافية.

- ٤ - توسيع نطاق التعاون مع الهيئات الإقليمية والدولية المعنية بشؤون التكامل والاندماج بين الاتصالات والإعلام، مع إيلاء موضوع تنظيم فعاليات حول التطور العالمي لمجالات التكامل بين الاتصالات والإعلام الاهتمام المناسب.
- ٥ - حث الدول الأعضاء على تشجيع التكامل بين الإعلام والاتصالات حسب القوانين والتشريعات المتبعة لديها.
- ٦ - حث الدول الأعضاء على اتخاذ كافة الترتيبات والإجراءات الإدارية والمؤسسية والتنظيمية التي من شأنها تيسير التكامل والاندماج بين الاتصالات والإعلام.
- ٧ - دعوة مراكز البحوث والمعاهد والكلية المعنية في الوطن العربي بدراسة المجالات المشتركة للإعلام والاتصالات والتعاون فيما بينها في هذا المجال.

المحور الثاني: تعزيز القدرات

- ٨ - تشجيع انتشار تطبيقات اندماج الإعلام والاتصالات، وخاصة منها ما يتيح للإنسان العربي تنمية معارفه، وإثراء فكره ووجدانه، ومواكبة التقدم المعرفي العالمي، بما يقتضيه ذلك من تيسير حصوله على الأجهزة والبرمجيات وفرص اكتساب الدراية باستخداماتها والتحديث المستمر لهذه الدراية.
- ٩ - تنمية البنية الأساس للتكامل والاندماج بين الإعلام والاتصالات من خلال إقامة نواة محورية لشبكة اتصالات عربية ذات ساعات فائقة بدءاً بما هو متاح بالفعل لدى بعض الدول العربية من شبكة للألياف الضوئية.
- ١٠ - تنمية الموارد البشرية في مجالات التكامل بين الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والإعلام، وخاصة من هذه التطبيقات شبكات الجيل القادم وخدمات النطاق عريض الحزمة لما يترتب على ذلك من تحديث وتطوير مجمل الأداء المجتمعي والإسهام في إتاحة أعداد متزايدة من فرص الكسب للأفراد والأسر والمؤسسات.
- ١١ - تعزيز قدرة المؤسسات والهيئات، العامة والخاصة، المعنية بمكونات مجتمع المعلومات على الإسهام النشط في بناء مجتمع المعلومات العربي ومن بعده مجتمع المعرفة العربي، وخاصة من حيث التطوير المتواصل لمهاراتها التقنية والبشرية وتنظيم ملتقيات دورية لتبادل الخبرة والأفكار.
- ١٢ - رصد أوجه التقدم العلمي والتكنولوجي في مجال التكنولوجيا المشتركة للاتصالات والإعلام، وتقييم جدوى تطبيقها وفرص استثمارها في المنطقة العربية، وكذلك التعرف على النماذج التجارية العالمية للاندماج بين خدمات الاتصالات والإعلام وتكنولوجيا المعلومات.

١٣ - تشجيع الجامعات ومراكز البحوث في الدول العربية لإجراء البحوث المتعلقة بتكنولوجيا اندماج الاتصالات والإعلام.

المحور الثالث: المعايير

١٤ - صون حقوق الملكية الفكرية واحترامها في جميع أشكال ومراحل استخدام المنصات المشتركة للإعلام والاتصالات، ومكافحة قرصنة المحتوى الرقمي عبر مختلف وسائل الاتصالات.

١٥ - وضع مجموعة متكاملة من المعايير ومؤشرات القياس اللازمة لمتابعة وتقييم مدى التقدم في بناء مجتمع المعلومات العربي.

١٦ - في إطار التقييس التقني، السعي من خلال الجهات الإدارية والتنظيمية لقطاع الإعلام ولقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات لحماية وتطبيق مبدأ التقييس للنظم والأجهزة والمعدات وفقا للمعايير العالمية، سواء كان ذلك للخدمات التي تقدم للجماهير أو الاستخدامات الخاصة بالمشغلين ومزودي الخدمة والشركات.

١٧ -حث الدول العربية على المشاركة في فرق العمل والأنشطة الخاصة بقطاع التقييس في الاتحاد الدولي للاتصالات والجهات الدولية المعنية الأخرى.

المحور الرابع: الاستثمار

١٨ - وضع خطة، بالتعاون مع المنظمة العربية لتكنولوجيات الاتصال والمعلومات، واتحاد إذاعات الدول العربية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وغيرها من مؤسسات العمل العربي المشترك والاتحادات المهنية العربية المعنية، لتوفير وتشجيع إنتاج أجهزة المنصات المشتركة للإعلام والاتصالات في الأسواق العربية بالحجم والسعر اللذين يلبيان احتياجات الشرائح الأشد احتياجاً لهذه الأجهزة، وخاصة تلاميذ المدارس وطلاب الجامعات والشباب الباحثين والمهنيين.

المحور الخامس: الفجوة الرقمية والمحتوى الرقمي

١٩ - إذا كان التكامل بين الإعلام والاتصالات أمراً ضرورياً، فإنه يصبح أكثر تأثيراً وحيوية مع تحقيق أهداف المحتوى، ومن ثم العمل على زيادة الاستثمار في صناعة المحتوى الرقمي العربي، والذي أصبح صناعة قائمة بذاتها وذات تأثير متنام على الاقتصاديات الوطنية.

٢٠ - الطلب من المنظمة العربية لتكنولوجيات الاتصال والمعلومات واتحاد إذاعات الدول العربية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية الاستمرار في الدراسات الفنية والاقتصادية اللازمة لإطلاق الخدمات الرقمية عبر مختلف الوسائل في المنطقة العربية.

٢١ - رقمنة الأرشيفات التليفزيونية والإذاعية والأرشيفات والمكتبات والمتاحف لدى الدول العربية من خلال الجهات المعنية.

٢٢ - تعميم الخدمة الشاملة بما يلي احتياجات الإعلام والاتصالات وتقنية المعلومات والمحتوى عالي الجودة، وتسهيل الحصول على الخدمات، وخصوصاً الفئات التي لم تتمكن بعد من الاندماج في عالم الاتصالات، وذوي الاحتياجات الخاصة والنساء والأطفال، وفي المناطق النائية بغية تعزيز اندماجهم في المجتمع.

آليات التنفيذ والمتابعة:

١ - تناط بألية التنسيق الدائم بين المجلسين، عبر أمانتيهما الفنيين، مهمة متابعة تحقيق أهداف "العشرية العربية للتنمية التشاركية للإعلام والاتصالات: ٢٠٠٩-٢٠١٨" وتنفيذ محاوره، وفق المقترحات والصيغ التي يحتويها القرار رقم (٢) الصادر عن هذا الاجتماع الوزاري المشترك.

٢ - تقييم ومتابعة مدى التقدم في تنفيذ "العشرية العربية للتنمية التشاركية للإعلام والاتصالات: ٢٠٠٩-٢٠١٨" في الاجتماعات المشتركة للمجلسين الوزاريين وللجنتيهما الدائمتين، أو متى دعت الحاجة إلى ذلك، وعلى نحو ما ينص عليه القراران (١) و(٢) الصادران عن هذا الاجتماع المشترك.

٣٠ - الوضع المالي للأمانة العامة لجامعة الدول العربية

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:

على مذكرة الأمانة العامة،

وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،

- واستناداً إلى كافة قراراته بشأن الوضع المالي وأخرها قرار قمة دمشق رقم ٤٤٦ بتاريخ ٢٠٠٨/٣/٣٠،

يُقرر

أولاً: دعوة الدول الأعضاء بالالتزام بتنفيذ قرارات مجلس الجامعة على مستوى القمة وأخرها قرار قمة دمشق بشأن الوضع المالي للأمانة العامة خاصة فيما يتعلق بالاتي:

- ١ - ضرورة تقييد الدول الأعضاء بسداد مساهماتها كاملة خلال الأشهر الثلاثة الأولى من السنة المالية وفقاً لنص المادة (٢٩) من النظام المالي، وبعملة الموازنة.
 - ٢ - التزام الدول الأعضاء التي عليها متأخرات بسداد ١٠٪ من هذه المتأخرات سنوياً تضاف إلى حصة الدولة السنوية.
 - ٣ - الطلب من الدول الأعضاء المتحفظة على نسب مساهماتها الحالية في موازنة الأمانة العامة سحب هذه التحفظات.
 - ٤ - سداد الدول الأعضاء لمساهماتها في الاحتياطي العام للأمانة العامة اعتباراً من موازنة ٢٠٠٦ وفقاً لنص المادتين ٢٣، ٢٤ من النظام المالي للأمانة العامة بجامعة الدول العربية.
 - ٥ - معالجة موقف الدول غير القادرة على دفع مساهماتها المقررة في موازنة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، والطلب إلى هذه الدول سداد حصتها في موازنات عام ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨.
- ثانياً: الطلب من الدول الأعضاء التي لم تسدد مساهماتها في الاعتماد المخصص لفتح بعثة العراق (٢ مليون دولار) والاعتماد المخصص لاستمرار عملها (مليون دولار) الإسراع بتسديدها.

(ق.ق: ٤٩١ د.ع (٢١) - ٣٠/٣/٢٠٠٩)

٣١ - موازنة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

بعد اطلاعه على تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،

وبناءً على مداوات القادة العرب خلال جلسة العمل المغلقة بتاريخ ٣٠/٣/٢٠٠٩،

يُقرر

اعتماد موازنة سنوية لجامعة الدول العربية بمبلغ ٥١,٢٩٥,٢٢١,٠٠٠ دولار أمريكي بدلاً من ٤٦,٢٩٥,٢٢١,٠٠٠ دولار (بزيادة مقدارها ٥ مليون دولار) اعتباراً من موازنة العام القادم (٢٠١٠).

(ق.ق: ٤٩٢ د.ع (٢١) - ٢٠٠٩/٣/٣٠)

٣٢ - توجيه الشكر والتقدير لدولة قطر لاستضافتها القمة العادية (٢١) في مدينة الدوحة

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- تقديراً لدولة قطر، لاستضافتها الكريمة لأعمال الدورة العادية (٢١) لمجلس الجامعة على مستوى القمة، ولجهودها المقدرة في إعداد وتنظيم أعمال هذه الدورة،

يُقرر

- ١ - توجيه خالص التحية ووافر الامتنان إلى دولة قطر أميراً وحكومةً وشعباً، على حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة التي أحيطت بها الوفود المشاركة في القمة العربية.
- ٢ - الإعراب عن بالغ الشكر والعرفان لحضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر للجهود الكبيرة الذي بذله لتوفير فرص انعقاد القمة وإنجاح أعمالها.

(ق.ق: ٤٩٣ د.ع (٢١) - ٢٠٠٩/٣/٣٠)

٣٣ - موعد ومكان الدورة العادية (٢٢) لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- استناداً إلى ما جاء في ملحق الميثاق الخاص بألية الانعقاد الدوري المنتظم لرئاسة مجلس الجامعة على مستوى القمة،
- وبناءً على مداخلة دولة رئيس الوزراء نوري المالكي بشأن طلب جمهورية العراق استبدال حقها في استضافة مجلس الجامعة على مستوى القمة في دورته العادية القادمة (٢٢) في آذار/مارس ٢٠١٠، بالدورة العادية (٢٣) في آذار/مارس ٢٠١١،
- وفي ضوء الدعوة المقدمة من الأخ القائد معمر القذافي قائد ثورة الفاتح العظيم لإخوانه قادة الدول العربية باستضافة الدورة العادية القادمة في الجلسة الختامية للقمة بالدوحة،

يُقرر

عقد مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة الدورة العادية (٢٢) في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى وبرئاستها خلال شهر آذار/مارس ٢٠١٠.

(ق.ق: ٤٩٤ د.ع (٢١) - ٢٠٠٩/٣/٣٠)

ق/٢١/٠٩/٠٣/١٦-ع (٠١٩٩)

مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة
الدورة العادية الحادية والعشرون
الدوحة - دولة قطر
٣ ربيع الآخر ١٤٣٠ هـ الموافق ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٩ م

(إعلان الدوحة)

نحن قادة الدول العربية المجتمعون في الدورة الحادية والعشرين لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في الدوحة عاصمة دولة قطر يوم ٣ ربيع الآخر ١٤٣٠ هجرية الموافق ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٩ م،

بعد الدراسة العميقة للوضع العربي الراهن والظروف المحيطة به، والعلاقات العربية، والتحديات التي تواجه الأمة، والمخاطر التي تحيق بالأمن القومي العربي، والتهديدات الجدية التي تواجه عملية السلام في الشرق الأوسط،

وأخذاً في الاعتبار التحولات الجارية في النظام الدولي وانعكاساتها على المنطقة العربية، وما تمثله المتغيرات الجارية من تحديات حسيمة على النظام الإقليمي العربي، ومن بينها الأزمة الاقتصادية العالمية.

وتأكيداً منا على التزامنا بالأهداف والغايات الواردة في ميثاق جامعة الدول العربية والمعاهدات والاتفاقيات المكتملة له، وعزمنا على تنفيذها بما يضمن تماسك الأمة، ويحقق رفاه شعوبها، وتأكيداً لتمسكنا بالمبادئ النبيلة التي تضمنها ميثاق منظمة الأمم المتحدة من أجل عالم يسوده السلم والأمن، ويتسم بالحرية والعدل والمساواة،

وانطلاقاً من مسؤوليتنا القومية في الارتقاء بالعلاقات العربية نحو أفق أرحب والعمل على تمتين أواصرها بما يحقق المصالح العليا للأمة، وتطلعاتها ويحفظ أمنها القومي، ويصون كرامتها وعزتها،

نُعلن ما يلي،

- التزامنا بالتضامن العربي، وتمسكنا بالقيم والتقاليد العربية النبيلة، وصون سلامة الدول العربية كافة واحترام سيادتها وحقوقها المشروعة في الدفاع عن استقلالها الوطني ومواردها وقدراتها. ومراعاة نظمها السياسية وفقاً لدساتيرها وقوانينها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

- نشدد على تسوية الخلافات العربية بالحوار الهادف والبناء ونعمل على تعزيز العلاقات العربية وتمتين عُراها ووشائجها، والحفاظ على المصالح القومية العليا للأمة العربية.
- ندعو إلى مواصلة الجهود الرامية إلى تطوير وتحديث منظومة العمل العربي المشترك وتفعيل آلياتها والارتقاء بأدائها، بما يمكننا من إيجاد سياسات فاعلة لإعادة بناء المجتمع العربي المتكامل في موارده وقدراته وبما يتلاءم والتحديات الجديدة في المرحلة المقبلة، ومواكبة المستجدات التي قد تطرأ على المستويين الإقليمي والدولي.
- نتوجه بتحيةة إكبار وإجلال للشعب الفلسطيني في مقاومته الباسلة لمواجهة العدوان الإسرائيلي الغاشم على قطاع غزة، ونؤكد على دعم صموده ومقاومته لهذا العدوان، وإدانتنا الحازمة للعدوان الإسرائيلي الممجى على قطاع غزة، ومطالبتنا بوقف الاعتداءات الإسرائيلية وتثبيت وقف إطلاق النار، ورفع الحصار الجائر عن قطاع غزة وفتح المعابر كافة، والتأكيد على تحميل إسرائيل المسؤولية القانونية والمادية عما ارتكبته من جرائم حرب وانتهاكات للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، ومطالبتنا المجتمع الدولي بملاحقة المسؤولين عن تلك الجرائم وإحالتهم إلى المحاكم الدولية.
- نعرب عن دعمنا الكامل للجهود العربية لإنهاء حالة الانقسام في الصف الوطني الفلسطيني وتعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية، ومطالبتنا لجميع الفصائل الفلسطينية التحاوب مع هذه الجهود بما يكفل تحقيق المصالحة الوطنية المنشودة، وبما يضمن وحدة الأراضي الفلسطينية جغرافياً وسياسياً، ونجدد دعمنا للسلطة الوطنية الفلسطينية، واحترام المؤسسات الشرعية للسلطة الوطنية الفلسطينية المنتهقة عن منظمة التحرير الفلسطينية، بما في ذلك المجلس التشريعي الفلسطيني المنتخب.
- نطالب بوقف السياسات الإسرائيلية أحادية الجانب، وإجراءات فرض الأمر الواقع على الأرض، بما في ذلك الوقف الفوري لكافة النشاطات الاستيطانية وإزالة جدار الفصل العنصري، وعدم المساس بوضع القدس الشريف والمحافظة على المقدسات الإسلامية والمسيحية فيها.
- نؤكد على عدم قبول التعطيل والمماطلة الإسرائيلية وهو الأمر الذي استمر عبر حكومات إسرائيلية متعاقبة، كما نؤكد على ضرورة تحديد إطار زمني محدد لقيام إسرائيل بالوفاء بالتزاماتها تجاه عملية السلام والتحرك بخطوات واضحة ومحددة نحو

تنفيذ استحقاقات عملية السلام القائمة على المرجعيات المتمثلة في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام وكذلك مبادرة السلام العربية.

- تؤكد على ضرورة التوصل إلى حلٍ عادلٍ للصراع العربي الإسرائيلي في إطار الشرعية الدولية، وعلى إن السلام العادل والشامل في المنطقة لن يتحقق إلا من خلال إنهاء الاحتلال الإسرائيلي والانسحاب من كافة الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، بما في ذلك الجولان العربي السوري المحتل حتى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، وما تبقى من أراضٍ محتلة في جنوب لبنان، مزارع شبعا وتلال كفر شوبا والقسم الشمالي من بلدة العجر، والتوصل إلى حل عادل ومرتفق عليه لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، ورفض كافة أشكال التوطين، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة وعاصمتها القدس الشرقية.

- تؤكد على تضامنا مع السودان، ورفضنا لقرار الدائرة التمهيدية الأولى للمحكمة الجنائية الدولية بشأن فخامة الرئيس عمر حسن أحمد البشير، ودعمنا للسودان الشقيق في مواجهة كل ما يستهدف النيل من سيادته وأمنه واستقراره ووحدة أراضيه، ورفضنا لكل الإجراءات التي تهدد جهود السلام التي تبذلها دولة قطر في إطار اللجنة الوزارية العربية الأفريقية وبالتنسيق مع الوسيط المشترك للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والتي نؤكد دعمنا وتأييدنا لها من أجل إحلال السلام في دارفور.

- يشيد مؤتمر القمة العربية بالخطوات التي تحققت في العراق على طريق الأمن والاستقرار والوحدة الوطنية ونبذ الطائفية واستقرار العملية السياسية بمشاركة كل مكونات الشعب العراقي.

- نعرب عن ترحيبنا بالاتفاق الذي تم بين الأخوة في الصومال وانتخاب شيخ شريف أحمد رئيساً لجمهورية الصومال وتشكيل حكومة انتقالية صومالية وبرلمان صومالي انتقالي، ونؤكد على تضافر الجهود العربية لتقديم كافة أشكال الدعم لجمهورية الصومال.

- عدم الاعتراف بنتائج الاستفتاء الذي أجرته فرنسا في ٢٩/٣/٢٠٠٩ حول اندماج جزيرة مايوت القمرية وتحويلها إلى مقاطعة فرنسية، واعتبار الإجراءات التي تتخذها فرنسا بموجب نتائج هذا الاستفتاء غير قانونية وباطلة ولا تُرتب حقاً ولا تُنشئ التزاماً.

- نعرب عن الأمل في أن تتجاوب الجمهورية الإسلامية الإيرانية مع مبادرة دولة الإمارات العربية المتحدة والمساعد العربي لإيجاد حل لقضية الجزر الإماراتية الثلاث

- طب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى من خلال المفاوضات الجادة والمباشرة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية.
- نؤكد مجدداً على إدانتنا للإرهاب بكافة أشكاله وصوره وأياً كان مصدره ومهما كانت دوافعه ومبرراته، وعلى ضرورة العمل على معالجة جذوره وإزالة العوامل التي تُغذيه.
- نطالب المجتمع الدولي العمل على إخلاء منطقة الشرق الأوسط من جميع أسلحة الدمار الشامل، وخاصة الأسلحة النووية، واتخاذ خطوات نحو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط بما يدعم السلام والأمن الدوليين، وإلزام إسرائيل بالتوقيع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإخضاع جميع منشآتها وأنشطتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.
- نؤكد على الحق المشروع للدول العربية في السعي للحصول على التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية في كافة المجالات التي تخدم برامجها التنموية وتدعم اقتصاداتها وتنوع مصادر الطاقة لديها.
- نشيد بالجهود المتواصلة التي تبذلها الدول العربية من أجل تعميق ممارسات الإدارة الرشيدة، وتطبيق مبدأ الشفافية والمسؤولية، والمساءلة والمشاركة الشعبية، كما نؤكد عزمنا على متابعة الإصلاحات السياسية والاجتماعية في المجتمعات العربية بما يضمن تحقيق التكافل الاجتماعي والوثام الوطني والسلام الأهلي.
- ندعو إلى تكثيف الحوار بين الثقافات والشعوب وإرساء ثقافة الانفتاح وقبول الآخر ودعم مبادئ التآخي والتسامح واحترام القيم الإنسانية التي تؤكد على حقوق الإنسان، وتعلي كرامته وتصور حريته.
- نرحب بنتائج وقرارات القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية التي عقدت في الكويت خلال الفترة من ١٩-٢٠ يناير/كانون ثاني ٢٠٠٩م، ونؤكد عزمنا على متابعة وتنفيذ نتائجها بما يخدم العمل العربي الاقتصادي المشترك، ويسهم في تنمية المجتمعات العربية.
- نؤكد سعينا المتواصل لإنجاز الاتحاد الجمركي، تمهيداً لإقامة سوق عربية مشتركة وتأمين المصالح الاقتصادية العربية المشتركة وصيانة المكتسبات العربية على المستويين الاجتماعي والاقتصادي، بما يعزز الاقتصادات العربية، ويسهم في التخفيف من

الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية، وتنمية الشراكة وزيادة الاستثمار المتبادل وإقامة المشروعات الإنتاجية المشتركة.

- نطالب المجتمع الدولي العمل على تضافر الجهود وتعزيز التعاون الوثيق بين دوله والمشاركة الفاعلة في الجهود العالمية الرامية إلى تنفيذ الأهداف التنموية للألفية واستئصال الجوع والفقر، ومضاعفة الدعم المالي للدول الأقل نمواً، لتضييق الفجوة في مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين الدول الغنية والدول الفقيرة.

- نؤكد على أهمية التنشئة الاجتماعية القويمة للطفل العربي، وإبراز هويته الوطنية عبر تطوير منظومة قيمية تنشئ الطفل العربي على الوعي بهويته، وتغرس فيه اعتزازه بوطنيته وانتمائه إلى عروبته وفخره بما وبتراثها وأمجادها وإسهامها في تطوير الحضارة الإنسانية.

- ندعو إلى إتاحة الفرص أمام الشباب لتمكينهم من المشاركة الفاعلة في حياة المجتمع، وتوفير فرص العمل لهم، وإذكاء الشعور الوطني وتعزيز انتمائهم للحضارة والهوية العربية.

- نشدد على إيلاء اللغة العربية اهتماماً خاصاً باعتبارها وعاء الفكر والثقافة العربية ولكونها الحاضنة للتراث والثقافة والهوية، والعمل على ترسيخها وتطوير مناهج تعليمها لتواكب التطور العلمي والمعرفي المتسارع في العالم.

- نتوجه بخالص الشكر وبالغ التقدير إلى حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر على إدارته الواعية لأعمال القمة، وتوجيه مداولاتها، ونعرب عن ثقنتنا التامة في أن رئاسته للعمل العربي المشترك ستشهد المزيد من الإنجازات والتطوير وترسيخ التضامن العربي لما فيه خير الأمة العربية وصلاح أمرها، وذلك بما عرف عنه من حكمة وخبرة وحرص على التضامن العربي.

- كما نعرب عن امتناننا العميق لدولة قطر وشعبها المضياف على حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة، وعلى التنظيم المحكم لاجتماعات مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته العادية الحادية والعشرين. ونقدر عالياً المشاورات المكثفة التي تم إجراؤها مع الدول العربية لتأمين نجاح القمة وعقدتها في أفضل الظروف وأيسرها.

- ونعرب عن خالص الشكر للجهود المتواصلة التي يبذلها معالي السيد/عمر موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية للنهوض بالعمل العربي المشترك.

خطاب حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر في الجلسة الافتتاحية

بسم الله الرحمن الرحيم

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو، أصحاب المعالي والسعادة،

أحييكم وأرحب بكم في اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته العادية الحادية والعشرين وأعلن بدء أعمال القمة.

أهلاً بكم في وطن عربي يحاول جهده أن يكون ساحة مفتوحة لحوار حر لا شرط عليه ولا قيد، قابل للخطأ والصواب. بمسؤولية المشاركين فيه وتلك طبائع الحرية.

إخواني أصحاب الجلالة والفخامة والسمو ..

معالي الأمين العام للأمم المتحدة ..

معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية ..

الحضور الكرام

أهلاً بكم ومرحباً في هذا البلد الذي يلقاكم بالموددة والتقدير والاحترام.

أهلاً بكم ومرحباً في هذا البلد الذي يلقاكم فاتحاً قلبه وعقله، مقدماً أصدق أمانيه لكم بتوفيق من الله ونعمة.

أهلاً بكم في بلد يطمح إلى أداء دور نافع في العمل العربي العام، متعاون بصفاء نية وحسن قصد مع أشقائه، مقدر لكل منهم قيمته ومكانته.

أهلاً بكم في وقت يتطلب رأيكم وقراركم، وتنتظر الأمة رجاحة عقلكم وحكمتكم، وترجو خيراً وتأمل اطمئناناً يعيد إليها بعض الأمل في ظروف تتحشد فيها دواعي الاضطراب والقلق.

أيها الإخوة الأعزاء،

اسمحوا لي في البداية أن أتوجه إلى أخي فخامة الرئيس بشار الأسد، رئيس الجمهورية العربية السورية، ببالغ الشكر والتقدير على ما بذله من جهد مخلص خلال رئاسته للقمة الماضية، مما أسهم في دعم مسيرة العمل العربي المشترك.

أيها الإخوة الأعزاء،

أمام هذا الاجتماع جدول أعمال أعده وزراء الخارجية بالتعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ولدى كل منا ما يقوله في بنود هذا الجدول الحافل، ولكني استأذنكم اليوم في موضوع أراه مهماً وحيوياً، إلى جانب جدول الأعمال المعد لهذا الاجتماع الدوري.

أريد أن أقول إنه لو لم يكن هذا الاجتماع مقررًا بحكم مبدأ الدورية السنوية للقمم العربية لوجب أن يكون ذلك بحكم طوارئ دهمت عالمنا وليس بلادنا وحدها، وكانت نتائجها ما نراه جميعاً ونشعر بوطأته من تقلبات ومشاكل وأزمات في كل النواحي وعلى كافة المستويات، وما يزيد من خطورتها أنها تراجحت، وألقت بأثقالها في نفس اللحظة، وتفاعلت ظواهرها وتداخلت، وتجمعت آثارها وتعقدت، بحيث بدا أن حجمها أكبر من طاقة الجهات المكلفة بالتصدي لها، نقول هذا واعتقادنا ثابت وبقيننا راسخ، بأن كل هذه التقلبات والمشاكل والأزمات مقدور عليها في النهاية بالإصرار الدولي على تجاوز عاصفة لا يستطيع طرف واحد تحمل تكاليفها الإنسانية قبل تكاليفها المادية.

كان عالمنا العربي بين أكثر أقاليم الأرض تعرضاً لهبوب العاصفة، وإذا كانت الأزمة المالية الاقتصادية التي تعرض لها العالم ولا يزال يتعرض لها هي المشهد اللافت للأنظار، فإن هذه العاصفة لم تؤثر فقط على موارد العالم العربي وعلى مدخراته، لكنها كشفت عن هشاشة خطرة أصابت النظم التي كان العالم يعتمد عليها في ضبط أوضاعه والحفاظ على توازنه. وهذا تطور استراتيجي إسقاطاته بعيدة المدى.

لقد أصيب النظام المالي العالمي، وأصيب النظام الاقتصادي العالمي، وأصيب النظام القانوني العالمي.

كل هذا أدى إلى اهتزاز القاعدة التي لا يقوم بغيرها نظام في أي مجال، وأعني قاعدة الثقة، فكانت الضربة التي أصابتها هي في الواقع أول ما يهددنا، لأن الثقة العامة والمتبادلة، هي في حد ذاتها أهم أسس الشرعية العالمية التي تطمئن الكل إلى سلامة التصرفات والتعاملات، وتسمح بصياغة التوقعات على كل المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية، فتجارب البشرية من أول التاريخ تعلمنا أنه لا يمكن رسم سياسة، أو استقرار سياسة، أو نجاح سياسة، إلا إذا توافر عنصر الثقة في النفس والغير، وفي النظم والقوانين لكي يعرف الإنسان ماذا يمكنه أن يتوقع كي يحسب خطواته.

وبالتأكيد فإننا نرى أن آثار هذه الأزمة في الثقة أصابت العالم العربي أكثر من غيره، فهو بموقعه وموارده، وهو بقضاياها ومشاكله، وهو بالسابق واللاحق من أحواله، موجود في مهب الرياح وفي بؤرة العاصفة.

وأخطر ما في أزمة الثقة أنها تخلق أجواء يصعب فيها التأكد من مواقع القوى، ومن مقاصد السياسات، ومن سلامة التقديرات، ومن حساب الاحتمالات. والظاهر أمامنا أن ما قبلناه لأزمة طويلة أمور مسلم بها يحتاج إلى مراجعة.

وأن سياسات اعتمادنا وسعيها لها تحتاج إلى مراجعة، وأن مناهج وأساليب اعتمادنا تحتاج إلى مراجعة أيضا.

وعمسؤولية كاملة فإننا نقول إننا نحتاج إلى مراجعة وليس تراجعاً، لأن ما جرى يفرض علينا إطالة الفكر وإمعان النظر وحسن التقدير، ولا بد أن نقبل على ذلك بأعصاب ثابتة وفكر مستنير وثقة بالله عز وجل.

أيها الإخوة الأعزاء،

لقد أصيب نظام البيئة العالمي من قبل، وكان أهل الاختصاص يعرفون الأسباب، لكن صناع القرار وقفوا عاجزين حتى الآن عن اتخاذ الإجراءات اللازمة لدرء مخاطر تواجه المستقبل الإنساني، والسبب أن بعضهم يتصور المخاطر على نظام البيئة مخاطر مؤجلة، وهو تصور غير صحيح، والآن فإننا مع اهتزاز النظام المالي العالمي نجد أنفسنا أمام معضلة حادة ومحسوسة في كل بلد، ولدى كل فرد، ومع ذلك فقد رأينا بأعيننا أن أكبر خبراء العالم وقفوا أمام الأزمة المالية والاقتصادية في حالة ذهول وعجز، فلا هم توقعوها ولا توصلوا إلى أسبابها، ولا شخصوا المطلوب بدقة في علاجها، وهذا يعني أن ما جرى من تغيرات الأفكار والعلوم والتكنولوجيا لا يزال يحتاج إلى درس أعمق، وإلى رصد للأسباب أدق، وإلى مراجعة واسعة النطاق وشاملة، وهذه مراجعة لا بد للعرب أن يشاركوا فيها مع العالم لا أن يقفوا حياها متفرجين.

وفي الواقع فإن لدى العالم العربي أسباباً تدعو إلى ضرورة الفهم أكثر. فهناك أولاً: انعكاسات الأزمة نفسها، وهناك ثانياً: أن الأزمة استولت على اهتمام العالم، وأبعدته عن قضاياها، خصوصاً مع متغيرات سياسية تمسنا مباشرة يجيء ضمنها أن:

- هناك رئاسة أمريكية ليست جديدة فقط، ولكنها أيضا مختلفة، فقد جاءت إلى القرار الأمريكي بدم جديد قادر عن التجديد.

- وأن هناك انتخابات جرت في إسرائيل علينا أن نراقب توجهاتها وتأثيراتها على أوضاع الأمن في المنطقة.
 - وأن هناك تطورات في الحوار لا بد لنا أن نحسن التعامل معها بحيث لا تواجه المنطقة توترات زائدة تضيف إلى قلقها واضطرابها.
- وثالثاً: فإننا نلمح على اتساع العالم تغيرات في مواقع القوة ومراكز التأثير.
- ورابعاً: تقوم حولنا مشاريع وطنية ودول قومية وتجمعات دول تدعو مواطنينا للتساؤل أين هو المشروع العربي؟
- وخامساً: تلح علينا حتى خلافاتنا الداخلية أن نتوصل على الأقل إلى آلية لإدارة الخلافات بشكل لا يفسد فيه خلاف للود قضية.
- وأن تلك الأسباب جميعاً سوف تواجهنا بطريق مباشر وغير مباشر بتداعيات سياسية واجتماعية تحتاج إلى استعداد وتنبيه، فالتاريخ يعلمنا أن العواصف تمر، لكن توابعها تظل ضاغطة إلى زمن طويل.
- وأبسط ما نستطيع أن نتوقعه أن هذه الأزمة سوف تخلف وراءها عواقب وتعقيدات في منطقتنا لا بد أن نكون جاهزين لحصرها وإدارة حركتها، إن لم نكن نستطيع التوصل إلى حلول لها، وسوف تترك وراءها مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية، فهناك احتمالات تباطؤ في النمو، واحتمالات كساد، واحتمالات بطالة، ومع تآكل جزء من مدخراتنا نتيجة تهاوي الأسواق العالمية، وتناقص مواردنا مع تدي أسعار النفط، فإن السلامة الاقتصادية والاجتماعية في بلادنا هي استحقاق يترتب عليه مسؤوليات ومهمات حسام.

أيها الإخوة الأعزاء،

لا بد لي قبل أن اختتم كلمتي من أن أكرر الترحيب والتأييد والإشادة بالمبادرة الكريمة والحكيمة التي أطلقها أخي خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود في قمة الكويت من أجل المصالحة العربية والتي عبرت عن مدى حرصه على لم الشمل وتحقيق التضامن العربي وتجاوز أي اختلاف في الرأي بين دولنا، الذي يبقى في النهاية حول الوسيلة وليس الهدف، فهدفنا جميعاً واحد، هو مصلحة شعوبنا وامتنا ورفع شأنها.

كما أود في هذه المناسبة أن أعبر عن اعتزازي واعتزازنا جميعاً بمشاركة أخي خادم الحرمين الشريفين ممثلاً للمملكة العربية السعودية في قمة العشرين الاقتصادية في لندن.

ولا أغالي إذ أقول إننا نشعر أنه يمثلنا جميعاً في هذه المهمة التي نتمنى له التوفيق والنجاح فيها،
وإننا على ثقة أنه سيمثل مصالح أمتنا وعالمنا العربي، وحتى الدول النامية المتضررة وطموحها
بعلاقة أكثر توازناً مع الدول الصناعية المتقدمة.

أيها الإخوة الأعزاء،

إن الأمة تتطلع إليكم، ومجتمع الدول ينتظر إسهامكم، فمع أهمية المصالحات الجارية
ومع ضرورة عودة الود في العلاقات، أصبح المطلوب منا التوافق والتعاون في الأفكار
والأهداف والوسائل بيننا، وبيننا وبين العالم بأسره.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

ق/٢١ (٠٣/٠٩) - ١٥ - خ (٠١٩٨)

خطاب السيد عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية في الجلسة الافتتاحية

صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر

يسرني أن أعبر لكم عن خالص التهاني بانعقاد القمة العربية في رحابكم، وتحت رئاستكم، وأن أتمنى أن تكون هذه القمة فاتحة صلح ووثام، ومنطلق تضامن وتفاهم وسلام، وأن يتجذر في إطارها توافق عربي في مواجهة تطورات دولية وإقليمية لا تخفى حساسياتها ومزلقها ومخاطرها.

كما أتقدم إلى فخامة الرئيس بشار الأسد بتعبيرات التقدير لرئاسة أنجزت مهمتها وقد انطلقت خلالها مسيرة المصالحة العربية والفلسطينية، وهبت نسمات من التوافق والهدوء على العلاقات العربية. وفي هذا أود أن أحيي مبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز آل سعود لإعادة الأمور إلى نصابها داخل البيت العربي، وكذلك جهود الرئيس حسني مبارك في إعادة الأمور إلى نصابها داخل البيت الفلسطيني. وإلى المساعي المقدره لأمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، رئيس القمة التنموية الاقتصادية والاجتماعية، في لم الشمل وجمع الكلمة.

وأنتهز الفرصة لأرحب بالرئيس الشيخ شريف شيخ أحمد رئيس جمهورية الصومال في حضوره الأول للقمة العربية متمنياً له ولبلاده الشقيقة كل التوفيق في إعادة بناء الدولة.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو ...

نجتمع اليوم على ضفاف الخليج العربي في أحد المفاصل الدقيقة التي يمر بها العالم العربي والمنطقة على اتساعها، إذ لم تعد التحديات تقتصر على مشاكل سياسية أو أمنية فقط، وإنما أصبحت مشاكل المال والاقتصاد، وتأثير الأزمة العالمية المتعلقة بما تدق بشدة على أبواب الجميع، ولكن الأهم والأخطر هو ذلك التحدي الذي فرضته سياسات عالمية كانت شديدة المحافظة والحدة في عننتها وكبرها والتباس نظرياتها السياسية ومنطلقاتها العقائدية ... ذلك التحدي الذي أنتج أزمة غير مسبوقه في العلاقات بين الغرب والإسلام والعروبة. وقد آن الأوان حقاً لأن نوقف أو أن نتوقف الأصابع الأجنبية عن عبثها غير المسؤول في الفضاء العربي، وتجاهلها للمصالح والقضايا العربية المشروعة.

السيد الرئيس...

نعم .. هناك أسباب وجيهة لأن نحذر من سياسات خارجية عانينا كثيراً من تدخلاتها، ولكن يتوجب علينا أن نحذر أيضاً من الأسباب النابعة من مجتمعاتنا، ومن بعض سياساتنا وممارساتنا والتي تعتبر هي الأخرى من أسباب تراجع إسهامنا في المسيرة العالمية المعاصرة.

وهنا يكمن التحدي الذي يتطلب أن نرتفع إلى مستواه، بل وأن نتفوق عليه بإثبات وجودنا الإيجابي، وتطوير إسهاماتنا في الحياة الإقليمية والدولية، وبأن نقبل تحدي أن نكون أو لا نكون، بأن نحقق التقدم والتطور نحو أن نكون جزءاً من العصر بل وضمن رواده.

نعم لقد تحركت الآلية العربية لتدفع نحو التحديث والإصلاح، وتقدم وثائق قمة تونس عام ٢٠٠٤ في ذلك دليلاً على وعي عربي متزايد بأن علينا فعل الكثير وان كان أماننا طريق طويل. ولكن أن نعترف بالقصور والعطل شيء، وأن نجد أنفسنا شيء آخر.

وفي صدد ما أقدمنا عليه كدليل على صحة لا أقول إنها صحة كبرى وإنما خطوة هامة، أود أن أسرد الإيجابيات النسبية الآتية:

أولاً: كموضوع التطوير والتحديث وقد بدأ بالفعل في مختلف الدول العربية، حتى وإن اعتراه بطء وبعض تردد.

ثانياً: موضوع التكامل العربي، وقد قطع النظام الجماعي العربي شوطاً لا بأس به في توجيه العمل العربي المشترك في الإطار الاجتماعي والاقتصادي، ويمكن أن نشير هنا إلى مراحل التقدم الاقتصادي الذي حققته دول عربية عديدة.

ثالثاً: الاتفاق في قمة الكويت على خطة عمل طموحة وعملية وممكنة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية ... وقد بدأت خطوات التنفيذ فور انتهاء القمة.

رابعاً: موضوع المصالحة والتوصل إلى توافق عربي، وإن كان لا يزال في مراحل الأولى ولا نستطيع القول باكتماله أو بثباته، إلا أن توجه البوصلة أصبح أكثر وضوحاً.

خامساً: وفي مجال النزاع العربي الإسرائيلي اتفقت الدول العربية على مبادرة سلمية لا تزال مطروحة، ثم اتفقوا في ضوء امتناع إسرائيل عن التجاوب على ألا تبقى المبادرة على الطاولة طويلاً.

سادساً: أتيحت إمكانيات لتحقيق حركة عربية دبلوماسية فاعلة، مثلما تم في لبنان، وما يجري الآن بشأن تحقيق المصالحة الفلسطينية، ومثلما حاولنا المساعدة على إتمامه من

مصالحة وطنية في العراق، وما شاركنا فيه من إقامة السلام بين شمال السودان وجنوبه وفي دارفور، وما حاولناه في الصومال، وفي دعم جزر القمر، وفي موقفنا الموحد في دعم استعادة الإمارات العربية لجزرها الثلاثة، وكذلك في جهودنا بشأن الموقف في موريتانيا ودعم استقرارها وصيانة تجربتها الديمقراطية.

سابعاً: وفي مجال صراع الحضارات والاتهامات التي وجهت إلينا وإلى ثقافتنا توحد العرب في الرد والطرح وصياغة الموقف في مواجهة هذا التيار العاتي ... وبالتالي وفي أحيان كثيرة تراجع الهجوم، ويعود ذلك إلى السياسة التي توافقنا عليها، وإلى التنسيق النشط مع الدول والتجمعات الأخرى التي لم تقبل طرح المحافظين الجدد ضد العرب والمسلمين.

ثامناً: وحين رأى العرب أن منظماتهم الإقليمية جامعة الدول العربية أصبحت جاهزة وقادرة على العمل الإقليمي وعلى تولي الدفاع عن الحقوق والمصالح العربية في المحافل الدولية لم يتوانوا عن تفعيل اقتراحات إصلاحها، فأضيف إلى الميثاق بنود دعمت عمل الجامعة، وتساعدت معدلات تنفيذ القرارات وزيدت الميزانية وزاد الالتزام بالوفاء بها.

تاسعاً: بدأ الطرح الصريح للمشاكل التي تواجهنا، ولم تعد مناقشتها مقتصرة على الغرف المغلقة أو سرّاً تختص به القيادات دون الشعوب ... فأصبح الموقف من العلاقات العربية الإيرانية مثلاً جزءاً من النقاش العربي العام بآرائه المختلفة، وأصبحت العلاقات مع الولايات المتحدة شأنًا يؤرق الجميع، في أعلى مستويات الحكم، كما في الشارع السياسي بل في الشارع العام ومنتدياته ومقاهيه ... وفي هذا ذاته تقدم نحو الديمقراطية الحقيقية، وأصبح واضحاً أن حسن إدارة الأمور يتطلب ألا تسير السياسة العربية على عكس ما يريده الناس ويرتاحون إليه في ضميرهم الجماعي، وأصبح المطلوب هو أن تتماهى السياسات لتتوحد حول عقول الحكم ومشاعر الناس.

عاشراً: هناك الآن حركة إعلامية غير مسبوقه في الوطن العربي، وإن كانت غير كاملة، وأحياناً ملتبسة، ولكن فلنقارن العالم العربي ومؤسساته التعبيرية اليوم، بما كان عليه الحال في ماض قريب ... أنه فرق كبير لصالح حرية التعبير، حتى وإن لم تكتمل، أو لم تصل بعض تعبيراتها إلى مرحلة النضوج بعد.

هذا موجز لأمثلة لأهم التطورات العربية في جانبها الإيجابي. إلا أنه في مقابل هذه الإيجابيات، فالسلبات كثيرة وتشكل عقبة جدية في الانطلاق نحو مستقبل مختلف ... وأهم هذه السلبات تكمن فيما يلي:

أولاً: ميل في النفسية السياسية العربية إلى الانهزامية آن أو أن علاجه، بالإضافة إلى ميل سياسي نحو قبول "النصيحة" الأجنبية آن أو أن إنمائه .. وهذه لها معايير كثيرة، ليس من بينها بالضرورة معايير المصلحة العربية جماعية كانت أو فردية.

ثانياً: الفهم المتبسط للعمل الدولي في إطار السلام ... رغم وضوح الحاجة إلى موقف جماعي حقيقي، فالسياسة لا تقوم على مجاملات كتلك التي كانت بعض السياسات الدولية تسعى للحصول عليها لصالح إسرائيل بدعوى تمهيد الجو لما كانت تسميه بتنازلات إسرائيلية، وهو ما يثبت أنه وهم وخداع، فلم تقم إسرائيل أبداً بإجراء واحد خلال ما سمي بعملية السلام ومنذ مدريد عام ١٩٩١ يمكن اعتباره تقدماً أو موحياً بتقدم، وكانت الخطة هي جر العرب خطوة بخطوة نحو التطبيع مع المصالح الإسرائيلية دون أي مقابل، وهو ما يجب التيقظ له حتى لا يتكرر. ولا زلنا ننتظر التوجهات المحددة للإدارة الأمريكية الجديدة، وإن رأينا منها بعض إرهابات إيجابية يهمننا أن نبدي الترحيب بها.

ثالثاً: التباس العمل نحو الديمقراطية، وبطء تنفيذ وثائق التطوير التي تم إصدارها في تونس.

رابعاً: التعليم ... التعليم، إذ لا يزال العالم العربي بعيداً في مخرجات مدارسه وجامعاته عن المستوى المطلوب عالمياً، والفجوة هنا واسعة حقاً، والقرارات التي اتخذت في منظومة العمل العربي المشترك لم تنطلق عملية تنفيذها على المستوى المأمول بعد. وطالما استمر هذا الواقع الخطير، أي تدهور مستوى التعليم الذي تتهاوى بسببه الأجيال وتضعف به الأمم، فلا يمكن توقع تطور حقيقي لمجتمعاتنا في المستقبل المنظور، إلا بما تتيحه الحياة الحديثة من تطورات شكلية لا تعني شيئاً في موازين التحديث، كما لا تشكل قيمة مضافة إلى وزن الأمم.

خامساً: العلوم والبحث العلمي، وهنا تخلف واضح للمجتمعات العربية في تلمس آفاق العلم المتقدم وفتح أبواب المعرفة الحديثة، وتشجيع الإبداع العلمي والاختراعات، فلا يمكن أن يكون إسهام العالم العربي في هذا المجال قريباً من الصفر على المستوى العالمي، وأن تكون الجامعات العربية في ذيل قوائم الجامعات التي تخرج العلماء وتنمي إمكاناتهم ... إن بلاداً نامية وجارة بدأت تغزو الفضاء وترسل الأقمار الصناعية وتدعم أمنها بمنعة أساسها فهم وتطبيق العلوم الحديثة وتطويرها، وبأيدي أبنائها.

وعليه فأقترح أن يكون بند حالة العلم والتعليم في العالم العربي بنداً دائماً ورئيسياً على جدول أعمال القمم العربية، وأن تقدم الجامعة العربية تقريراً سنوياً عن تلك الحالة إلى القمم وإلى الناس.

سادساً: المعرفة، يجب أن نعترف بتراجع في أدوات المعرفة في المجتمعات العربية، وآن الأوان آن لأن نضع حدًا للانفصام مع المسار المعرفي العالمي العام في الآداب والعلوم الإنسانية والفنون والكتابة ومختلف أدوات الطرح والإبداع الثقافي.

يجب ألا نترك معرض كتاب إلا ونشارك فيه، ولا فنًا إلا ونساهم في إثرائه، ولا أدبًا إلا ونترجم أمهاته إلى لغتنا، وأن نسعى إلى ترجمة كتبنا وأشعارنا إلى اللغات الأخرى، وهو ما تحاوله الجامعة العربية ومؤسساتها، ولكن دون حماس من عدد من الدول الأعضاء، ويهمني في هذا المجال أن أهنئ قطر على المسيرة الثقافية التي أطلقتها.

إن اقتراحي بتركيز القمم القادمة على العلم والتعليم والمعرفة والإبداع وتشجيعها جميعاً يمكن أن يطلق عنان الحركة نحو فضاء عربي معرفي علمي ثقافي أوسع وأبلغ أثراً في إعادة تعريف العالم بنا، بل وفي تعريفنا بأنفسنا وقدراتنا.

وفي هذا فإن عدداً من الدول العربية قد وعت الفائدة المحققة من هذه المقاربة، وقامت بعض منتديات ومؤسسات الفكر المعروفة، ولكن اللحظة حانت ليكون كل ذلك روافد لخطوة مكتملة الأركان تعيد إلى الواجهة ثقافة المعرفة واقتصادياتها، وأرجو ألا يكون للأزمة الاقتصادية الراهنة تأثير سلبي كبير على الأنشطة العربية في هذا المجال.

سابعاً: التنمية الاقتصادية، لقد تقدمت الجامعة العربية بالكثير من المبادرات في هذا الإطار، وكان آخرها عقد قمة الكويت، ولكن الأمر يتطلب ثورة في التنمية الجماعية المتكاملة. إن تنمية بلد واحد، أو التنمية في كل بلد لوحده لن تشكل تنمية إقليمية شاملة إلا إذا كانت وفق خطة متكامل منذ بدايتها ومنطلقها، وسوف يكون في تنفيذ مختلف مقررات قمة الكويت فائدة كبرى في هذا الصدد، وخاصة القرارات الثلاثة الآتية:

١ - قرار إنشاء الاتحاد الجمركي العربي في غضون عام ٢٠١٥.

٢ - المبادرة التي أعلنها أمير الكويت لدفع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العالم العربي بإنشاء صندوق لها بقيمة ٢ مليار دولار، تحملت الكويت منها الـ ٥٠٠ مليون دولار الأولى.

٣ - القرار الخاص بمشروعات الربط المشتركة، من طرق وسكك حديدية ووسائل التواصل البري والجوي وربط شبكات الكهرباء والغاز.

ويهمني في إطار تقرير عن التنمية الاقتصادية هذا أن أشير إلى ضرورة المتابعة الجماعية للأزمة الاقتصادية العالمية وقيام صندوق النقد العربي بمتابعة تأثيراتها على

الاقتصاديات العربية وأن يقدم تقارير دورية إلى الدول الأعضاء عن مسار الأزمة وتداعياتها علينا.

ثامنا: التنمية الاجتماعية، رغم التقدم بعض الشيء في مجالات اجتماعية متعددة، إلا أن شؤون الأسرة والمرأة، والطفل، والشباب، وتزايد السكان، والأمية والبطالة، والبيئة وغيرها، لا تزال تحتاج إلى الكثير، وهي أيضاً مرتبطة بمستوى التعليم، وبضرورة إحكام العمل في مجال التنمية الاجتماعية بنظرة مستقبلية جريئة، مع حفاظ رصين في نفس الوقت على التراث والأسس الثقافية لمجتمعنا.

السيد الرئيس...

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو...

أسمحوا لي بعد هذا العرض العام أن أعود إلى الوضع السياسي الإقليمي، وأن أشير إلى عدد من القضايا الهامة التي تناولها هذه القمة:

أولاً: إن العدوان الإسرائيلي على غزة جعلنا نواجه سياسة إسرائيلية وصلت إلى مرحلة أقرب إلى الهوس، وعمليات عسكرية سمتها الترق والغرور، وما استهداف المدنيين استهدافاً إلا دليلاً على وصول الفكر العسكري الإسرائيلي إلى مرحلة تقترب من الجنون، وما اقرار جرائم الحرب مع الشعور بالحصانة إزاء القانون الدولي إلا تطوراً سلبياً خطيراً لا يجب السكوت عليه أو الوقوف بسلبية إزاءه.. وكيف لا وقد سمعنا جنود الاحتلال الإسرائيلي أنفسهم يتحدثون عن الأوامر التي أعطيت لهم بقتل النساء والأطفال وإشاعة الذعر والاضطراب لدى المدنيين وأسرههم. ولقد طلبت الجامعة العربية من لجنة قانونية دولية مستقلة مشكّلة من عدد من كبار رجال القانون من أوروبا وجنوب أفريقيا وأستراليا ومعهم خبراء طب شرعي دوليين أن تحقق وتتحقق مما جرى في غزة، وأنتظر تقريرها خلال أسابيع قليلة بعد أن قامت بزيارة ميدانية لتقصي الحقائق في القطاع، وسوف أدعو إلى اجتماع عاجل لمجلس الوزراء فور وصول التقرير إعداداً لعرض الأمر على الجهات القضائية الدولية المختصة. إننا لن نتساهل في محاسبة مجرمي الحرب. وفي ذلك فإنني آمل أن تبرهن الجهات الدولية المختصة على حيادها، وحرصها على العدالة، وأن تنأى بنفسها عن ازدواجية المعايير حين نضع أمامها ما توصلت إليه لجان التحقيق الدولية حول ما حدث في غزة.

ثانياً: صحيح أننا قد تمسكنا ولازلنا نطرح مبادرتنا السلمية... ولو إلى حين، ولكن مبادرات السلام - عربية أم غير عربية - قد جعلت لتحترم ويتم التعامل معها، وأن تُقدم على موائد التفاوض الحقيقي، وليس التفاوض الصوري أو المسرحي مثل الذي شهدناه

في العام الفائت، كما انه لا يمكن أن يكون هناك تفاوض جدي بينما الاستيطان الإسرائيلي تتصاعد وتيرته ويلتهم الأراضي المحتلة، ويجعل من المستحيل قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة، بل ويجعل من المستحيل التوصل إلى حل سلمي. وعلى إسرائيل أياً كانت حكومتها، لا فرق بين هذه أو تلك، أن تنتبه لجدية ما نقول من أن الخيار هو: السلام مقابل الأرض، ولا بديل عن ذلك وأن هذا يسرى على القدس، مثلما يسرى على غيرها من الأراضي العربية المحتلة في فلسطين وسورية ولبنان.

ثالثاً: أن الوطن العربي لن يُلقى بنفسه إلى تهلكة الابتزاز النووي بصرف النظر عن الشكل الذي يتخذه، فلقد أصبح لدينا للمرة الأولى استراتيجية عربية للاستخدامات السلمية للطاقة الذرية حتى عام ٢٠٢٠ يتوجب تنفيذها. إن التقارير الدولية المتتابعة عبر السنوات، عن قدرات إسرائيل النووية، تدعو إلى الانزعاج فعلاً. كما أن الإقدام على أي برنامج نووي عسكري من دول المنطقة يمكن أن يشكل قلقاً كبيراً للجميع، ومع أن الاتهامات أصبحت تترى موجهة إلى إيران، إلا أن تقارير الوكالة الدولية للطاقة النووية لا تشي بتطور محدد في هذا الاتجاه من جانب إيران، هذا لا يمنع من أن أقترح:

- أن نطالب جمعياً بمعالجة مختلف الملفات النووية التي تثير القلق في المنطقة من خلال مقارنة إقليمية شاملة تؤدي إلى إقامة منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط تشمل الجميع بما فيهم إسرائيل.

- كما أقترح إطلاق حوار عربي يمهد لحوار إقليمي لإعداد العدة لمعاهدة تقضي بتمكين دول المنطقة من إقامة تعاون نووي سلمي يكون شرط الانضمام إليه التخلي عن البرامج النووية العسكرية والانضمام إلى معاهدة منع الانتشار وذلك كله كخطوة نحو إقرار نظام للأمن الجماعي الإقليمي، ولا يسمح لإسرائيل بالانضمام إليه.. إلى هذا النظام الإقليمي إلا في إطار الشروط السابق الإشارة إليها وإنهاء النزاع الإسرائيلي العربي.

إنني أقترح أن تطلقوا شرارة البدء بدراسة خطوات قيام نظام أمن إقليمي يحمي المنطقة من سباق تسلح نووي، وتحديد المتطلبات الرئيسية لذلك.

رابعاً: أن آليات الأمن القومي العربي تبقى صمام الأمان الذي سوف نلوذ به إذا ما طرأت مستجدات خطيرة، في زمن لم نعد نستطيع فيه التعويل على الآليات الدولية القائمة وحدها، حتى وإن كان علينا ألا نعمل بمعزل عنها.

إن إنشاء مجلس السلم والأمن العربي كان محصلة لإرادة سياسية واضحة من جانب القمة لأن يكون تحت تصرف الدول العربية جهاز عصري قادر على الوفاء بمتطلبات الأمن

العربي ومتابعة تداعياتها المتلاحقة، وقد استجبت في قمم سابقة، للحاجة إلى تطوير وتعديل النظم اللازمة لوضع اختصاصات هذا الجهاز موضع التنفيذ والفاعلية، إلا أن الضرورة تقتضي أن تنظر هذه القمة في إصدار التفويض اللازم لتحقيق المشاركة الملائمة في عضوية المجلس، وفي اتخاذ قراراته، وفي قيامه بأعمال الدبلوماسية الوقائية، بما في ذلك بحث ودراسة إقامة إطار عربي لعمليات حفظ السلام، والظروف التي يمكن أن تفعل فيها بالتنسيق مع الأمم المتحدة، وذلك أسوة بما يتم في عدد من المنظمات والاتحادات الإقليمية، وعلى رأسها الاتحاد الأفريقي.

خامساً: إننا، في الوطن العربي، نشق - ربما أكثر من غيرنا - في أن هناك حاجة إلى قضاء جنائي دولي عادل ونزيه، كما نقف إلى جانب العدالة وتطبيقها، ولكن على القضاء الدولي أن يقف بمنأى عن أي شبهة لازدواجية المعايير، أو أن يسبب مخاطر تؤثر سلباً على حياة المزيد من البشر الذين يأتي السعي للعدالة بالأساس لحمايتهم. تلك هي المبادئ التي أرشدت عملنا المتواصل في مواجهة القرار الذي اتخذته المحكمة الجنائية الدولية في حق الرئيس عمر حسن البشير رئيس جمهورية السودان، وفي هذا فمعروض أمامكم مشروع بيان مرفوع من وزراء الخارجية يقترح موقفاً جماعياً محدداً لإزاء قرار الاتهام.

وسوف نستمر في العمل بالتعاون والتنسيق مع الاتحاد الأفريقي لوقف قرار الاتهام الموجه إلى الرئيس البشير ونرجو أن يدعم العالم هذا الموقف ويقدر ضرورته وأن يراعي متطلبات الأمن والاستقرار وإحلال السلام في السودان بل في منطقة القرن الأفريقي بأكمله.

سادساً: أن العمل العربي المشترك لم يعد يجري بمعزل عن التجمعات والكيانات الدولية ذات الدور والتأثير، ويأتي على رأسها الاتحاد الأفريقي والمؤتمر الإسلامي، وكذلك أنجزنا - للمرة الأولى - بناءً مؤسسياً لحوار متكامل الأطراف مع الاتحاد الأوروبي تشارك فيه الدول العربية كلها. يعمل إلى جانب "الاتحاد من أجل المتوسط"، الذي تشارك فيه كل أوروبا دون أن يشارك فيه كل العرب. كما أننا أنجزنا تعاوناً وثيقاً، ذا أطر تنظيمية محددة، مع الصين والهند وتركيا، وسوف نعمل على الانتهاء من عقد اتفاقات مماثلة مع روسيا واليابان وكذلك مع التجمعات والكيانات الدولية الأخرى، حيث نلمس اهتماماً متزايداً بمنظومة العمل العربي المشترك. وفي هذا نرحب بانعقاد القمة الثانية العربية جنوب/أمريكية غداً والتي تعكس تطوراً فعلياً في العلاقات العربية الدولية.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو...

حين استحدثتم مؤسسة القمة العربية في قمة القاهرة عام ٢٠٠٠، لم يكن هذا مجرد استجابة لمطلب عصري لتطوير الجامعة بوصفها المؤسسة الأم للعمل العربي المشترك.

وإنما انعكاس واع لمصالح الوطن العربي ومطالب مواطنيه بتحقيق تضامن عربي واسع يتيح للأمة أن تتوجه، ككيان واحد، وبكل طاقاتها وإمكاناتها، نحو تحقيق آمال طالما تعلقت بها ضمائر الناس.

وبالتالي يرتبط ذلك بمسار المصالحة العربية التي تتطلب مواجهة المفاهيم السلبية للعلاقات العربية، التي تكمن وراء مختلف مشاكلنا في المشرق والمغرب والجنوب العربي، وفي الحقيقة الأمر يتطلب أن نناقش المفاهيم الثلاثة المترابطة، وهي: المصالحة، والتضامن العربي في مواجهة المشاكل الخارجية، والقدرة على إدارة الخلافات والحيولة دون وصولها إلى مراحل الصدام والخصام. وقد قدمت بذلك ورقة عمل إلى وزراء الخارجية وبدأنا بالفعل في بحثها.

إننا لا نختلف على الغايات والأهداف. إن الخلاف على الغايات يمكن أن يطيح بالغايات والوسائل معاً، أما الخلاف على الوسائل، فإنه قد يفتح الباب لإثراء النقاش وابتكار الوسائل للمضي قدماً نحو تحقيق المصالح العربية المتفق عليها وهو ما يتطلب المضي في تحقيق المصالحة الشاملة، والتعجيل بها، حتى لا تتوقف أو تتعوق مسيرة العمل العربي المشترك، أو يخبو تأثيرها.

أود أن أختتم كلمتي بتوجيه التحية إلى السيد بان كي - مون أمين عام الأمم المتحدة، والسيد جون بينج رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، والدكتور أكمل الدين إحسان أوغلو الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وأكرر الشكر والتحية لسمو أمير دولة قطر. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

ق/٢١(٠٣/٠٩)١٢ - نث(٠١٩٥)

قائمة أسماء رؤساء وفود الدول العربية المشاركين في القمة (د.ع ٢١)

قائمة أسماء رؤساء وفود الدول العربية المشاركين في القمة (د.ع ٢١) مرتبة حسب الحروف الهجائية لأسماء الدول الأعضاء

- صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم ملك المملكة الأردنية الهاشمية
- صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة
- حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى بن سلمان آل خليفة ملك مملكة البحرين
- سيادة الرئيس زين العابدين بن علي رئيس الجمهورية التونسية
- معالي السيد مراد مدلسي وزير الشؤون الخارجية - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
- فخامة الرئيس إسماعيل عمر جيلة رئيس جمهورية جيبوتي
- خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية
- فخامة الرئيس عمر حسن أحمد البشير رئيس جمهورية السودان
- فخامة الرئيس بشار الأسد رئيس الجمهورية العربية السورية
- فخامة الرئيس شريف شيخ أحمد رئيس جمهورية الصومال
- السيد نوري المالكي دولة رئيس الوزراء - جمهورية العراق
- صاحب السمو السيد فهد بن محمود آل سعيد نائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء - سلطنة عمان
- فخامة الرئيس محمود رضا عباس رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية
- حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر
- فخامة الرئيس أحمد عبد الله محمد سامي رئيس جمهورية القمر المتحدة
- حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت
- فخامة الرئيس العماد ميشال سليمان رئيس الجمهورية اللبنانية

-
- الأخ القائد معمر القذافي
قائد ثورة الفاتح العظيم الجماهيرية العربية الليبية
الشعبية الاشتراكية العظمى
- معالي الدكتور مفيد شهاب
وزير الدولة للشؤون القانونية والبرلمانية - جمهورية
مصر العربية
- صاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد
المملكة المغربية
- فخامة الرئيس الجنرال محمد ولد عبد العزيز
رئيس المجلس الأعلى للدولة رئيس الدولة
الجمهورية الإسلامية الموريتانية
- فخامة الرئيس علي عبد الله صالح
رئيس الجمهورية اليمنية
-